الجمهورية التونسية

وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

أكتوبر 2024

المشروع السنوي للآداء

لسنة 2025

مهمة الصناعة والمناجم والطاقة

وحدة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف

الفهرس

المحور الأول تقديم المهمة 4
1- إستراتيجية المهمة : 5
2- برامج المهمة:..... **ERREUR ! SIGNET NON DEFINI.**
3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى:.. **ERREUR ! SIGNET NON DEFINI.**
المحور الثاني: تقديم برامج المهمة 14
البرنامج عدد 1: برنامج الطاقة 15
1- تقديم البرنامج: 16
2- أهداف ومؤشرات الأداء: 21
3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2025-2026) 30
البرنامج عدد 2: برنامج الصناعة 32
1- تقديم البرنامج: 33
2- أهداف ومؤشرات الأداء: 35
3- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:..... 48
4- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى(2025-2027): 50
البرنامج عدد 3: برنامج المناجم 53
1- تقديم البرنامج: 54
2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء: 56
3- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:..... 67
4- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى2025- 2027 70
البرنامج عدد 4: برنامج القيادة والمساندة73
1- تقديم برنامج القيادة والمساندة واستراتيجيته: 74
2- أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة: 76
3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى2025-2027: 90

الملاحق 97
بطاقات مؤشرات الآداء 98
بطاقات مؤشرات الآداء 99
برنامج الطاقة 99
بطاقات مؤشرات الأداء 109
برنامج الصناعة 109
بطاقات مؤشرات الآداء 127
برنامج المناجم 127
بطاقات مؤشرات الآداء 136
برنامج القيادة والمساندة 136
بطاقات الفاعلين العموميين 158
بطاقات الفاعلين العموميين 160
المتدخلة في برنامج الطاقة 160
بطاقات الفاعلين العموميين 174
المتدخلة في برنامج الصناعة 174
بطاقات الفاعلين العموميين 187
المتدخلة في برنامج المناجم 187
بطاقة خاصة بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي 193
التعهدات 193

المـحـور الأول تقديم المـهمة

1- إستراتيجية المهمة :

تتولى مهمة الصناعة والمناجم والطاقة إعداد وتنفيذ السياسات العمومية القطاعية في مجالات الصناعة ودعم الاستثمار والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة والطاقة والمناجم، وذلك بغاية دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي وتحسين مساهمته في التنمية الشاملة والمستدامة والنهوض بالاستثمار وتحسين مناخ الاعمال والعمل على تنمية الموارد الوطنية والاستغلال الأمثل للمحروقات والمناجم والنهوض بالطاقات المتجددة وضمان الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون.

ولتحقيق هذه الغاية تعمل المهمة في إطار التوجهات والاتفاقيات والتعهدات الدولية للدولة التونسية في مجالات الصناعة والمناجم والطاقة على غرار خطة التنمية المستدامة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة إلى أفق سنة 2030 والتي تلتزم بمقتضاها الدول الأعضاء بتحقيق صناعة مستدامة تضمن حقوق الأجيال القادمة وتقلّص من الفوارق ومجددة وضمان الحصول على طاقة نظيفة التي أقرتها الأهداف 7 الذي يسعى إلى ضمان الحصول على طاقة نظيفة وبتكلفة معقولة وزيادة حصة الطاقات المتجددة وتحسين الكثافة الطاقية، والهدف 9 الصناعة التجديد والبنية التحتية الذي يرنو إلى توفير بنية تحتية حديثة وتعزيز صناعة مستدامة وتحسين تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، والهدف 5 حول تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

أما على المستوى الوطني تعمل مهمة الصناعة والمناجم والطاقة في إطار الالتزام باحترام دستور الجمهورية التونسية ونذكر من بين أحكامه الفصل 16 الذي ينص على أن "ثروات الوطن ملك للشعب التونسي وعلى الدولة أن تعمل على توزيع عائداتها على أساس العدل والإنصاف بين المواطنين في كل جهات الجمهورية. تعرض الاتفاقيات وعقود الاستثمار المتعلقة بالثروات الوطنية على مجلس نواب الشعب وعلى المجلس الوطني للجهات والأقاليم للموافقة عليها." وكذلك جملة التشاريع الجاري بها العمل ذات العلاقة بمجال تدخل المهمة.

ويعتبر مخطط التنمية على المستوى الوطني مرجعية هامة لضبط الاستراتيجيات والأهداف القطاعية حيث تساهم المهمة في تحقيق توجهات المخطط المتعلقة خاصة بتحديث القطاع

الصناعي ودعم القدرة التنافسية للقطاع وتسريع الانتقال الطاقي لبلوغ تحول اقتصادي مواكب للتغيرات المناخية.

كما تعمل المهمة على تنفيذ الاستراتيجيات والتوجهات الوطنية في مجال النوع الاجتماعي من خلال المساهمة في مأسسة المساواة وتكافئ الفرص بين الجنسين وتدعيم التمكين الاقتصادي للنساء ضمن سياساتها العمومية وذلك في تناغم مع الالتزامات الدولية (أهداف التنمية المستدامة الهدف الخامس) والوطنية على رأسها الخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والميزانية والمتمثلة خاصة في تجسيد الأثر الرابع المتعلق بوضع سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي إلى جانب العمل على تنزيل جميع آثار الخطة في مختلف برامج المهمة وخاصة الاثر السادس المتعلق بوضع سياسات عمومية تراعي الأزمات والتغيرات المناخية من خلال توخي مقاربة شاملة ومستدامة للحد من آثار التغييرات المناخية وتعزيز صمود النساء التي تعتبر من الفئات الأكثر هشاشة أمام هذه الظاهرة.

كما تعد مجابهة التحديات المتعلقة بالتغيرات المناخية التي يشهدها العالم والتي يمكن أن تؤثر سلبا على آفاق النمو الاقتصادي وعلى رفاه الأفراد بصفة عامة، من أهم الأولويات التي تقوم عليها السياسات العمومية التي تشرف عليها المهمة قصد المساهمة في التخفيف من حدة آثارها وتعزيز التأقلم والصمود أمامها لتحقيق تنمية مستدامة ودامجة

ولهذا الغرض عملت المهمة من خلال السياسات العمومية التي تشرف عليها في المشاركة في إعداد المساهمة المحددة وطنيا (CDN) المحينة سنة 2021 وضبط أهدافها لخفض كثافة الانبعاثات ورفع قدرة التونسيين على الصمود، ولا سيما الفئات الأكثر هشاشة، وتعزيز قدرة النظام البيئي على مواجهة أضرار تغير المناخ من أجل تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية عادلة وشاملة ومستدامة، إلى جانب المشاركة في إعداد استراتيجية التنمية المحايدة للكربون والصمود أمام التغيرات المناخية والتي تهدف إلى دعم تنمية اقتصادية مستدامة تقوم على قطاعات ذات انبعاثات منخفضة للغازات الدفيئة ومتأقلمة مع التغيرات المناخية.

وفي إطار تشخيص واقع القطاعات التي تشرف عليها المهمة ورصد تأثيرات الإطار العام الدولي والوطني عليها تم تحديد أهم نقاط القوة التالية:

- تنوع المهن والنشاطات التابعة للقطاع الصناعي،
- التكلفة التنافسية لليد العاملة التونسية،
- تموقع جغرافي استراتيجي للاندماج في سلاسل القيمة العالمية،
- قطاع واعد للصناعات الغذائية وفي تطور متواصل بالنسبة للصناعات الميكانيكية والكهربائية،
- المصادقة على مشاريع في مجال الطاقات المتجددة مما سيرفع في نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي،
- الشروع في تنفيذ الاستراتيجية الجديدة لقطاع الطاقة في تونس في أفق سنة 2035،
- المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للهدروجين الأخضر في أفق 2050 والتي تتطلع من خلالها بلادنا إلى أن تصبح مركزا رئيسيا للانتقال الطاقي عبر إنشاء سلسة قيمة قوية ومستدامة للهيدروجين الأخضر
- تحسن تدريجي لإنتاج الفسفاط،
- شهدت المواد الغير فسفاطية في السنوات الأخير تطورا في رقم المعاملات نتيجة تحسن انتاج الأملاح نتيجة دخول مشاريع جديدة في الإنتاج الفعلي،
- استحثاث نسق البحث المنجمي نتيجة تطور عدد رخص البحث وكذلك امتيازات الاستغلال.

كما تعمل المهمة على تحسين وتجاوز جملة من النقائص:

- ضعف نسبة الاستثمار الوطني في القطاع الصناعي،
- تراجع متواصل لمساهمة القطاع الصناعي في الناتج الوطني الخام،
- منوال صناعي يعتمد أساسا على اليد العاملة التي ليست لها قيمة مضافة،
- تدهور مناخ الاستثمار (نصوص قانونية وإجراءات إدارية معقدة، ارتفاع في التكاليف، نقص في التنسيق بين مختلف المتدخلين) مما أثّر سلبا على المبادرة الخاصة والنسوية منها خاصة،
- تراجع الموارد المتاحة من الطاقة الأولية بينما يشهد الطلب نموا متواصلا،

- الاعتماد الشبه كلي على الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء بنسبة تفوق 97 % بينما تعود 3% إلى الطاقات المتجددة،
- تراجع لمعدل الإنتاج السنوي للفسفاط نتيجة لضعف منظومة النقل وبطئ انجاز المشاريع الجديدة وتقادم آلة الإنتاج،
- نقص استقطاب مستثمرين ذوي كفاءة فنية ومالية عالية في قطاع المواد الغير فسفاطية لغياب الترويج والنصوص القانونية المواكبة لتطور القطاع.

واستنادا إلى ما تم تقديمه لواقع القطاعات من نقاط قوة وتحديات وجب رفعها وفي ظل الإطار العام الدولي والوطني وتأثيرها على المستوى الوطني تقوم رؤية مهمة الصناعة والمناجم والطاقة على الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية بما يمكن من تطور نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي والنهوض بالاستثمار من خلال الرفع من نسبة الاستثمارات في القطاع الصناعي والعمل على ضمان الامن الطاقي لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال التحكم في الطلب النهائي على الطاقة و تعزيز تنفيذ برامج الطاقة المتجددة وتهيئة الظروف لتطوير تكنولوجيات جديدة للانتقال الطاقي، ولا سيما الهيدروجين الأخضر وكهربة الاستخدامات وتحولا طاقيا منصفا محايدا للكربون عبر العمل على إزالة الكربون من الاقتصاد بطريقة عادلة وشاملة قائما على تغيير جذري في سلوك المستهلك واستعمالات الطاقة إضافة إلى ضمان استغلال الموارد المنجمية بشكل فعال ومستدام عبر التشجيع على الاستثمار والزيادة في التصدير باستعادة نسق انتاج الفسفاط وتنويع المنتجات التصديرية والعمل على استقطاب المستثمرين ذوي الكفاءة الفنية والمالية العالية القادرين على الاستكشاف والبحث عن المواد المنجمية.

ولهذا الغرض تم تحديد جملة من الخيارات ترتكز على المحاور الاستراتيجية التالية:

- ✓ دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي من خلال دعم التجديد والتطوير التكنولوجي قصد الرفع من القيمة المضافة للمنتوج ومواصلة العمل على مساندة النسيج الصناعي على تجاوز الآثار السلبية لجائحة الكورونا وتطوير الصناعة النظيفة والاقتصاد الدائري والمرور إلى الصناعة الذكية.

- ✓ النهوض بالاستثمار خاصة ذا المحتوى التكنولوجي عبر توفير مناخ أعمال ملائم ومحفز وتقليص الإجراءات الإدارية ورقمنة الخدمات.
- ✓ ضمان تأمين التزود بالطاقة في ظروف جيدة وبأسعار معقولة لجميع المواطنين والمواطنات والأنشطة الاقتصادية، والانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة تضمن المساواة بين الجنسين وصامدة أمام التغيرات المناخية.
- ✓ استرجاع نسق الإنتاج والتصدير في قطاع الفسفاط ومشتقاته والنهوض بقطاع المواد الغير الفسفاطية.

1-برامج المهمة:

تتكون مهمة الصناعة والمناجم والطاقة من ثلاثة برامج عملياتية تمثل السياسات القطاعية للمهمة وبرنامج قيادة ومساندة يوفر الدعم المادي واللوجستي للبرامج العملياتية:

- ➢ برنامج الطاقة،
- ➢ برنامج الصناعة،
- ➢ برنامج المناجم،
- ➢ برنامج القيادة والمساندة.

2-الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى:

1-ميزانية المهمة:

تم ضبط تقديرات نفقات ميزانية مهمة الصناعة والمناجم والطاقة سنة 2025 بـ **7435818**أ.د باعتبار نفقات دعم المحروقات مقابل **7406000** أ.د مرسمة بقانون المالية لسنة 2024 أي بزيادة تقدر بـحوالي 29818 أ.د.

جدول عدد 1:

تطور تقديرات ميزانية مهمة الصناعة والمناجم والطاقة لسنة 2025

حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (دون دعم المحروقات)

(الوحدة: ألف دينار)

بيان النفقات		ق.م. 2024	تقديرات 2025	التطور	
				المبلغ	النسبة
نفقات التأجير	إ.التعهد	39788	39395	-393	-0,99
	إ.الدفع	39788	39395	-393	-0,99
نفقات التسيير	إ.التعهد	8247	9531	1284	15,57
	إ.الدفع	8247	9531	1284	15,57
نفقات التدخلات	إ.التعهد	262980	269244	6264	2,38
	إ.الدفع	262980	269244	6264	2,38
نفقات الاستثمار	إ.التعهد	7400	330	-7070	-95,54
	إ.الدفع	8985	5648	-3337	-37,14
المجموع	إ.التعهد	318415	318500	85	0,03
	إ.الدفع	320000	323818	3818	1,19

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 2:

تطور تقديرات ميزانية مهمة الصناعة والمناجم والطاقة لسنة 2025

حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (باعتبار دعم المحروقات)

(الوحدة: ألف دينار)

بيان النفقات		ق.م. 2024	تقديرات 2025	التطور	
				المبلغ	النسبة
نفقات التأجير	إ.التعهد	39788	39395	393-	0,99-
	إ.الدفع	39788	39395	393-	0,99-
نفقات التسيير	إ.التعهد	8247	9531	1284	15,57
	إ.الدفع	8247	9531	1284	15,57
نفقات التدخلات -باعتبار الدعم-	إ.التعهد	7348980	7381244	32264	0,44
	إ.الدفع	7348980	7381244	32264	0,44
نفقات الاستثمار	إ.التعهد	7400	330	7070-	95,54-
	إ.الدفع	8985	5648	3337-	37,14-
المجموع باعتبار الدعم	إ.التعهد	7404415	7430500	26085	0.35
	إ.الدفع	7406000	7435818	29818	0,40

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 3:

تطور تقديرات ميزانية مهمة الصناعة والمناجم والطاقة لسنة 2025

حسب البرامج (دون اعتبار الدعم)

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج		ق.م.2024	تقديرات 2025	التطور	
				المبلغ	النسبة
الطاقة (دون اعتبار الدعم)	إ.التعهد	123344	119557	3787-	3,07-
	إ.الدفع	123344	119557	3787-	3,07-
الصناعة	إ.التعهد	174645	179107	4462	2,55
	إ.الدفع	176645	184107	7462	4,22
المناجم	إ.التعهد	7986	8268	282	3,53
	إ.الدفع	7986	8268	282	3,53
القيادة والمساندة	إ.التعهد	12440	11568	872-	7,01-
	إ.الدفع	12025	11886	139-	1,16-

المجموع دون اعتبار الدعم	إ.التعهد	318415	318500	85	0,03
	إ.الدفع	320000	323818	3818	1,19

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 4:

تطور تقديرات ميزانية مهمة الصناعة والمناجم والطاقة لسنة 2025

حسب البرامج (باعتبار الدعم)

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج		ق.م. 2024	تقديرات 2025	التطور	
				المبلغ	النسبة
الطاقة (باعتبار الدعم)	إ.التعهد	7209344	7231557	22213	0,31
	إ.الدفع	7209344	7231557	22213	0,31
الصناعة	إ.التعهد	174645	179107	4462	2,55
	إ.الدفع	176645	184107	7462	4,22
المناجم	إ.التعهد	7986	8268	282	3,53
	إ.الدفع	7986	8268	282	3,53
القيادة والمساندة	إ.التعهد	12440	11568	872-	7,01-
	إ.الدفع	12025	11886	139-	1,16-
المجموع باعتبار الدعم	إ.التعهد	7404415	7430500	26085	0,35
	إ.الدفع	7406000	7435818	29818	0,40

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

2-إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

جدول عدد 5:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027):

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع ودون اعتبار الدعم)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق.م .2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	37011	39788	39395	46996	48320
نفقات التسيير	7117	8247	9531	11010	11402
نفقات التدخلات	103349	262980	269244	297837	282040
نفقات الاستثمار	269	8985	5648	6015	8971
المجموع دون اعتبار الدعم	147746	320000	323818	361858	350733

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع ودون اعتبار الدعم)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق.م. 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
برنامج الطاقة (دون الدعم)	**22564**	**123344**	**119557**	**134725**	**110845**
برنامج الصناعة	**108821**	**176645**	**184107**	**201312**	**213399**
برنامج المناجم	**6278**	**7986**	**8268**	**9862**	**10308**
برنامج القيادة والمساندة	**10083**	**12025**	**11886**	**15967**	**16181**
المجموع (دون الدعم)	**147746**	**320000**	**323818**	**361866**	**350733**

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

البرنامج عدد 1: برنامج الطاقة

رئيس البرنامج: السيد بلحسن شيبوب

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: ابتداء من جانفي 2019

1-تقديم البرنامج:
1.1إستراتجية البرنامج

مثل اتفاق باريس بداية تحول نحو عالم منخفض الكربون واتجهت سياسات الطاقة بشكل متزايد نحو تغييرات عميقة تهدف إلى تسريع الانتقال الطاقي لتامين إمدادات الطاقة من جهة ولتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى مع الاخذ بعين الاعتبار ضرورة تقليل الانبعاثات وبناء القدرة على الصمود مع تغير المناخ.

وعلى المستوى الوطني، تميز المشهد الطاقي خلال العقد الماضي بتفاقم العجز الطاقي الذي أدى إلى تدهور مؤشر الاستقلالية الطاقية وزيادة الواردات من المحروقات واختلال التوازن المالي لميزانية الدولة والميزان التجاري. مما يجعل تسريع سياسة انتقال الطاقة في تونس ضرورة ملحة لمواجهة التحديات الطاقية، والاقتصادية والاجتماعية والمناخية.

وتتمحور تحديات الأمن الطاقي خاصة في الاعتماد الشبه كلي على الطاقات الاحفورية

وتواصل الاعتماد على الغاز الطبيعي خاصة لإنتاج الكهرباء بالتوازي مع انخفاض انتاج المحروقات وتراجع نشاط البحث والاستكشاف التأخر المسجل في برنامج انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة.

أما بالنسبة للرهانات المتعلقة بالإستدامة الاقتصادية والمالية فتتمثل أساسا في زيادة الصعوبات المالية التي يواجهها الفاعلون العموميون في القطاع STEG :و STIR وSNDPمع ما تشهده السوق العالمية من تذبذب في الأسعار والمحافظة على مستوى دعم مرتفع لمنتجات الطاقة والضعف النسبي لانخراط القطاع الخاص في الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

وفيما يتعلق بالجانب الاجتماعي فان تدهور المقدرة الشرائية كان لها تأثير سلبي على قدرة الفئات الضعيفة وحتى متوسطة الدخل على التزود بالطاقة بالرغم من سياسة الدعم المنتهجة.

واما بالنسبة للجانب البيئي يعتبر قطاع الطاقة المساهم الرئيسي في انبعاثات الغازات الدفيئة على المستوى الوطني وهو ما يجعله من ركائز تحقيق المساهمات المقصودة المحددة وطنيا (NDC).

وادراكا منّها للطبيعة الاستراتيجية لقطاع الطاقة وللتحديات التي تواجهه، قامت الوزارة بوضع استراتيجية جديدة لقطاع الطاقة في أفق سنة 2035 ترتكز على توازن وتكامل 4 محاور إستراتيجية وهي الأمن الطاقي والتنمية الاقتصادية الشاملة والتحول المنصف وحياد الكربون.

ولضمان الامن الطاقي، سيتم العمل أولا على التحكم في الطلب النهائي على الطاقة من خلال الرصانة الطاقية وكفاءة الطاقة. كما سيتم العمل على تعزيز وتنفيذ برامج الطاقة المتجددة المعلنة سواء على مستوى الاستهلاك الذاتي أو الإنتاج المركزي للكهرباء المتجددة. كما تجري الاستعدادات لتهيئة الظروف المواتية لتطوير تكنولوجيات جديدة للانتقال الطاقي، ولا سيما الهيدروجين الأخضر وكهربة الاستخدامات.

وتجدر الإشارة الى ان تطوير إنتاج المحروقات (بالإضافة إلى الطاقات المتجددة) يبقى ضروري، مع العلم أن تونس لديها موارد محتملة في حاجة الى التطوير وهو ما سيؤدي إلى تحسين أمن إمدادات البلاد.

ويظل أمن الإمدادات مرتبط بالاستدامة المالية للشركات الرئيسية في قطاع الطاقة، ولا سيما المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية والشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات البترول.

كما يعد تنويع المصادر عنصرا مهمًا في تأمين إمدادات الطاقة في البلاد. وسيتعين الاعتماد، بالإضافة إلى الامدادات من الجزائر، على تعزيز الربط الكهربائي مع دول الجوار وإيطاليا وكذلك من خلال إنشاء بنية تحتية لتوريد الغاز الطبيعي المسال.

ويتطلب حياد الكربون أيضًا تحولًا طاقيا يتضمن تغييرًا جذريا في كفاءة استخدام الطاقة ولكن أيضًا رصانة في استخدام الطاقة مما يعني تغييرًا في سلوك المستهلك مما سيؤدي إلى التخلص

من الاستهلاك غير الضروري. كما يشكل تطوير الطاقات المتجددة وتكنولوجيات التحول إلى الطاقات الجديدة ضرورة أساسية على المدى الطويل لتعزيز إزالة الكربون من الاستخدامات الصعبة حاليا لا سيما في قطاعي النقل والصناعة. كما تعد كهربة الاستخدامات، إلى جانب زيادة حصة الكهرباء المتجددة في مزيج الكهرباء، بمثابة رافعة مهمة لإزالة الكربون من الاقتصاد.

ويستوجب التحول المنصف إزالة الكربون من الاقتصاد بطريقة عادلة وشاملة لجميع المواطنين. وبشكل أكثر تحديدًا، فإن تحقيق التحول العادل، وهو أمر ضروري لاستدامة قطاع الطاقة، يتطلب من ناحية ضمان حصول الفئات الاجتماعية الأقل دخل على الطاقة «lutte contre la précarité énergétique»، ومن ناحية أخرى تثمين فوائد التحول الطاقي العالم. من حيث خلق فرص للعمل والثروة، مع احترام المساواة بين الجنسين.

وأخيرا، تقوم استراتيجية الطاقة على خيارات استباقية لتحفيز التنمية الاقتصادية التي تخلق الثروة وفرص العمل.

وتدخل استراتيجية قطاع الطاقة ضمن رؤية طويلة المدى تهدف إلى حياد الكربون في البلاد بحلول عام 2050، وفقًا لالتزام تونس بموجب اتفاقية باريس. في الوقت نفسه، تهدف إلى ضمان التزود القار والنفاذ المستدام والميسر للطاقة لتلبية حاجيات المواطن والاقتصاد الوطني بكامل تراب الجمهورية.

وهذا ما يقتضي رؤية شاملة متعددة الأبعاد وعلى أفق متعددة المحطات وذلك لتحقيق غاية السياسة العمومية " الحصول على الطاقة في ظروف جيدة لجميع المواطنين في جميع المناطق والمساهمة في التنمية الاقتصادية"

وفي أفق زمني متعدّد المحطات يبدأ بالمحطة الاولي الى غاية 2025 وهي فترة وضع الأطر التشريعية والانطلاق في انجاز المشاريع الأولى في مختلف أنظمة الانتاج والقيام بالإصلاحات الضرورية لتحسين مناخ الاستثمار تليها المحطة الثانية في افق سنة 2035 وهي محطة الطاقات المتجددة بامتياز والانتهاء من تأهيل البنية التحتية في مجال الطاقة لتكتمل بالمحطة النهائية في غضون سنة 2050 تمثل رحلة جيل وتنتهي بتطوير أنموذج

طاقي نظيف صديق للبيئة يعتمد بالأساس على الطاقات النظيفة والتكنولوجيات الصديقة للبيئة.

وقامت استراتيجية قطاع الطاقة على احترام الالتزامات الدولية والوطنية ولعل أهمها المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد تبين خلال تقدم اشغال اعداد التقرير الوطني الطوعي حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لسنة 2021 في تونس تطابق تام لاستراتيجية قطاع الطاقة مع الهدف السابع "طاقة نظيفة وبأسعار معقولة" من خلال أهدافه: 7.1 المتعلق بـضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030 حيث لنا ان نذكر ان نسبة الربط بشبكة الكهرباء في تونس تفوق 99% مع مراعات الفئات الهشة من خلال دعم معزز للفئات الهشة المحدودة الدخل عملا على تطبيق توجهات دستور 2022 الذي نصّ ضمن فصله 16 على أنّ "ثروات الوطن ملك للشّعب الّتونسيّ، وعلى الدولة أن تعمل على توزيع عائداتها على أساس العدل والإنصاف بين المواطنين في كلّ جهات الجمهورية." حيث تمت المحافظة على الدعم الكبير لقوارير الغاز المسيل المستعمل في القطاع المنزلي اذ فاقت نسبة الدعم فيه خلال سنة 2019 نسبة 80%.

اما بالنسبة للمقصد 7.2 "تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2035" فلنا ان نذكر اننا نعمل على ادماج 35% من الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي وان العديد من المشاريع بصدد التنفيذ حالياو بالتالي الاستغناء التدريجي للطاقات الحرارية وتعديل نسبة الدعم.

وبالنسبة للمقصد 7.3 "مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2035" فيجدر التذكير ان تونس كانت رائدة في هذا المجال منذ ثمانينات القرن الماضي اين بدأت في وضع وتنفيذ سياسة للتحكم في الطاقة في جميع القطاعات مما مكن من التخفيض في الطلب على الطاقة بحوالي 2% سنويا بالمقارنة بالسيناريو المرجعي وتطمح الى ان يتم التخفيض بـ 3% خلال الفترة القادمة ليبلغ التخفيض الجملي في استهلاك الطاقة الأولية 30 % في غضون سنة 2030.

وبالتوازي، يساهم قطاع الطاقة في تحقيق المساهمات المقصودة المحددة وطنيا (NDC) المصادق عليها من الحكومة التونسية "تقليص من كثافة الكربون بنسبة 46 % لقطاع الطاقة في غضون 2030" عبر المقاصد المذكورة اعلاه، وكما يتم تظافر الجهود لتحيين تقرير المساهمات المقصودة المحددة وطنيا (NDC) لملاءمته مع التطورات والمستجدات في القطاع. بالإضافة إلى ذلك تم العمل على اعداد استراتيجية وطنية لتخفيض الانبعاثات في قطاع الطاقة في أفق 2050 وهي في المراحل الأخيرة من اتمامها.وتبقى الغاية المرجوة من السياسات العمومية في تناغم مع استراتيجية القطاع لضمان تزويد آمن للبلاد بالطاقة على المدى القصير والمتوسط والطويل مع الحفاظ على التوازنات الرئيسية للاقتصاد والحفاظ على القدرة التنافسية للاقتصاد من خلال التحكم في تكلفة توفير الطاقة والحوكمة الرشيدة لهذا القطاع مع إيلاء عناية خاصة بالفئات الهشة بضمان تزويد منصف للطاقة لجميع الجهات في أحسن الظروف في اطار يولي عناية خاصة بالحفاظ على البيئة بالتوجه إلى انتقال طاقي منخفض الكربونحيث دعت اتفاقية الأمم المتّحدة الإطارية حول التغيرات المناخية في ديسمبر 2015 جميع الدول الأطراف إلى اعتماد سياسات عامّة تساعد على احتواء الزيادة في درجات الحرارة إلى أقلّ من درجتين مئويّتين (°2) أو حتى درجة مئوية ونصف (°1.5) بحلول عام 2100.

ولتحقيق هذا الهدف، التزم جميع الأطراف بتحديد مساهماتهم المحددة وطنيا وتحيينها كل خمس سنوات. تعتبر المساهمة المحدّدة وطنيا الأداة السياسية التي تعكس بشكل رسمي التزام كل دولة بمعاضدة الجهود الدولية لمكافحة تغيّر المناخ.

وقدّمت تونس مساهمتها الاولى المحدّدة وطنيّا في سبتمبر 2015، وهي تهدف إلى تخفيض كثافة الكربون في جميع القطاعات بنسبة 41%في عام 2030 مقارنة بعام 2010 كما تحتل الطاقة صدارة الأولويات القطاعيّة في مجال الحدّ من التغيّرات المناخيّة، بمساهمة مهمّة تقدّر بحوالي 75 % من جملة المساهمة المحدّدة الكليّة للبلاد التونسيّة و تعتبر النجاعة الطاقيّة والطاقات المتجددة العاملين الأساسين لتحقيق الهدف الخاص بقطاع الطاقة والذي يتمثل في تقليل كثافة الكربون بنسبة 46 % في عام 2030 مقارنة بمستواه في عام 2010.

2.1 الهياكل المتدخلة:

يشمل برنامج الطاقة الادارة العامة للكهرباء والانتقال الطاقي والإدارة العامة للمحروقات والادارة العامة للاستراتيجيات واليقظةكهياكلمركزيةمتدخلة في وضع و تنفيذ السياسة العموميةللطاقة.

وتشمل قائمة لفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج الطاقة:

- **الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة**
- **الشركة التونسية للكهرباء والغاز**
- **الشركة التونسية لصناعات التكرير**

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

- **الهدف 1-1-: ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع**

يعاني ميزان الطاقة بالبلاد التونسية من اختلال بين الموارد والطلب منذ سنة 2001 زادت حدّته بعد 2010 ليصل العجز الى مستويات قياسية و يرجع ذلك إلى محدودية الموارد وعدم اكتشاف حقول كبرى تمكن من تغطية الطلب المتزايد على الطاقة وللحد من هذا العجز تم إقرار توجهات استراتيجية لقطاع الطاقة تعتمد أساسا على تنمية الموارد وتأمين التزويد واعتماد منوال اقتصادي معتدل في استهلاك الطاقة وتنويع مصادر الطاقة في المزيج الكهربائي واعتماد معايير التنمية المستدامة لخلق توازن بين حماية البيئة والمنافسة وتأمين التزويد الى جانب الترشيد في استعمال الطاقة.

تم اعتماد مؤشرين لمتابعة الهدف المحدد وهما:

- ✓ المؤشر عدد 1.1.1: نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة.
- ✓ المؤشر عدد .2.1.1: نسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز.

وقد تم اختيار هذه المؤشرات اخذا بعين الاعتبار ضرورة تغطية جميع الجوانب المتعلقة بالهدف مع مراعاة مدى توفر المعلومات لاحتساب المؤشرات.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.1.1: نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة.**

نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة يندرج في اطار الحفاظ على الأمن الطاقي للبلاد من خلال توفير الاحتياجات الوطنية للمحروقات.

✓ تقديرات المؤشر 1.1.1:

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشر عدد 1.1.1: نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة.	%	37	40	36	36	33

يالنسبة لسنة 2024 فمن المرجح ان نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة في حدود 35 % أي أقل مما هو مبرمج وذلك نتيجة انخفاض مردودية بعض الحقول الهامة بالمقارنة مع التقديرات الاولية ومن المنتظر ان تشهد هذه النسبة ارتفاعا طفيفا خلال سنتي 2025 و2026 لتستقر في حدود 36 % فيما من المنتظر ان تنخفض الى حدود 33 % سنة 2027 وذلك مع استمرار التقلص الطبيعي في اهم الحقول المنتجة حاليا وغياب اكتشافات هامة من شانها ان تحد من عذا الانخفاض.

✓ **المؤشر2.1.1: نسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز.**

نسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز تندرج في اطار توفير الاستهلاك الوطني من الكهرباء والغاز بشكل منصف و متواصل لجميع الفئات.

✓ **تقديرات المؤشر2.1.1:**

مؤشرالأداء		الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
					2025	2026	2027
المؤشر عدد2.1.1 : نسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز	الكهرباء	%	99.9	99,8	99,8	99,8	99,8
	الغاز الطبيعي	%	23,2	23,2	23,4	23,4	23,5

بالنسبة للكهرباء يتسم المؤشر بالاستقرار، ولكن على أرض الواقع يستمر عدد المساكن بالارتفاع وكذلك عدد المساكن المرتبطة بشبكة الكهرباء، أي أن المحافظة على هذه النسبة التي تعد نسبة مرتفعة/محترمة مقارنة بالدول الأخرى يتطلب الاستمرار في الاستثمار في البنية التحتية لشبكة الكهرباء (الإنتاج والنقل والتوزيع) والخدمات المسداة للمشتركين.

أما بالنسبة للغاز فقد بلغ عدد الحرفاء سنة 2023،1046000 حريف مقابل 1021051 حريف سنة 2022 وهو ما يعكس الجهود والاستثمارات المبذولة لربط المساكن بشبكة الغاز الطبيعي، إلا أن البينية التحتية من نقل وتوزيع الغاز تستوجب استثمارات هامة جدا ونلاحظ أن الربط يكون مكلف بعض الشيء (مقارنة بالكهرباء) بالنسبة للفئات ذات الدخل المحدود وحتى المتوسطة التي تخيّر الالتجاء إلى الغاز المسال (قوارير الغاز) بما انها مدعمة بصفة كبيرة مما يعد عائقا هام لتطور المؤشر.

هذا وتجدر الإشارة أن دقة المؤشر بالنسبة للكهرباء تعتمد خاصة على البيانات المتعلقة بالتعداد السكني الذي يقوم به المعهد الوطني للإحصاء كل 10 سنوات، كما قد تحتاج طريقة احتساب مؤشر الغاز الى المراجعة.

- **الهدف 2-1: الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون**

يرنو هذا الهدف لمواصلة الإنجازات السابقة في مجالي التشجيع على استعمال الطاقات المتجددة والاقتصاد في الطاقة من جهة ومن جهة أخرى المساهمة في المجهود العالمي لمجابهة الاحتباس الحراري والتغييرات المناخية الذي انخرطت فيه الدولة التونسية بالالتزام بتقليص كثافة الكربون بنسبة 46 % لقطاع الطاقة في غضون 2030 وذلك عبر وثيقة المساهمات المقصودة المحددة وطنيا (NDC) المصادق عليها من الحكومة التونسية وذلك قصد الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون.

وقد تم اعتماد 3 مؤشرات لمتابعة الهدف المحدد وهي:

- المؤشر عدد 1.1.2: نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي
- المؤشر عدد 2.1.2: نسبة تحسين الكثافة الطاقية.
- المؤشر عدد 3.1.2: نسبة تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة.
- وقد تم اختيار هذه المؤشرات اعتبارا لصلتها المباشرة بالالتزامات الدولية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وبالتغييرات المناخية ومع مراعاة مدى توفر المعلومات لاحتساب المؤشرات.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر عدد 1.1.2: نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي**

يقيس هذا المؤشر نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي.

لاحتساب تطور مؤشر نسبة تطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي، يتم احتساب القدرة المزمع تركيزها لكل من المشاريع الخاصة و المشاريع التابعة للشركة التونسية للكهرباء والغاز(محطة طاقة المياه ، محطة طاقة الرياح و محطة الطاقة الفولطاضوئية) ونظام الإنتاج الذاتي للكهرباء من الطاقات المتجددة وبالنسبة لهذا الأخير يتم اعتماد القدرة التي تم تركيزها بالنسبة للجهد المنخفض أما بالنسبة للجهد العالي والمتوسط فيتم الاعتماد على الموافقات التي تم منحها من طرف وزارة الصناعة والمناجم والطاقة (تم الشروع في وضع منصة الكترونية لمتابعة ربط المشاريع) ونظام التراخيص ونظام اللزمات بالنسبة للمشاريع الكبرى.

✓تقديرات المؤشر1.1.2:

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي*	%	4	10	11	11.3	15

(*) تمت مراجعة نسب التطور

تعزى مراجعة التقديرات لنسبة مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي في تونس إلى التوجهات الاستراتيجية للطاقة التي تركز على تعزيز استغلال الطاقات المتجددة من خلال تعزيز مشاريع الانتاج الذاتي للكهرباء من الطاقات المتجددة

المؤشر عدد 2.2.1: نسبة تحسين الكثافة الطاقية

تعتبر كثافة الطاقة من أكثر المؤشرات استعمالا على المستوى الدولي لاحتساب تقليص كميّة الاستهلاك الطاقي لإنتاج ألف دينار من الناتج المحلّي الإجمالي وهو مؤشر يبرز مدى تحسّن النجاعة الطاقيّة من خلال تطوير التحكم في الطاقة على مختلف المستويات وتوجيه الاقتصاد إلى القطاعات ذات المردودية العالية وغير مستهلكة للطاقة واستعمال التكنولوجيات الحديثة المقتصدة للطاقة.

✓تقديرات المؤشر2.2.1 :

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة تحسين الكثافة الطاقية	%	3.2	3.6%	3.6%	3.6%	3.6%

سجل مؤشر الكثافة الطاقية لسنة 2023 تحسنا بـ3.2% مقارنة بمستوى سنة 2022. ويعود هذا التحسن أساسا الى انخفاض الطلب على الطاقة الأولية بنسبة 2.8% مقارنة بالسنة الفارطة يقابله نسبة نمو اقتصادي يقدر بـ0.4 %.

وتجدر الإشارة الى ان انخفاض الطلب على الطاقة الأولية يعود أساسا الى انخفاض الطلب على الغاز الطبيعي بـ 4 %مقارنة بـ2021 اثر اقتصار الشراءات من الغاز الجزائري على الشراءات التعاقدية مما نتج عنه نقص في الكميات اللازمة لإنتاج الكهرباء وبالتالي اللجوء الى توريد الكهرباء مباشرة حيث ارتفع توريد الكهرباء الى 2895 جيغاواط ساعة سنة 2022 مقارنة بـ 1062 جيغاواط ساعة سنة 2021.

وبالتالي فان استبدال توريد الغاز الطبيعي بتوريد الكهرباء يفسر تحسن الكثافة الطاقية الاولية بصفة ملحوظة .

وفقا للسيناريو المعتمد بالاستراتيجية الطاقية 2035، فان مؤشر الكثافة الطاقية سيشهد معدل انخفاض سنوي يقدر بـ% 3.6بين 2021 و2035.

- ✓ **المؤشر عدد 3.1.2: نسبة تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة**

تنشأ انبعاثات الغازات الدفيئة عن مجموعة واسعة من النشاطات البشرية التي تسبب التغير المناخي وتضم هذه الانبعاثات بشكل رئيسي انبعاثات ثنائي أكسيد الكربون من احتراق الوقود الأحفوري، كالفحم والبترول والغاز الطبيعي؛ ولكنها تشمل أيضًا إزالة الغابات وتغيرات أخرى في استخدام الأراضي والنشاط الصناعي

وتعمل جميع الدول بما في ذلك تونس على الحد من هذه الانبعاثات لا سيما في قطاع الطاقة الذي يعتبر المصدر الرئيسي لهذه الانبعاثات على الصعيد الوطني وذلك بالنهوض بالطاقات المتجددة لإنتاج الكهرباء وتحسين الكفاءة الطاقية في قطاع انتاج الكهرباء وكذلك في قطاعات الاستهلاك النهائي للطاقة وهي الصناعة والنقل والسكن والخدمات والفلاحة.

✓تقديرات المؤشر.2.2.1 :

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
:. نسبة تطور انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة	%	-	-0.2	-0.2	-0.2	-0.2

سجلت انبعاثات الغازات الدفيئة ارتفاعا بنسبة 7.5% في 2021 مقارنة بسنة 2020 لتقترب من مستويات 2018 و2019، أي ما قبل أزمة الكوفيد 19. بالنسبة للتقديرات فان انبعاثات الغازات الدفيئة ستكون تقريبا مستقرة بين 2022و2027، وذلك وفقا للسيناريو المعتمد بالاستراتيجية الطاقية 2035، حيث ستسجل انخفاض سنوي طفيف بمعدل يقارب % 0.2.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة (*)
ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع	المؤشر عدد 1.1.1: نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة.	36	نشاط عدد 1: الإشراف والتصرف في قطاع الطاقة: التاجير	**1330**	- تنقيح مجلة المحروقات. - ترويج القطع الشاغرة. -الخطة التونسية لإصلاح قطاع الطاقة. -انعقاد دوري للجنة الاستشارية للمحروقات. -تبسيط الإجراءات للمستثمرين في الطاقات المتجددة.
			نشاط عدد 2: الدعم الموجه للمحروقات: *الدعم الموجه للشركة التونسية لصناعات التكرير.	**3222000**	
	المؤشر عدد 2.1.1: نسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز.	99,8 الكهرباء/ الغاز23.4	نشاط عدد 3: الدعم الموجه للمحروقات: *الدعم الموجه للشركة التونسية للكهرباء والغاز.	**3890000**	
الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون	المؤشر عدد 1.1.2: نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي	11	نشاط عدد 4: النهوض بالطاقات المتجددة وتحسين كثافة استهلاك الطاقة *الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة. *صندوق الانتقال الطاقي.	**118227**	- نشر طلب عروض لمشاريع لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في إطار نظام اللزمات. - الاستغناء على التراخيص المسندة من وزارة الصناعة والمناجم والطاقة للمشاريع الأقل من 1 . ميغاواط لمشاريع الانتاج الذاتي للكهرباء من الطاقات المتجددة. - مواصلة انجاز المشاريع والبرامج الوطنية للتحكم في الطاقة. - متابعة تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة المتحصلة على التراخيص. - مراجعة الإطار القانوني في مجال الطاقات المتجددة بما يلائم مزيد تشجيع استثمار الخواص.
	المؤشر عدد 2.1.2: نسبة تحسين الكثافة الطاقية.	3.6%			
	المؤشر عدد 3.1.2: نسبة تحسين انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة.	-0.2			

					- تنفيذ المشاريع الوطنية في مجال التحكم في الطاقة. - متابعة الاستراتيجية الوطنية لتخفيض الانبعاثات في قطاع الطاقة في أفق 2050 - تحيين تقرير المساهمات المقصودة المحددة وطنيا NDC)) -الانطلاق في اعداد الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر - اعداد الدراسات امكانية التنفيذ للمشروع النموذجي للهيدروجين الأخضر بتونس . - الشروع في اعداد الاطار التشريعي لمشاريع انتاج الهيدروجين الخضر بتونس.

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة:ألف دينار)

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024(إنوجدت)
الشركة التونسية للكهرباء والغاز	ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع	الدعم الموجه للكهرباء والغاز: *تعزيز البينة التحتية لشبكتي الكهرباء والغاز. *الحرص على ربط المشتركين الجدد بشبكتي الكهرباء والغاز *تغطية الاستهلاك الوطني من الكهرباء والغاز. *المساهمة قي الترشيد في استعمال الطاقة.	**3890000**

الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة	الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون	الدعم الموجه للطاقات المتجددة وبرامج التحكم في الطاقة: *انجاز المشاريع الوطنية في مجال التحكم في الطاقة. *انجاز برامج التحكم في الطاقة. *التحسيس على الترشيد في استعمال الطاقة. *التصرف في موارد صندوق الانتقال الطاقي. *ضبط المشاريع والبرامج التي تهدف الى التقليص من الانبعاثات الدفيئة في قطاع الطاقة	**118227**
الشركة التونسية لصناعات التكرير	ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع	الدعم الموجه للمحروقات: *تغطية الاستهلاك الوطني للمواد البترولية. *تدعيم طاقات الخزن لضمان استمرارية التزود.	**3222000**

الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2025-2026)

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات	انجازات 2023	ق م 2024 . (1)	تقديرات 2025 . (2)	نسبة التطور	
				المبلغ (2) - (1)	النسبة (2)-(1) /1
نفقات التأجير	**7 856**	**8 462**	**9 395**	**933**	**11.2%**
نفقات التسيير	**1008**	**1292**	**1 480**	**411**	**32%**
نفقات التدخلات	**7 043 700**	**7 199 590**	**7 220 682**	**21 092**	**0.29%**
مجموع البرنامج	**7 052 564**	**7 209 344**	**7 231 557**	**22 213**	**0.30%**

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات	انجازات	ق م	تقديرات		
	2023	2024	2025	2026	2027
نفقات التأجير	7 856	8 462	9 395	10 237	10 685
نفقات التسيير	1008	1292	1 480	1861	1880
نفقات التدخلات	7 043 700	7 199 590	7 220 682	122 627	98 280
مجموع البرنامج	7 052 564	7 209 344	7 231 557	134 725	110 845

البرنامج عدد 2: برنامج الصناعة

رئيس البرنامج :السيد كمال هنداوي

تاريخ تولي المهمة :22 مارس 2024

1-تقديم البرنامج:

1.1 الاستراتيجية:

قصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي صادقت عليها الدول الأعضاء بالأمم المتحدة ومن ضمنهم تونس خاصة منها الهدف التاسع، وضمن الديناميكية التي يتميز بها الواقع التونسي إذ ارتفع نسق الاستثمار الذي مس تقريباً كل الأنشطة والقطاعات من صناعات بمختلف أنواعها وتدفقت استثمارات خارجية ملحوظة في الربع الأول من العام الحالي، فإن برنامج الصناعة يهدف إلى دعم القطاع الصناعي وتحفيز الاقتصاد الوطني عبر محورين استراتيجيين هما **دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي والخدمات المتصلة وتعزيز مساهمته في التنمية الشاملة والمستدامة، والمحافظة على النسيج الصناعي وتطوير الخدمات الصناعية** واللذان يتضمنان تسريع الاستثمار الصناعي وتبني التكنولوجيات الحديثة، ولتحقيق هذه التوجهات الاستراتيجية يتم التعويل على تعزيز دور المؤسسات خاصة منها الصغيرة والمتوسطة في دعم الناتج الداخلي، وذلك من خلال استغلال بعض نقاط القوة منها القرب الجغرافي من أوروبا وارتفاع مستوى التكوين لليد العاملة المختصة والجودة الممتازة للمنتوجات، ومن خلال تلافي نقاط الضعف وهي أساسا هيمنة أنشطة المناولة على الصناعة في القطاعات الثلاثة الأكثر أهمية ومشاكل الاندماج العمودي والأفقي ومحدودية لجوء المؤسسات لتقنيات المعلومات والاتصال وضعف الاستثمار في القطاعات الناشئة كالصناعات الذكية، إضافة إلى عدم المساواة بين الجنسين و عدم وجود إجراءات استباقية لمقاومة التغيرات المناخية ويعمل البرنامج على تجاوز هذه النقائص ونقاط الضعف وفق رؤية استراتيجية للبرنامج كما تم تحديدها في إطار الدراسة الاستراتيجية لقطاع الصناعة في أفق 20235 متمثلة في "صناعة ذات قدرة تنافسية عالية وذات محتوى تكنولوجي متطور ورفيع وتمكن من نمو شامل ومستدام"، حيث سترتكز الخطة الاستراتيجية المقترحة على التجديد صلب المؤسسة وعلى مواكبة التغيرات العالمية خاصة الانتقال البيئي والرقمي للاقتصاد ورفع مساهمة الصناعة التحويلية إلى نسبة 20%، وتسريع نسق التصدير والوصول بصادرات الصناعة التحويلية إلى36 مليار

دولار، بالإضافة إلى خلق 300.000 موطن شغل واعتماد الصناعة الذكية 4.0 والتركيز على التنمية المستدامة والصمود أمام التغيرات المناخية والتنمية الدامجة التي تضمن حقوق الفئات الهشة.

أما بالنسبة إلى النوع الاجتماعي وبغاية الرفع من نسبة النساء صاحبات الاعمال في القطاع الصناعي، سيتم العمل على اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة قصد تحسين النفاذ للحقوق والخدمات من منظور المساواة بين الجنسين بطريقة تشاركية وشاملة، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي ودفع مسيرة التنمية خاصة من خلال النهوض بالاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي من خلال تنظيم دورات تحسيسية وتكوينية حول بعث المشاريع تشارك فيها النساء باعثات المشاريع، وتعزيز رقمنة الخدمات في خدمة المساواة.

كما بدأ العمل ببرنامج جديد " PMN-Décarbonation " يهدف إلى تقليل البصمة الكربونية، إعادة استخدام النفايات الصلبة والمياه والنفايات الغازية وضمان التنمية المستدامة والصديقة للبيئة.

2.1 الهياكل المتدخلة

تسهر على تحقيق أهداف برنامج الصناعة وعلى تنفيذ السياسة العمومية في القطاع الصناعي مجموعة من المتدخلين منها ما هو على مستوى مركزي وهي الإدارات العامة الفنية المتواجدة ومنها أيضا مختلف الفاعلين العموميين مثل المراكز الفنية القطاعية، مجمع صناعات المصبرات الغذائية، وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، الوكالة العقارية الصناعية، المخبر المركزي للتحاليل والتجارب والمجلس الوطني للاعتماد.

2- *أهداف ومؤشرات الأداء:*

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

الهدف 2-1-1: دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي والخدمات المتصلة بالصناعة:

- **تقديم الهدف :** في إطار المحور الاستراتيجي الأول الذي يتنزل فيه برنامج الصناعة والمتمثل في دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي والخدمات المتصلة وتعزيز مساهمته في التنمية الشاملة والمستدامة يتنزل الهدف الاستراتيجي الأول للبرنامج وهو دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي والخدمات المتصلة بالصناعة، وذلك من خلال دعم التجديد والتطوير التكنولوجي عبر تطوير برنامج التأهيل ليكون أكثر فاعلية في مجال التجديد والابتكار ودعم الصناعة الذكية وتعزيز منظومة الجودة داخل مختلف المؤسسات الصناعية وتطوير شبكات الشراكة قصد الرفع من القيمة المضافة للمنتوج التونسي ومواصلة العمل على مساندة النسيج الصناعي وتطوير الصناعة النظيفة والاقتصاد الدائري.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر2-1-1-1 نسبة نمو مؤشر ا لإنتاج الصناعي:**

يمثل حجم الإنتاج لقطاع الصناعة، سواء كانت السلع المصنعة تم إعدادها للاستهلاك المحلي أو للتصـــدير، ويرتبط هذا المؤشـــر ارتباطا وثيقا بالدورة الاقتصـــادية لذلك لديه القدرة على التنبئ بمعدلات البطالة والدخل ويعكس الحالة العامة للاقتصاد.

يوضح تموقع القطاع الصناعي في الاقتصاد التونسي ومدى مساهمته في رفع التحديات التي يواجهها هذا الأخير

✓ **تقديرات المؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
المؤشر 2-1-1-1 نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي	%	93,5	95	98	99	100

ينتظر أن تبلغ قيمة نسبة نمو المؤشر الصناعي لهذه السنة القيمة المتوقعة وهي 95% بالنظر للنسبة المحققة سنة 2023، وعلى هذا الأساس سيسجل نموا مطردا خلال الثلاث سنوات المقبلة نظرا لتعافي وتحسن القطاع في مختلف المجالات خاصة منها قطاع الصناعات الميكانيكية، الكهربائية، الفلاحية والغذائية وقطاع النسيج والملابس. وهو ما يدعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي خاصة أن القطاعات المذكورة ذات منتجات معدة للتصدير.

المؤشر 2-1-1-2 نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام:

الناتج الداخلي الخام هو الثروة التي تحققها البلاد خلال سنة، ويتكون من مجموع القيم المضافة التي تحققها الدولة والمؤسسات والأفراد المقيمين بالبلد دون اعتبار جنسياتهم. وتمثل القيمة المضافة مجموع قيمة المواد والخدمات التي تحققها القطاعات الاقتصادية خلال سنة بعد طرح قيمة المواد والخدمات التي استعملت لإنتاجها.

يحدد هذا المؤشر النسبة المئوية للقيم المضافة من طرف الأفراد والمؤسسات الناشطة في القطاع ضمن الناتج الداخلي الخام واختيار هذا المؤشر مهم حيث إن نموه دليل على خلق الثروة والاستثمار وزيادة التشغيل لقطاع الصناعة، ويؤشر انكماشه على العكس.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر2-1-1-2 نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام	%	15,1	15,5	17	17,5	18

على إثر تعافي قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية وقطاع النسيج والملابس خلال سنة 2023 من المنتظر تواصل نمو القطاع الصناعي وبالتالي سترتفع نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام ليبلغ 17% سنة 2025 ويواصل ارتفاعه بنفس النسق للسنتين المواليتين.

✓ **المؤشر 2-1-1-3 تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي:**

يعتبر مؤشر تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي مؤشرا استراتيجيا يتم من خلاله تقييم دور القطاع الصناعي في تقليص البطالة والمساهمة وخلق مواطن شغل جديدة وهو ما يعتبر سياسة عمومية تشمل كل القطاعات الاقتصادية.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 2-1-1-3 تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي	عدد	530318	535600	540950	546300	557285
	%	2,23	1	1	1	2

من المتوقع أن يبلغ عدد مواطن الشغل بالقطاع الصناعي 600 535 موطن شغل سنة 2024 أي بزيادة قدرها 1% وذلك بفضل تطور نسب إنجاز المشاريع خلال الثلاث سنوات الأخيرة وتعافي القطاعات المشغلة بالأساس كقطاع النسيج والملابس وصناعات مكونات السيارات وهي قطاعات ذات قدرة تشغيلية عالية. ومن المتوقع أن يتم المحافظة على نسبة تطور سنوية تقدر بـ 1% خلال الفترة 2024-2026. يليها تحسّن في نسبة تطور نسبة الإنجاز لتبلغ 2% بحلول سنة 2027 ويعود هذا التحسن سنة 2027 للتطور المتوقع للاستثمارات المصرح بها سنتي 2025 و2026 والتي من المنتظر أن تعطي أكلها وأن يظهر أثرها الإيجابي على عدد مواطن الشغل للقطاع بصفة أكبر انطلاقا من سنة 2027.

الهدف2-1-2: النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي:

- تقديم الهدف: يعد النهوض بالاستثمار خاصة ذات المحتوى التكنولوجي وخلق الثروة من خلال استغلال ثروات البلاد بالجهات من أهم الأهداف الاستراتيجية التي تعمل على بلوغها وزارة الصناعة والطاقة والمناجم خاصة من خلال العمل على توفير مناخ أعمال ملائم ومحفز وتقليص الإجراءات الإدارية ورقمنة الخدمات.

- مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف : تماشى مع الهدف الاستراتيجي المقترح من حيث متابعة الاستثمارات بصفة عامة وذات المحتوى التكنولوجي المنجزة في إطار برنامج التأهيل وبالجهات. وهي مؤشرات تبرز أهمية الاستثمار في القطاع الصناعي.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر2-1-2-1 تطور الاستثمارات المصرح بها:**

يحدد هذا المؤشر قيمة الاستثمارات التي يخلقها القطاع الصناعي سنويا من خلال المعطيات المتوفرة بإحصائيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد حول بعث الشركات. وتجدر الإشارة أن اختيار هذا المؤشر مهم حيث إن نموه دليل على خلق الثروة والاستثمار وزيادة التشغيل لقطاع الصناعة.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر2-1-2-1 تطور الاستثمارات المصرح بها	م د	2291,6	2406.2	2526.5	2577	2628.6
	%	-5,2	5%	5%	2%	2%

سجلت قيمة الاستثمارات المصرّح بها سنة 2023 انخفاضا بنسبة 5,2% مقارنة بسنة 2022, وبداية من سنة 2024 من المنتظر أن يعود الاستثمار إلى نسقه التصاعدي وبفضل التشجيعات المتعلقة بإحداث المؤسسات وتحفيز المبادرة الخاصة التي وردت ضمن قانون المالية لسنة 2024 والمتمثلة في الإعفاء من الضريبة لمدة 4 سنوات بالنسبة للمؤسسات المُحدثة، حيث ينتظر أن يستعيد نسق تطوّر الاستثمارات المصرّح بها منحى إيجابيا خلال سنتي 2024 و2025. على أن تنخفض هذه النسبة إلى 2% بداية من سنة 2026.

المؤشر2-1-2-2 تطور الاستثمارات في إطار برنامج تأهيل الصناعة:

يمثل برنامج التأهيل ركيزة أساسية لدعم المؤسسات الصناعية والمؤسسات العاملة في قطاع الخدمات المتصلة بالصناعة من خلال صرف منح على الاستثمارات التي تنجزها هذه المؤسسات. يبين هذا المؤشر قيمة المنح الفعلية للصرف إثر إنجاز برامج تأهيل الصناعة والاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية لفائدة المؤسسات. وقع اختياره لأنه نتيجة لاستثمارات فعلية وقع إنجازها.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر2-1-2-2 تطور الاستثمارات في إطار برنامج تأهيل الصناعة	م د	30	53	50	45	45

على إثر التطور المنتظر في الاستثمار للسنوات المقبلة فإنه من المنتظر أن تبلغ قيمة المنح المسندة للاستثمارات المنجزة في إطار مختلف آليات منح التأهيل 50 مليون دينار سنة 2025 وهو ما سيمكن من مساندة حوالي 65 مؤسسة للحصول على شهادات الجودة، خلق حوالي 7500 موطن شغل سنويا، المساهمة في انتداب حوالي 1800 إطار سنويا، اختيار ومساندة 30 مشروعا مجددا سنويا، المساهمة في انتقال 20 مؤسسة إلى الجيل الرابع من الصناعة وبعث 10 منتوجات جديدة ذات محتوى تكنولوجي رفيع وذات تأثير عال على الاقتصاد الوطني. كما أنه من المنتظر التركيز على مساعدة 30 مؤسسة على تخفيض انبعاثات الكربون لديها.

✓ **المؤشر2-1-2-3 تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية:**

يهدف هذا المؤشر إلى إبراز مدى تأثير التدابير التي تتخذها الدولة في مجال دفع الاستثمار الصناعي في الجهات الداخلية في إطار دعم اللامركزية الصناعية.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر2-1-2-3: تطور الاستثمارات الصناعية المصرّح بها في الجهات الداخلية	م د	**1164,8**	**1223,04**	**1284,192**	**1309,876**	**1336,073**
	%	0,034	5%	5%	2%	2%

سجلت الاستثمارات في الجهات الداخلية (مناطق التنمية الجهوية) المصرّح بها سنة 2023، ارتفاعا طفيفا مقارنة مع ما تم تسجيله سنة 2022.

ومن المنتظر أن يشهد حجم الاستثمارات في الجهات الداخلية سنة 2024 تطورا مطّردا بفضل التشجيعات المتعلقة بإحداث المؤسسات وحفز المبادرة الخاصة التي جاء بها قانون المالية لسنة 2024 والمتمثلة في الإعفاء من الضريبة لمدة 4 سنوات بالنسبة للمؤسسات المُحدثة. ومن المنتظر أيضا أن يتواصل ذلك التطور بنسبة 5% سنة 2025 والثلاث سنوات المقبلة إذ من شأن حزمة الإصلاحات التي تضمنتها وثيقة الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال 2023-2025 والمتعلقة ببعث المؤسسات وريادة الأعمال أن تُعيد ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني وذلك بالاستثمار في مناطق التنمية الجهوية والتي تتوفّر فيها امتيازات جبائية ومالية. وعلى هذا الأساس تفيد التوقعات بأن تبلغ قيمة الاستثمارات المصرّح بها في هذه المناطق الداخلية 1500 م.د سنة 2024.

الهدف 2-1-3: دعم ومواكبة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة:

-تقديم الهدف : يرتكز النسيج الصناعي التونسي أساسا على المؤسسات الصغرى والمتوسطة وهو ما يجعل النهوض بها ودعمها وتوفير التمويل لها أولوية من أولويات المهمة وذلك لمزيد دفع إحداث هذه المؤسسات وخاصة مساندة المؤسسات المتواجدة وذلك لتخطي

الصعوبات المالية التي تمر بها وهو ما سيؤدي حتما للحفاظ على ديمومتها وعلى تطوير قدرتها التنافسية وبالتالي ستتم المحافظة على النسيج الصناعي وتطوير الخدمات الصناعية على مستوى وطني.

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف :** تتماشى المؤشرات المقترحة مع الهدف الاستراتيجي لمتابعة ديمومة المؤسسات التي انتفعت بتدخلات آليات الإحاطة بها وتطور إحداثها.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 2-1-3-1 تطورمؤشرعدد المؤسسات التي تحصلت على المصادقة على برنامج إعادة هيكلتها المالية:**

يتمّ من خلال هذا المؤشر قياس مدى نجاعة التدخل العمومي في مساندة والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك من خلال رصد نسبة تطور عدد المؤسسات التي تحصلت على المصادقة على برنامج إعادة هيكلتها المالية.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
تطور مؤشر عدد المؤسسات التي تحصلت على المصادقة على برنامج إعادة هيكلتها المالية	%	100	90	90	90	90

✓ **تقديرات المؤشر:**

تم استبدال المؤشر السابق بهذا المؤشر.

شهد هذا المؤشر تطورا ملحوظا سنة 2023 مقارنة بالسنوات التي سبقت إذ أنه بلغ 100 % وذلك على إثر تحسن جودة التقارير التي يتم عرضها على لجنة التسيير نتيجة لمتابعة

الإدارة العامة للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة للخبراء خلال إعداد وتقديم تقارير المتابعة والمرافقة.

ومن المتوقع أن تبلغ نسبة المؤسسات التي ستتحصل على المصادقة على برنامج إعادة هيكلتها المالية سنة 2024 الـ 90% من مجموع المؤسسات المقدمة لهذا الطلب. وينتظر أن يشهد هذا المؤشر استقرارا خلال الثلاثة سنوات المقبلة.

- ✓ **المؤشر2-1-3-2 تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة:**

يدل هذا المؤشر بصفة مباشرة على تشجيع بعث المشاريع ويقع احتسابه عبر تطور عدد المؤسسات الصناعية التي يتم التصريح بإحداثها لدى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.

- ✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر2-1-3-2 تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة	%	-5,56	1	1	1	1

سجل عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والناشئة سنة 2023 انخفاضا مقارنة بسنة 2022، حيث عرفت عديد المؤسسات صعوبات مالية بسبب تداعيات جائحة الكورونا، اضطر البعض منها للغلق الوقتي أو النهائي. ومن المتوقع أن تشهد سنة 2024 استعادة القطاع الصناعي للنمو الإيجابي بفضل التشجيعات المالية والجبائية التي جاء بها قانون المالية لسنة 2024 وينتظر أن يسجل المؤشر استقرارا إيجابيا في حدود 1% للثلاثة سنوات المقبلة وقد تم اعتماد طريقة المتوسط المتحرك البسيط على مدى ثلاث سنوات لتحديد هذه النسبة.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

في سبيل تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول والمتمثل في دعم القدرة التنافسية لقطاع الصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة، يمارس مختلف المتدخلين مجموعة من الأنشطة متمثلة فيما يلي:

- ✓ دعم القدرة التنافسية على مستوى مركزي وذلك خاصة من خلال مزيد دعم التجديد والابتكار عبر تطوير برنامج التأهيل ودعم الصناعة الذكية وتعزيز منظومة الجودة.
- ✓ دعم القدرة التنافسية على مستوى هياكل الدعم الصناعي: (مراكز فنية قطاعية، مجمع صناعات المصبرات الغذائية، مخبر مركزي للتحاليل والتجارب، مجلس وطني للاعتماد) عبر تدخلاتها المتمثلة في الإحاطة الفنية والتقنية في مجال تطوير أساليب ومناهج الإنتاج والتنظيم الصناعي والتحكم في التكنولوجيات والسيطرة على الكلف، ومساندة المؤسسات في مجال إرساء نظم التصرف في الجودة.

ولتحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني والمتمثل في النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي، تتنزل الأنشطة التالية:

- ✓ تطوير الاستثمار على مستوى مركزي من خلال مواصلة تنفيذ برنامج لتطوير سلاسل القيم بالجهات الداخلية ومواصلة تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة المالية.
- ✓ تطوير الاستثمار على مستوى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
- ✓ تطوير الاستثمار على مستوى. الوكالة العقارية الصناعية.
- ✓ تطوير الاستثمار على مستوى الأقطاب التكنولوجية.

اما بالنسبة للهدف الاستراتيجي الثالث المتمثل في دعم ومرافقة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة ولبلوغه يتنزل النشاط المتمثل في دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة على مستوى مركزي وذلك قصد إنقاذ وإعادة هيكلة هذه المؤسسات وإدماجها في الدورة الاقتصادية.

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة
دعم القدرة التنافسية لقطاع الصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة	**نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي**	**98**	دعم القدرة التنافسية على مستوى مركزي	**63630**	- رقمنة نشاط مكتب التأهيل من عمليات انخراط إلى مرحلة إسناد المنح ووضع قاعدة بيانات صلب مكتب تأهيل الصناعة حول مختلف مؤشرات القدرة التنافسية للمؤسسات قبل وبعد إنجاز برامج تأهيلها. - تبسيط الإجراءات الإدارية وعدم المطالبة بالوثائق المودعة سابقا بالوزارة. - تسريع عمليات المتابعة من خلال تنظيم اجتماعات دورية في المراكز الفنية. - بعث اليات جديدة خاصة بالابتكار والتجديد تحت مسمى pmn innov - مواصلة إنجاز وتطوير البرنامج الوطني للنهوض بالإنتاجية وذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية لتطوير الكفاءات الوطنية في مجال تحسين الإنتاجية لفائدة إطارات المؤسسات الصناعية ومستشاري المراكز الفنية، وتنظيم ندوات تحسيسية حول الإنتاجية لفائدة المؤسسات الصناعية ومؤسسات التعليم العالي
	نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام	**17**			

			دعم القدرة التنافسية على مستوى المجلس الوطني للاعتماد	**1550**	- ترشيد النفقات على مستوى المجلس الوطني للاعتماد توسيع مجال الاعتراف الدولي للمجلس - الحفاظ على قيم المجلس من استقلالية ونزاهة شفافية - تطوير نشاط المجلس الوطني للاعتماد بالمحافظة على اعتراف الهيئات الدولية والإقليمية بهذا النشاط مع العمل على توسيع اتفاقيات الاعتراف المتبادل لتشمل مجالات جديدة أخرى مثل مخابر البيولوجيا الطبية والإشهاد بالمصادقة على المنتوجات
	تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي	**530000**	دعم القدرة التنافسية على مستوى المخبر المركزي للتحاليل والتجارب	**17882**	دعم المنظومة الوطنية للتحاليل والتجارب وتعزيز البنية التحتية للجودة بالمناطق الداخلية من خلال توفير ما يقارب عن 41 مخبرا للتحاليل والتجارب والمعايرة وتطوير قدرات هياكل الدعم الصناعي في الإحاطة بالمؤسسات في هذا المجال وذلك بتعزيز القدرات التحليلية للمخابر والمساهمة في تطوير صادرات القطاع الصناعي وتسهيل نفاذ المنتوجات الوطنية للأسواق الخارجية
			دعم القدرة التنافسية على مستوى المراكز الفنية	**36905**	• تطوير إنتاجية وأساليب التصرف والتسيير صلب المراكز الفنية حتى تكون قادرة على الإحاطة بالقطاعات الصناعية الراجعة لها بالنظر،

					• تطوير التشريعات القطاعية من خلال مواصلة تنفيذ برنامج إعداد التراتيب الفنية المعوضة للمواصفات الإجبارية وذلك بهدف ضمان حماية أنجع للسوق المحلية والنهوض بالقدرة التنافسية الصناعية للمؤسسات التونسية عبر تطوير وتحسين جودة منتجاتها وتسهيل نفاذها إلى الأسواق الخارجية • اعداد أنظمة أساسية خاصة بالمراكز الفنية
			دعم القدرة التنافسية على مستوى مجمع الصناعات الغذائية	**2245**	– المساهمة في تعديل السوق باعتماد مختلف الآليات الملائمة وبالتنسيق مع الهياكل المهنية. – تنظيم مواسم الإنتاج في أطار عقود أهداف وتأهيل مراكز التجميع.
النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي	**تطور الاستثمارات في إطار برنامج تأهيل الصناعة**	**50**	– تطوير الاستثمار على مستوى مركزي	**8400**	تنقيح الأمر عدد 389 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس2017 يتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار من خلال إلغاء الشرط المنصوص عليه بالفصل الثالث الذي يقر الانتداب لأول مرة وبصفة قارة لتتمتع المؤسسة بتكفل الدولة بمساهمة الأعراف لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمناطق التنمية الجهوية
	تطور الاستثمارات المصرح بها	**2700**	– تطوير الاستثمار على مستوى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد	**43810**	–مواصلة تطوير نسق الخدمات على الخط مثل التصاريح بالمشاريع عن بعد ودليل المؤسسات الصناعية والخدماتية وتطوير بنك المعطيات وإرساء الصالون الافتراضي للمؤسسات.

		1600			– تجميع ومعالجة المعطيات انطلاقا من واقع المؤسسات الصناعية وتوفير المعلومات الصناعية عبر نشريات البريد الصناعي، دليل التجديد ونشؤية في مجال متابعة الإنجازات.
	تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية		– تطوير الاستثمار على مستوى الوكالة العقارية الصناعية	**5000**	- تنقيح القانون عدد 16 لسنة 1994المتعلق بتهيئة المناطق الصناعية وصيانتها - تبسيط الإجراءات والتقليص من آجال تهيئة المناطق الصناعية
دعم ومرافقة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة	**تطور مؤشر عدد المؤسسات التي تحصلت على المصادقة على برنامج إعادة هيكلتها المالية**	**90**	دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة على مستوى مركزي	**200**	- تبسيط الإجراءات والترفيع من نسق انعقاد لجان الإسناد العمل على إرساء آليات متابعة لمختلف المؤشرات للمؤسسات المنتفعة بالدعم والمساندة. - العمل على رقمنة إجراءات الانخراط والتمويل.
	تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة	**1**			
التصرف في القطاع الصناعي				**4485**	

3- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يساهم مختلف الفاعلين العموميين في تنفيذ سياسة الدولة في المجال الصناعي وفي بلوغ الأهداف الاستراتيجية المرسومة لبرنامج الصناعة، على غرار مساهمة مختلف المراكز الفنية القطاعية في دعم القدرة التنافسية لقطاع الصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة.

وتساهم وكالة النهوض بالصناعة والتجديد في بلوغ الهدف الاستراتيجي الثاني المتمثل في دعم الاستثمار في القطاع الصناعي عبر استراتيجيتها العامة المتمثلة في توفير المناخ

كما تواصل الوكالة العقارية الصناعية تشجيع الاستثمار واستقطاب المستثمرين من خلال مواصلة بعث مناطق صناعية جديدة وإعادة تهيئة بعض المناطق الأخرى.

هذا ويساهم بقية الفاعلين العموميين كل في يخصه في بلوغ الأهداف المرسومة من خلال تطوير أعمال الاعتماد والتموقع في منظومة البنية التحتية للجودة بهياكل تقييم المطابقة وهو ما يقوم به المجلس الوطني للاعتماد، تطوير جودة المنتجات والتصدير وذلك عبر تدعيم القدرات التحليلية للمخبر المركزي للتحاليل والتجارب وتطوير منظومة الجودة.

جدول عدد2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة: ألف دينار)

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2025
المجلس الوطني للاعتماد	دعم القدرة التنافسية لقطاع لصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة	- الترفيع في عدد هيئات تقييم المطابقة المعتمدة. - القيام بعمليات تقييم النظراء مع المنظمات الدولية والجهوية لتأكيد ولتوسيع الاعتراف بقدرات المجلس. - تكوين هياكل تقييم المطابقة في مجال مواصفات الاعتماد على غرار (ISO17025 – ISO17021 – ISO15189 ISO17065...)	1550
المخبر المركزي للتحاليل والتجارب	دعم القدرة التنافسية لقطاع لصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة	- تدعيم القدرات التحليلية للمخبر وذلك بإدخال تحاليل وقياسات جديدة. - تطوير منظومة الجودة والاعتماد بالمخبر المركزي وذلك برفع عدد المخابر والتحاليل المعتمدة	17882
المراكز الفنية القطاعية	دعم القدرة التنافسية لقطاع لصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة	- تطوير عدد التحاليل والتجارب صلب المراكز طبقا لحاجيات مختلف القطاعات - تقديم الإحاطة الفنية في المجالات المتعلقة بالإنتاجية والتنظيم الصناعي والتحكم في التكلفة والطاقة والإنتاج النظيف - مساندة المؤسسات في مجال إرساء نظم التصرف في الجودة وبالتالي تطوير القدرة التنافسية لمنتوجها الصناعي قصد تطوير صادراتها.	36905
مجمع صناعات المصبرات الغذائية	دعم القدرة التنافسية لقطاع لصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة	- تنظيم مواسم إنتاج وتحويل وتصدير المنتجات الفلاحية المعدّة للتصنيع عبر برمجة الإنتاج في إطار عقود وتأهيل مراكز التجميع. - المساهمة في تعديل السوق بالتنسيق مع الهياكل المهنية والإدارة المعنية.	2245

وكالة النهوض بالصناعة والتجديد	النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي	- الرفع من نسق احداث المؤسسات وتكثيف الإحاطة والمساعدة للباعثين الشبان والقيام بدراسة مشاريعهم ومتابعة إنجازها. - الترويج للقطاعات الصناعية للتشجيع على الاعتماد وإحداث مواطن الشغل. - تنظيم معارض للشراكة تخص القطاعات. - تكوين وتأطير حاملي المشاريع والباعثين الشبان وإيوائهم بمحاضن المؤسسات. - إسناد التحفيزات المالية للمؤسسات الصناعية.	43810
الوكالة العقارية الصناعية	النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي	- تعزيز النسيج الصناعي من خلال بعث مناطق صناعية جديدة. - توفير بنية تحتيّة ذات جودة تستجيب إلى المواصفات الدّوليّة. - تحسين نوعيّة الحياة بالمناطق الصناعيّة.	5000

4- *الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى(2025-2027):*

ضبطت نفقات برنامج الصناعة دفعا لسنة 2025 في حدود **216815 أ.د** مقابل **176645 أ.د** سنة 2024 وتتوزع كما يلي:

جدول عدد 3
تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات	انجازات 2023	ق م 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	الفارق	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	17990	19390	18115	-1275	-6,57

نفقات التسيير	1530	1670	2300	630	37,72
نفقات التدخلات	94938	147585	158692	11107	7,52
نفقات الاستثمار	108	8000	5000	−3000	−37,5
نفقات العمليات المالية	0	--	--	--	--
المجموع	**114566**	**176645**	**184107**	**7462**	**4,22**

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	17990	19390	18115	20510	21366
نفقات التسيير	1530	1670	2300	3040	3140
نفقات التدخلات	94938	147585	158692	172714	180893
نفقات الاستثمار	108	8000	5000	5048	8000
نفقات العمليات المالية	0	--	--	--	--
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**114566**	**176645**	**184107**	**201312**	**213399**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**115910**	**178130**	**186657**	**203412**	**215649**

تجدر الإشارة إلى أن تقديرات الميزانية المرصودة لبرنامج الصناعة خلال السنة القادمة ستشهد ارتفاعا طفيفا في حدود 4,22 بالمائة ويعود ذلك أساسا لتطوير بعض الأنشطة الجارية والقديمة على مستوى مركزي أو على مستوى مختلف الفاعلين العموميين وبرمجة بعض الأنشطة الجديدة والتي يتطلب إنجازها رصد اعتمادات إضافية وهذا ما سيساهم بصفة فعالة في تحسن بعض مؤشرات قيس الأداء وهو ما سينعكس إيجابا على أداء البرنامج، وستشهد الميزانية ارتفاعا ملحوظا على مدى سنتين انطلاقا من سنة 2026 مقارنة بسنة 2025.

البرنامج عدد 3: برنامج المناجم

رئيس البرنامج: السيدة نجاح الشريف

(بداية من شهر سبتمبر 2019)

1-تقديم البرنامج:

1.1-الاستراتيجية:

يعتبر قطاع المناجم من القطاعات الحيوية والاستراتيجية، حيث يلعب دورًا هامًا في توفير فرص العمل وتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. تكمن أهميته أيضًا في توفير المواد الأولية والمواد الخام المختلفة التي تعد عنصرا حاسما في تطور الاقتصاد وديمومته، وخاصة قطاع الصناعة وقدرته على توفير احتياجاته وضمان استمرارية المنظومة الإنتاجية.

كما يساهم هذا القطاع في الحفاظ على أمننا الغذائي من خلال توفير احتياجات الفلاحة الوطنية من الأمونيتر الزراعي (200 ألف طن سنويًا) والأسمدة الفسفاطية. وفي هذا الإطار، تكمن الغاية المنتظرة من البرنامج في حوكمة استغلال المواد المنجمية بما يضمن حسن استغلالها فنيا واقتصاديا.

وفي إطار مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية لبرنامج المناجم وتحقيق الأهداف رقم 1 و8 و9 من أهداف التنمية المستدامة، تمّ التركيز على التشجيع على الاستثمار والزيادة في التصدير من خلال إنشاء بيئة استثمارية ملائمة وجاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب وذلك من خلال تسهيل إجراءات التراخيص والتنظيم، وتقديم التسهيلات المالية والضريبية المناسبة لجذب رؤوس الأموال والتكنولوجيات الحديثة.

وقد سجّل القطاع نسبة إنجاز مهمة خاصة في مجال البحث المنجمي والتشجيع على بعث المشاريع الجديدة، في حين ما زالت نتائج قطاع الفسفاط ومشتقاته دون المأمول.

ترتكز استراتيجية تنمية قطاع المناجم في تونس على استغلال الموارد المنجمية بشكل فعال ومستدام وتحديث المعايير التشريعية والتنظيمية (مراجعة مجلة المناجم) لملاءمتها مع التطورات التي شهدها هذا القطاع على الصعيد المحلي والعالمي، خاصة في مجال المواد المنجمية غير الفسفاطية.

شهد قطاع الفسفاط ومشتقاته منذ سنة 2011 تراجعًا قياسيًا في مؤشراته الفنية والمالية، حيث لم يتجاوز معدل الإنتاج السنوي لشركة فسفاط قفصة مستوى 3.3 مليون طن، أي ما يعادل حوالي 40% فقط من الطاقة التصميمية لوحدات الشركة خلال الفترة 2011-2023. ويرجع ذلك بالأساس إلى تأثير الإضرابات والاحتجاجات الاجتماعية المتكررة المطالبة بالتشغيل، علاوة على تقادم آلة الإنتاج وبطء إنجاز المشاريع الجديدة.

وستتمحور الخطة التنمويّة لقطاع الفسفاط خلال الفترة 2024-2025 حول إعادة نسق الإنتاج بصفة تدريجية بطاقة انتاج سنوية في حدود 4 مليون طن لسنة 2024 وفي حدود 4.5 مليون طن لسنة 2025، بالإضافة الى العودة تدريجيا لنشاط تصدير الفسفاط المجفف خاصة مع ارتفاع أسعار الفسفاط العالمية مما يمكن من استعادة القطاع لمكانته في السوق العالمية وذلك على أن يكون معدل الطاقة التصديرية السنوية حوالي 300 ألف طن لتبلغ 1 مليون طن في أفق 2030، وبالتالي بلوغ معدل نمو سنوي في حدود 12.8% بالأسعار القارة خلال كامل الفترة.

كما سترتكز الخطة المستقبلية لتنمية قطاع الفسفاط ومشتقاته على تنويع المنتوجات استجابة لطلب السوق والرفع من انتاج الحامض الفسفوري العادي والمنقي وثلاثي الفسفاط الرفيع TSP وأحادي الفسفاط الرفيع SSP وثاني فسفاط الأمونيا DAP وأحادي فسفاط الأمونيا MAP واستغلال الإمكانيات المتاحة للتصدير والاستجابة لمتطلبات السوق الداخلية وتغطية حاجيات القطاع الفلاحي.

أما بالنسبة لقطاع المواد غير الفسفاطية، فقد شهد تطورًا هامًا في عدد المشاريع المنجمية الجديدة وارتفاع طاقة الإنتاج خلال السنوات الأخيرة. إلا أن هذا القطاع لم يتمكن

من استقطاب المستثمرين ذوي الكفاءة الفنية والمالية العالية القادرين على الاستكشاف والبحث عن المواد المنجمية التي تتطلب استثمارًا باهظًا وتثمين هذه المواد في قطاعات صناعية جديدة بسبب تقادم النصوص التشريعية الحالية ونقص في الترويج.

وترتكز التوجهات الاستراتيجية لقطاع المناجم على أربعة محاور أساسية:

- استرجاع نسق الإنتاج والتصدير في قطاع الفسفاط ومشتقاته.
- الرفع من تصدير الفسفاط ومشتقاته.
- مواصلة وتعزيز مشاريع التأهيل البيئي .
- النهوض بقطاع المواد غير الفسفاطية.

2.1-الهياكل المتدخلة:

يشمل برنامج المناجم، الإدارة العامة للمناجم كهيكل ممثل لوزارة الصناعة والمناجم والطاقة.

ويمثل الديوان الوطني للمناجم (مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية) المؤسسة الوحيدة التي تمول ميزانيتها كليا من الدولة، بينما تتمتع كل من شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي وشركة جبل الجريصة بميزانيات مستقلة.

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

1-تقديم أهداف ومؤشرات الأداء:

يحتوي برنامج المناجم على هدفين استراتيجيين:

الهدف 1.1.3. دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته

❖ **تقديم الهدف:**

يرتكز هذا الهدف أساسا على العمل على استرجاع النسق العادي لإنتاج الفسفاط في مرحلة أولى باعتبار التراجع الحاد الذي عرفه خلال العشرية الأخيرة والزيادة في الطاقة

الإنتاجية لهذه المادة في مرحلة ثانية وذلك بالعمل على تطوير المشاريع الاستخراجية وتحويل المواد من خلال التسريع في انجاز المشاريع الجديدة وتدعيم منظومة النقل الحديدي للفسفاط والاستغناء تدريجيا عن نقله عبر الشاحنات.

المؤشرات:

يحتوي الهدف 1.1.3 على مؤشرين (2) اثنين حيث تمّ اختيارهما بهدف تغطية جميع الجوانب المتعلقة بالهدف مع مراعاة مدى توفر المعلومة لاحتساب هذه المؤشرات:

- تطوّر انتاج الفسفاط
- تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته

- **المؤشر 1.1.1.3: تطوّر انتاج الفسفاط**

يندرج هذا المؤشر في إطار التأقلم مع متغيرات السوق العالمية مع احتداد السباق للزيادة في الطاقة الانتاجية العالمية وتعزيز مكانة تونس وذلك بالترفيع في الإنتاج تدريجيا لبلوغ 5,4 مليون طن من الفسفاط التجاري سنة 2025 و 6,5 مليون طن سنة 2026

تقديرات المؤشر 1.1.1.3

الهدف 1.1.3	الوحدة	الإنجازات	تقديرات	التقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
المؤشر 1.1.1.3 : تطوّر انتاج الفسفاط	م طن	2.91	*4	5.4	6.5	-

* تم تحيين تقديرات الإنتاج لسنة 2024 بناءا على تقرير خاص من الإدارة العامة لشركة فسفاط قفصة عرض على وزارة الإشراف بتاريخ 14 مارس 2024

❖ **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

حققت شركة فسفاط قفصة خلال سنة 2023 مستوى إنتاج يقدر بـحوالي 2,9 مليون طن من الفسفاط التجاري مقابل 3,26 مليون طن سنة 2022 أي بتراجع قدره 11 % ومن المتوقع أن تنجز شركة فسفاط قفصة 4 مليون طن سنة 2024 .

ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى:

- ✓ محدودية نشاط نقل الفسفاط الخام من المناجم السطحية إلى المغاسل وذلك نتيجة ضعف أداء الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية.
- ✓ تأخر عملية الصيانة السنوية لمغاسل المتلوي والمظيلة بسبب ضغط الإنتاج لتعويض الفائت من الإنتاج الناتج عن التوقف الكلي لمغسلتي الرديف وأم العرائس.
- ✓ تعطل العمل بمغسلة الرديف المتوقفة كليا عن العمل منذ 2020/11/20 مما تسبب في خسارة في الإنتاج تقدر 0,9 مليون طن سنويا بسبب التحركات والمطالب الاجتماعية.
- ✓ نقص التزود بالمياه الصناعية بالنسبة للمغاسل بسبب الربط العشوائي على القنوات الجالبة للمياه التابعة للشركة.
- ✓ اشكالية تصريف المياه الطينية من المغاسل.

ومن المؤمل أن يبلغ انتاج الشركة من الفسفاط التجاري خلال سنة 2024 مستوى 4 مليون طن وذلك بالعمل على:

- ✓ الترفيع في نشاط الإستخراج من خلال الدخول التدريجي لـ 10 شاحنات 170 طن و دخول 02 حفارات جديده حيز الإستغلال و استكمال ابرام عقود المساعدة الفنية مع مصنعي الآليات بالإضافة لحل اشكالية تخزين مواد التفجير بالإنطلاق في استغلال مخزن أم الخشب بطاقة 2500 طن.

- ✓ الترفيع في نشاط نقل الفسفاط الخام بدخول آليات شحن و نقل جديدة حيز الإستغلال و تفعيل برنامج نقل الفسفاط الخام عبر الشاحنات المرخص فيه من قبل السلطة.
- ✓ الترفيع في الإنتاج عبر استكمال برامج الصيانة السنوية ، التسريع بإنجاز أبار المياه الصناعية و استرجاع نشاط مغسلتي الرديف و أم العرائس.
- ✓ الترفيع في نشاط الوسق من خلال نشر طلب عروض لنقل 1,4 من الفسفاط التجاري عبر الشاحنات تجسيما لقرارات المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 22 مارس 2023 ، مع السعي للإعتماد الكلي في وسق الفسفاط على الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية بدعوتها للترفيع في وتيرة النقل الحديدي.

ليتواصل إرتفاع الإنتاج بوتيرة متصاعدة خلال سنوات 2025 و2026 على النحو التالي :

- بالنسبة لسنة 2025:

- ✓ من المؤمّل دخول آليات شحن ونقل فسفاط جديدة بطاقة عمل تقدر بـ 7,5 مليون طن حيز الإستغلال مما سيمكن من الترفيع في نشاط شحن و نقل الشوائب و التقدم في الأشغال التحضيرية.
- ✓ عودة مغسلتي أم العرائس والرديف للعمل بطاقة إنتاج إعتيادية مقدرة بـ 0,9 مليون طن سنويا لكل منهما و صيانة و تأهيل بقية المغاسل.
- ✓ مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل شبكة المياه الصناعية وإنجاز 7 آبار جديدة مرخصة لضمان تزويد المغاسل بالمياه الصناعية.

- بالنسبة لسنة 2026 تطمح الشركة لتحقيق مستوى إنتاج عالي من خلال:

- ✓ الترفيع في نشاط الإستخراج بدخول آليات جديدة بطاقة إضافية تعادل 2,3 مليون طن ممّا سيمكن من بلوغ 80 % (6,5 م.طن) من الطاقة التصميمية لمغاسل الشركة.
- ✓ تنفيذ برنامج هيكلة الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية.

- ✓ الإنتهاء من تحويل الخطوط الكهربائية المارة فوق مدخرات الفسفاط خاصة بمنجم كاف الدور الشرقي.
- ✓ التسريع في انجاز الاستثمارات الضرورية للرفع من حجم الانتاج وتأمينه بإنجاز المشاريع الجديدة خاصة منها مشروع أم الخشب وتحسين شبكة نقل الفسفاط الحديدي.

المؤشر 2.1.1.3: تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته

يقيس هذا المؤشر حجم وقيمة تصدير الفسفاط ومشتقاته من تونس إلى الأسواق العالمية ويشمل ذلك الفسفاط الخام، الأسمدة الفسفاطية، والمنتجات الكيميائية الأخرى المشتقة من الفسفاط، اختيار هذا المؤشر يعكس الالتزام بتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتعزيز مكانة تونس كمنتج ومصدر رئيسي للفسفاط ومشتقاته على المستوى العالمي.

- **إنجازات وتقديرات المؤشر 2.1.1.3**

الهدف 1.1.3	الوحدة	إنجازات	ق.م2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 2.1.1.3 : تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته	م.د	2 153	3 216	4 570	(*)	*

(*):غير متوفر حاليا

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

خلال سنة 2023 بلغ إنتاج الحامض الفسفوري الإجمالي مستوى 616 ألف طن وهو ما يمثل قرابة 37 % من الطاقة التصميمية لمصانع التحويل بالمجمع الكيميائي التونسي (قرابة 1,67 مليون طن).

كما بلغ رقم معاملات تصدير قطاع الفسفاط ومشتقاته ما قيمته 2153 م.د خلال سنة 2023 مقابل 3078 م.د خلال سنة 2022 أي بتراجع قدره 925 م.د أي ما يعادل تراجعا بنسبة 30 %.

وتعود أسباب تراجع مؤشر " تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته" بالأساس لتراجع أسعار الفسفاط والأسمدة والحامض الفسفوري على الصعيد العالمي لتعود الى المعدلات الطبيعية بعد أن بلغت مستويات قياسية خلال سنة 2022.

- بالنسبة لسنة 2025:

خلال سنة 2025، من المتوقع أن ترتفع قيمة الصادرات إلى 4,570 مليون دينار تونسي، هذه الزيادة بنسبة تقارب 42% مقارنة بسنة 2024 تُشير إلى استمرار النمو المستدام في قطاع الفسفاط، وتدل على نجاح الاستراتيجيات المنفذة لتعزيز الإنتاج وتحسين جودة المنتجات المصدرة.

الهدف 2.1.3. تشجيع بعث المشاريع المنجمية:

❖ **تقديم الهدف:**

يساهم البحث واستغلال المواد المنجمية غير الفسفاطية في تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على الفسفاط فقط كمورد أساسي. هذا التنويع يعزز من استقرار الاقتصاد الوطني ويقلل من تأثير تقلبات سوق الفسفاط العالمية.

يتمثل هذا الهدف في تشجيع المستثمرين على اكتشاف المكامن المنجمية (رصاص، زنك، حديد، فسفاط، أملاح، جبس، رمل سيليسي، كربونات الكلسيوم...) من خلال توفير البنية الجيولوجية للبلاد التونسية (خرائط جيولوجية أساسية، دراسات المكامن الواعدة

باعتماد الطرق الغير مباشرة كالجيوفيزياء والجيوكيمياء، دراسة وتحديد مكامن المواد الانشائية) ووضعها على ذمة المستثمرين وتوفير إطار تشريعي جاذب وحوكمة القطاع قصد اسناد رخص بحث منجمية لاكتشاف مدخرات جديدة والتي ينبثق عنها تأسيس امتيازات استغلال منجمية وتطوير مشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والفنية قصد خلق مواطن شغل إضافية بالمناطق الداخلية ذات الأولوية.

❖ **تقديم المؤشرات:**

يحتوي الهدف 2.1.3 على مؤشرين (2) اثنين حيث تمّ اختيارهما بهدف تغطية جميع الجوانب المتعلقة بالهدف مع مراعاة مدى توفر المعلومة لاحتساب هذه المؤشرات:

- المؤشر 1.2.1.3: نسبة تطوّر المشاريع المنجمية المسندة
- المؤشر 2.2.1.3: نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية

▪ **المؤشر 1.2.1.3: نسبة تطوّر المشاريع المنجمية المسندة**

يدل هذا المؤشر بصفة مباشرة على تشجيع بعث المشاريع المنجمية التي ستدخل فعليا في النشاط لانتاج وتصنيع المواد المنجمية للمساهمة في تحسين ايرادات الدولة علاوة على التنمية الجهوية بالولايات الداخلية وإحداث مواطن الشغل. وتجدر الإشارة إلى أن امتيازات الاستغلال تمنح بقرار من الوزير المكلف بالمناجم بناء على موافقة اللّجنة الاستشارية للمناجم وبعد دراسة المطالب من طرف مصالح الإدارة العامة للمناجم.

- **إنجازات وتقديرات المؤشر 1.2.1.3**

الهدف 2.1.3	الوحدة	الإنجازات	تقديرات	التقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
عدد امتيازات الاستغلال المسندة	عدد	2	04	08	10	10

المؤشر 1.2.1.3 : نسبة تطوّر المشاريع المنجمية المسندة (مقارنة بالسنة المنقضية)	%		+50	50+	+25	–

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

تمّ خلال سنة 2023 تأسيس إمتيازي استغلال (2) وهما: امتياز استغلال "أدم" من المجموعة الرابعة لمادة الملح وامتياز استغلال "سيدي الناجي" من المجموعة السادسة لمادة الرمل السيليسي.

وتجدر الإشارة أنّه خلال سنة 2023، تمّ إستكمال دراسة وعرض أربعة (4) ملفات امتيازات استغلال على أنظار اللجنة الإستشارية للمناجم وحظيت جميعها بالموافقة (1) لمادة الرمل السيليسي و1 لمادة الملح و2 لمادة كربونات الكالسيوم.

من المتوقع أن يتم اسناد أربع (4) امتيازات استغلال خلال سنة 2024 مسجلا بذلك تحسّنا قدره 50 % مقارنة بإنجازات سنة 2023.

ومن المتوقع اسناد ثمانية (8) امتيازات استغلال خلال سنة 2025 مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 50 % مقارنة بإنجازات سنة 2024.

من المتوقع إسناد ثمانية (8) امتيازات استغلال خلال سنة 2025، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره 50% مقارنة بإنجازات سنة 2024. هذه الزيادة تعكس الاستمرار في تحسين البنية التحتية الجيولوجية، وتوفير إطار تشريعي جاذب، وتعزيز الثقة لدى المستثمرين في القطاع المنجمي.

من المتوقع إسناد عشر (10) امتيازات استغلال في كل من العامين 2026 و2027. هذه الزيادة المستمرة تؤكد الالتزام بتحقيق أهداف النمو المستدام في القطاع المنجمي، وتوفير فرص عمل جديدة، والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني.

- **المؤشر 2.2.1.3: نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية**

تعتمد نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية بمقياس 50.000/1 و1/ 100.000 كمؤشر بكل الدول لإعطاء فكرة عن توفر المعلومة الجيولوجية التي يتم وضعها على ذمة العموم والمستثمرين.

- **إنجازات وتقديرات المؤشر 2.2.1.3**

الهدف 2.1.3	الوحدة	الإنجازات	ق.م 2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 1.2.1.3 : نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية	%	85.24	85,79	86.34	86.88	86.88

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

من المتوقع أن تبلغ نسبة مؤشر تغطية الخرائط الجيولوجية الأساسية في نهاية سنة 2024 إلى 85.79% وذلك باستكمال إنجاز (01) خريطة جيولوجية " سيدي بوزيد " وبذلك يرتفع العدد الجملي للخرائط المنجزة إلى 157 خريطة جيولوجية بمقياس 1/50000 و1/100000 سنة 2024 مقابل 156 خريطة سنة 2023 من مجموع 183 خريطة.

من المتوقع الانتهاء من أعمال خريطتي (02) "بئر أم سويغ" و "دوز" على التوالي بموفى سنة 2025 و2026 ليصل العدد الجملي للخرائط المنجزة إلى 159 خريطة.

2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1: الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج المناجم

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025 (أ.د)	دعائم الأنشطة
الهدف عدد1: دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته	**المؤشر عدد1:** تطوّر انتاج الفسفاط	**5.4 م طن**	الإشراف ومتابعة قطاع المناجم وتحويل الفسفاط	هذه الأنشطة ليس لها تأثير مالي على ميزانية الدولة	
	المؤشر عدد2: تطوّرتصدير الفسفاط ومشتقاته	*	الإشراف ومتابعة قطاع المناجم وتحويل الفسفاط	هذه الأنشطة ليس لها تأثير مالي على ميزانية الدولة	
الهدف عدد2: تطوّرتصدير مشتقات الفسفاط	**المؤشر عدد1:** نسبة تطوّر المشاريع المنجمية المسندة	8 امتيازات استغلال	- مراجعة مجلة المناجم: مراجعة شاملة لمجلة المناجم لمعالجة النقائص وملائمتها مع المبادئ التي جاء بها الدستور. - حوكمة قطاع المناجم بتفعيل مبادئ الشفافية، - القيام بالترويج المنجمي لاستقطاب المستثمرين. - دراسة مطالب امتيازات الاستغلال ودراسات جدوى المشاريع والبت فيها من طرف اللجنة الاستشارية للمناجم. - تكثيف المراقبة على السندات المنجمية من خلال المعاينات الميدانية. - إنجاز دراسة استراتيجية حول الرمل السيليسي.	**493**	- دراسة مطالب رخص البحث، - تقييم دراسات جدوى المشاريع المنجمية من طرف الإدارة العامة للمناجم والبت فيها من طرف اللجنة الاستشارية للمناجم.
	المؤشر عدد2: نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية	%86.34	البحوث الجيولوجية والمنجمية و النهوض بقطاع المناجم	**7775**	- البحث والتخريط الجيولوجي - جرد واكتشاف الموادّ المعدنيّة والشبه معدنيّة والموادّ الإنشائيّة والأحجار الصناعيّة وغيرها،
			المجمـــوع	**8268**	

3- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد 2: مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الفاعل العمومي	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	الإعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024 (أ.د)
شركة فسفاط قفصة	▪ تهية المناخ الاجتماعي العام للسيطرة الاستباقية على الاحتجاجات والاعتصامات ▪ تدعيم نقل الفسفاط التجاري بين مراكز الانتاج ومراكز التحويل ▪ **تسريع انجاز المشاريع الجديدة لإنتاج الفسفاط وأهمها:** ▪ **مشروع أم الخشب:** طاقة الإنتاج 2.4 م طن/ سنة من الفسفاط التجاري، من أسباب تأخر إنجاز هذا المشروع هي: ▪ تواصل تعطل إنجاز عقدي إنشاء وحدة الإنتاج بسبب تواصل التفاوض مع المزود الصيني للوصول لنص اتفاق يتم على إثره إبرام ملاحق للعقود الأصلية وانطلاق أشغال بناء المغسلة. ▪ فسخ الصفقة عدد S2.0103 الخاصة بإنجاز المباني الإدارية لعدم التزام المقاول بتعهداته التعاقدية. ▪ فسخ الصفقة عدد 72.0324 الخاصة بالكهرباء العامة بسبب رفض المقاول مواصلة إنجازها. ▪ فسخ الصفقة عدد 82.9105 الخاصة بتهيئة موقع السكة الحديدية لعدم التزام المقاول بتعهداته التعاقدية ▪ تعطل إنجاز بقية اقتناء عتاد شبكة السكك الحديدية (الصفقات عدد 72.9502 و72.9503 و72.9504) لمطالبة أصحابها بإبرام ملاحق وفسخ العقود المتعلقة بها. ▪ تم إبرام محضر صلح تحت إشراف وزارة الصناعة والمناجم والطاقة بتاريخ 17 أفريل 2024 بين شركة فسفاط قفصة وشركة Wengfu group الصينية حول أهم النقاط الخلافية.		**شركة ذات ميزانية مستقلة**

	▪ كامل ملف المشروع حاليا أمام انظار اللجنة العليا لتسريع المشاريع العمومية. ▪ **مشروع المكناسي :** طاقة الإنتاج 500 ألف طن/ سنة من الفسفاط التجاري، الوضعية الحالية: أبدت اللجنة الاستشارية للمناجم المنعقدة بتاريخ 20 ديسمبر 2021 رأيها بالموافقة على تأسيس امتياز الاستغلال، إلا أن تأخر الحصول على موافقة الوكالة الوطنية لحماية المحيط أدى إلى عدم تطوير هذا المشروع. ▪ **مشروع توزر-نفطة:** دراسة الجدوى الإقتصادية و الفنية و البيئية في طور الإنجاز. الوضعية الحالية: إنتظار مصادقة اللجنة العليا للصفقات على الملحق عدد 2 للصفقة عدد 82.7115 و المتعلق بإعادة توزيع المنابات بين أعضاء مجمع الدراسات التونسيين. ▪ **مشروع النقل الهيدروليكي:** تم بتاريخ 2023/08/07 إمضاء إتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي SFI لإنجاز الدراسة الفنية والإقتصادية للمشروع و إيجاد شريك لإنجاز بعض مكونات المشروع في إطار الشراكة بين القطاع العام و الخاص. يتكون المشروع المندمج من ثلاثة أقساط رئيسية : - أنبوب لنقل الفسفاط التجاري نحو معامل المجمع الكيميائي التونسي و التيفارت بالصخيرة و قابس - محطة لتحلية مياه البحر - محطة فوطوضوئية صدر أمر عدد 226 بتاريخ 26 افريل 2024 الذي تم بمقتضاه المصادقة على تبادل الرسائل بين حكومة الجمهورية التونسية والآلية العالمية لتمويل البنية التحتية التابعة لمجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير بخصوص إسناد منحة لدعم قطاع الفسفاط في تونس. ▪ **مشروع سراورتان:** نظرا للصعوبات المالية التي تمر بها شركة دراسات إستغلال فسفاط سراورتان ومشارفة رخصة البحث "سراورتان" على الانتهاء في فيفري 2025 ، تعمل الوزارة في إطار فريق عمل على وضع تصور للمساعدة على أخذ القرار بخصوص تطوير هذا المشروع .		
المجمع الكيميائي التونسي	▪ **استكمال انجاز مشروع مصنع المظيلة 2:** لإنتاج سماد ثلاثي الفسفاط الرّفيع بطاقة إنتاج 400 ألف طنا سنويا الذي سيمكن من الرفع في طاقة انتاج الفسفاط الرفيع من 800 ألف طن إلى مليون طن وكذلك سوف يساهم في الرّفع من تصدير مشتقات الفسفاط. - تأخر القبول الوقتي للمشروع نتيجة الاعتصام المتواصل ومنع أعوان المجمع الكيميائي وكذلك المقاولين من دخول المعمل منذ 20 جانفي 2020. تم فض هذا الإعتصام خلال شهر ماي 2023.		**شركة ذات ميزانية مستقلة**

	▪ تم على اثر ذلك القيام بسلسلة من المراسلات و المفاوضات مع مختلف المقاولين لأستكمال الأشغال و تم بعث لجنة محدثة عن رئاسة الحكومة للتفاوض مع جميع المقاولين لإيجاد الحلول لإستئناف الأشغال بمشروع المظيلة 2 وتشغيل المعمل بحلول سنة 2026		
الديوان الوطني للمناجم	- القيام بالمسح الجيولوجي الميداني إنجاز الخرائط بمقياس 50.000/1 و 100.000/1		**9493** باعتبار الموارد الذاتية المقدّرة بـ 220 ألف دينار
شركة جبل الجريصة	تم انجاز ميزانية شركة جبل الجريصة لسنة 2024 أستنادا للتوقعات التالية: - برنامج إنتاج في حدود 280 ألف طن من أكسيد الحديد، برنامج تسويق في حدود 280 ألف طن من أكسيد الحديد للسوق الداخلية،		شركة ذات ميزانية مستقلة

4- إطار نـفـقـات البرنـامج متوسط المدى 2025- 2027

1.4. إطار النفقات متوسط المدى حسب طبيعة النفقة

من المتوقع أن تبلغ ميزانية برنامج المناجم لسنة 2025 حوالي **10.935** مليون دينار بزيادة قدرها 38 % مقارنة بميزانية قانون المالية لسنة 2023 والمقدرة بـ 7.911 مليون دينار. وذلك باحتساب الموارد الذاتية للديوان الوطني للمناجم المقدرة بـ 220 ألف دينار وتتوزع ميزانية برنامج المناجم لسنة 2025 على النحو التالي:

جدول عدد 3: تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

	انجازات 2023	ق,م (1) 2024	تقديرات (2) 2025	الفارق (1)-(2)	النسبة (%)
1-نفقات التأجير	**5 308**	**5 516**	**5693**	**1 063**	**20**
فقات التأجير (الوزارة)	413	446	493	-4	-1
نفقات التأجير((ONM	4 895	5 070	5200	1 067	21
2-نفقات التسيير ((ONM	**970**	**995**	**1035**	**86**	**9**
3-نفقات التدخلات: لفائدة ONM		**1400**	**1540**	**875**	**63**
المجمـوع العام	**6 278**	**7 911**	**8268**	**357**	**4.5**

جدول عدد 4: إطار نفقات متوسط المدى (2023-2027)
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

	انجازات	ق,م	تقديرات	تقديرات	تقديرات
	2023	2024	2025	2026	2027
1-نفقات التأجير	5 308	5 516	5693	6 642	6 693
نفقات التأجير (الوزارة)	413	446	493	442	443
نفقات التأجير((ONM	4895	5070	5200	6200	6250
2-نفقات التسيير ((ONM	970	995	1035	1 120	1 165
3-نفقات التدخلات: لفائدة ONM		1400	1540	2 100	2 450
4-نفقات الاستثمار	-	-	-	-	-
5-نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	6 278	7 911	8268	9 862	10 308
الموارد الذاتية ONM	130	220	220	200	200
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	6 498	8 131	8488	10 062	10 508

2.3. مبررات تطور الاعتمادات المرصودة لفائدة البرنامج للسنوات القادمة:

1.2.3. ميزانية برنامج المناجم:

خلال سنة 2025، ستشهد ميزانية برنامج المناجم إرتفاعا بـ 38% مقارنة بميزانية سنة 2024 ويعود ذلك إلى ارتفاع ميزانية نفقات إستثمار الديوان الوطني للمناجم بقرابة 63 % وبرمجة إنجاز دراسة استراتيجية حول الرمل السيليسي.

ستشهد الميزانية في سنوات 2026 و2027 ارتفاعا ملحوظا نتيجة زيادة الأنشطة والتدخلات المبرمجة التي يقوم بها الديوان الوطني للمناجم، وهذا يمكن أن يعكس النمو المستدام أو تطوير نشاطاتها والمشاريع التي تعمل عليها.

وبشكل عام، تشير التقديرات إلى أن زيادة ميزانية برنامج المناجم في السنوات القادمة ستنعكس بشكل إيجابي على الأداء العام للقطاع. من خلال تحسين البنية التحتية، تطوير التكنولوجيا، تعزيز الموارد البشرية، وتحقيق الاستدامة البيئية، سيصبح القطاع أكثر كفاءة وتنافسية، مما يعزز من مساهمته في نمو الاقتصاد الوطني وتنمية المناطق المنجمية.

البرنامج عدد 4: برنامج القيادة والمساندة

رئيس البرنامج: السيد محمد المناعي

الفترة: ابتداء من 30 ماي 2024

1-تقديم برنامج القيادة والمساندة واستراتيجيته:

1.1- تقديم استراتيجية البرنامج:

يـــمثّل برنامج القيادة والمساندة بحكم طبيعة مشمولات الهياكل الإداريّة المنتمية إليه وتغطيته الأفقيّة لحاجيات الوزارة ودوره التنسيقي، الرّافد الأساسي لبقيّة البرامج والدعامة لتحقيق أهدافها ويتمثل ذلك من خلال دعم مبادئ الحوكمة والشفافية وحسن التصرف بمختلف الهياكل الإدارية التابعة للوزارة أو تحت إشرافها من ناحية والعمل على تأهيل الموارد البشريّة والمعرفيّة وترشيد التصرف المالي واللوجستي من ناحية أخرى،

وتشخيصا للبرنامج، فيتم السير بخطى ثابتة خاصة فيما يتعلق بتكريس التصرف الناجع في الموارد البشرية والمالية حيث يتم العمل الحثيث منذ بضع سنوات لتعزيز إرساء دعائم التصرف في الميزانية حسب الأهداف من خلال تكثيف حوار التصرف و التشاور و التنسيق بين مختلف المتدخلين حول برمجة النفقات و أطر الأداء و متابعة مدى التقدم في عدة مواضيع كعقود الأهداف و البرامج و الرقابة الداخلية ، هذا بالإضافة إلى العمل الجيد على تطوير الكفاءات رغم محدودية الاعتمادات وغياب الانتدابات من خلال مواصلة الرهان على التكوين الفاعل و الناجع.

هذا، ويتبلـــــور من خلال الدور المنوط بعهدة برنامج القيادة والمساندة محورين استراتيجيين:

- محور استراتيجي أول متمثل في دعم مبادئ الحوكمة للمهمة بمختلف برامجها يتم عبر تعزيز الآليات الدافعة نحو تحقيق استراتيجية البرنامج ذات البعد الأفقي من خلال البرمجة لاعتماد نظم ومجموعة من القرارات تمثل مقومات لضمان التصرف الإداري الرشيد بما يتضمنه من مفاهيم كالشفافية والنجاعة والتصدي للإخلالات وبالتالي تحقيق التطور في مختلف المؤشرات والأهداف.

- محور استراتيجي ثاني متمثل في ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة البشرية والمالية متناغم مع التوجهات الوطنية لتحسين التصرف في الموارد البشرية وتطوير الكفاءات والمهارات وترشيد التصرف المالي واللوجستي من خلال خاصة مشروع اصلاح المالية العمومية وارساء منظومة جديدة للتصرف في الميزانية حسب الأهداف وما تستلزمه من توفير لجميع الظروف الملائمة لضمان الانتقال السلس لمفهوم جديد في التصرف.

وتبعـــا لذلك، يسهر برنامج القيادة والمساندة على متابعة تطور تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية متمثلة فـــي:

- إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة.
- ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات والحاجيات.
- المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف المالي للمهمة.

1.2- الهياكل المتدخلة:

وتتدخل ضمن برنامج القيادة والمساندة الهياكل التالية:

- ✓ الديوان ومكاتبه
- ✓ التفقدية العامة
- ✓ الإدارة العامة للمصالح المشتركة
- ✓ الإدارة العامة للإشراف على المؤسسات و المنشآت العمومية
- ✓ الإدارة العامة للشؤون القانونية والدراسات التشريعية
- ✓ إدارة السلامة والبيئة والتصرف في المخاطر

بالإضافة الى الوحدات التالية :

- ✓ وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف
- ✓ خلية الإحاطة بالمستثمرين
- ✓ الخلية المركزية للحوكمة

2- أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة:

2.1- تقديم أهداف ومؤشرات الأداء:

تـــــم ضبط ملامح الأهداف الاستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة استنادا إلى المحورين المكونين لاستراتيجية البرنامج المذكورة أعلاه والمرتكزة على عناصر متمثلة في متابعة مدى التقدم في إرساء مبادئ الحوكمة ودعم التصرف الأمثل في الموارد البشرية والمالية، كما تم بلورة ملامح لمؤشرات سيتم اعتمادها لقياس التقدم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، مؤشرات تم ضبطها انطلاقا من مفاهيم الأهداف الاستراتيجية:

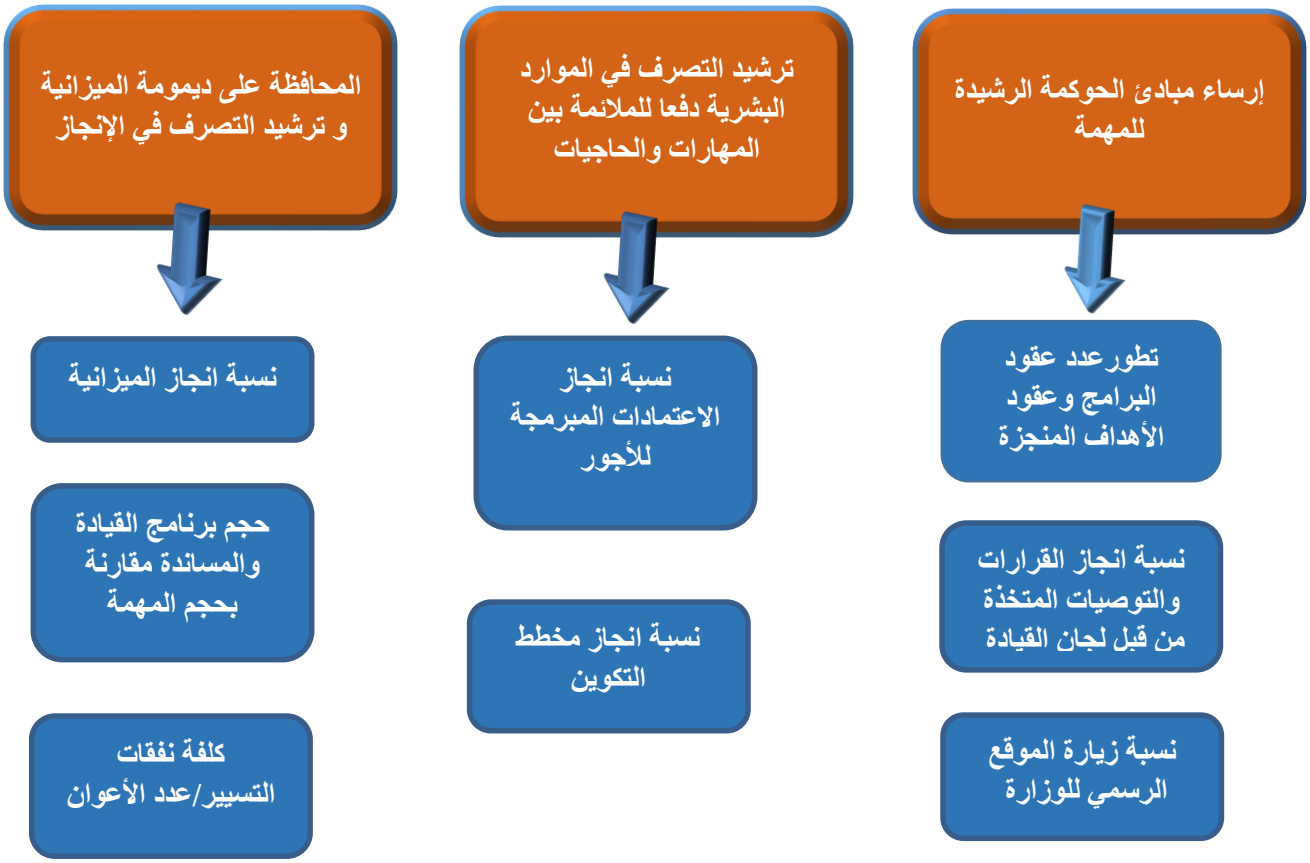

الهدف الاستراتيجي 9-1: إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة:

- تقديم الهدف:

هـــــدف محوري تم ضبطه في إطار استراتيجية البرنامج لدعم مبادئ الحوكمة للمهمة بمختلف برامجها تماشيا مع توجهات ومستلزمات المرحلة ككل والتعهدات المناطة بذمة الوزارة الهادفة لتعزيز الآليات والتدابير اللازمة في الهياكل التابعة لها أو تحت إشرافها لتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة وبث متعلقات النزاهة على المستويين السلوكي والمؤسسي ويمثل هذا الهدف الدعامة الرئيسية لتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة حيث أن التقدم في تحقيقه يستلزم تطوير طرق أداء هياكل القيادة والمساندة خاصة على مستوى الإشراف والرقابة والإصلاح.

- تقديم مؤشرات الهدف الاستراتيجي 9-1 إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة:

√ المؤشر 9-1-1 تطور عدد عقود البرامج و عقود الأهداف المنجزة :

ينـــــدرج ضبط ملامح المؤشر في إطار متابعة تطور العلاقة التعاقدية بين سلطة الإشراف والفاعلين العموميين لضبط إطار لتحقيق الأهداف ويعكس اختيار هذا المؤشر حرص الوزارة على قيادة حسن التصرف بالمؤسسات والمنشآت العمومية بما يدعم تحقيق الأهداف.

- إنجازات وتقديرات المؤشر 9-1-1 تطورعدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة:

المؤشر 1.1.9 :تطورعدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة						
	الوحدة	انجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
تطورعدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة	عدد	0	13	13	0	0

تبعا لصدور منشور السيد رئيس الحكومة عدد 31 المؤرخ في 23 نوفمبر 2023 والمتعلق بإعداد عقود أهداف وعقود برامج للمؤسسات والمنشآت العمومية للفترة (2023-2025)، تمّ إدراج تقديرات لسنة 2024 تخصّ انجاز 11 عقد برنامج و2 عقود أهداف تخصّ 11 منشأة عمومية و2 مؤسسات عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تحت الإشراف والناشطة في قطاعي الطاقة والمناجم.

مع العلم وأنه تمّ عرض 3 عقود برامج (الشركة التونسية لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية والشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية) و2 عقود أهداف (الديوان الوطني للمناجم والوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة) على أنظار اللجنة الوزارية المكلفة بمناقشة هذه العقود وسيتم استكمال إجراءات امضائهم في الفترة القادمة مع برمجة مناقشة العقود المتبقية بعد إحالتها على الوزارة.

√ المؤشر 9-1-2-نسبة انجاز القرارات و التوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة

ينـــدرج ضبط ملامح المؤشر في إطار متابعة التقدم في إرساء منظومة التصرف حسب الأهداف للميزانية بمختلف مكوناتها ومراحلها كإرساء نظام للرقابة الداخلية وقيادة اعداد وثيقة ميثاق التصرف وتقييم وثيقة البرمجة السنوية للنفقات بمختلف تحييناتها وروزنامة اعداد وثائق الأداء وتطوير سبل التنسيق بين مختلف المتدخلين صلب مختلف البرامج...، هذه الآليات الجديدة لها أهمية استراتيجية لضمان التصرف الناجع في الموارد المالية وتكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة.

ملاحظة: يهم المؤشر جميع لجان القيادة الاستراتيجية الموجودة أو التي سيتم تركيزها صلب الوزارة إلا أن الظرف الذي مرت به الوزارة إضافة إلى الجائحة العالمية للكورونا، ألزمت مصالحنا الاقتصار في مرحلة أولى على متابعة تطور المؤشر على لجنة قيادة واحدة سيتم تركيزها في الأفق خاصة بإرساء نظام للرقابة الداخلية واستكمال دعائم منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، في انتظار احداث لجان القيادة الأخرى صلب مختلف البرامج.

-إنجازات و تقديرات المؤشر 9-1-2 نسبة انجاز القرارات و التوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة:

المؤشر 2.1.9 : نسبة انجاز القرارات والتوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة					
الوحدة	انجازات	2024	تقديرات		
	2023		2025	2026	2027
%	0	62.5	75	50	50

فيما يخص تحليل إنجازات المؤشر لسنة 2023، فلا تعكس النسبة المدرجة لحقيقة الإنجاز على الأقل على مستوى وثيقة البرمجة السنوية للنفقات وما تم تحقيقه من تقدم جيد في اعداد وتقييم البرمجة السنوية للنفقات حيث تم اعدادها و تحيينها مرتين و القيام بثلاث جلسات تقييمية بحضور مختلف المتدخلين تم خلالها النقاش حول محتوى الوثيقة و تقييمها و ضبط نقاط رئيسية و توصيات للتقدم بشأنها وهي : ضرورة تضمن الوثيقة لمخططات برمجة لمختلف تدخلات الميزانية، اعداد ميثاق للتصرف، إرساء نظام للرقابة الداخلية، اعداد عقود الأهداف و عقود البرامج مع جميع المؤسسات و المنشآت تحت الاشراف...

أما فيما يتعلق بسنة 2024، فقد تم إحداث لجنة القيادة التي ستعنى بقيادة خاصة أشغال ارساء منظومة للرقابة الداخلية واستكمال دعائم منظومة التصرف حسب الأهداف حيث أصدرت 5 توصيات في مختلف المسائل سيتم تقييم التقدم فيها عبر هذا المؤشر كالاتي:

1- العمل على تركيز الرقابة الداخلية.

2- اعتماد وثيقة ميثاق التصرف داخل البرامج.

3- إعادة النظر في أطر الأداء الخاصة بكل برنامج والعمل على تطويره حسب التوجهات السنوية التي يتم تضمينها بمنشور الميزانية ومناقشات التقرير السنوي للأداء.

4- متابعة أمر إحداث وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف وتدعيمها بالإطارات المناسبة لتركيز المنظومة

5- السهر على احترام آجال تقديم وثائق الأداء وفق الروزنامة المضبوطة.

علما وأنه تزامنا مع ارساء الرقابة المعدلة للنفقات صلب الوزارة، سيتم البدء في ارساء نظام للرقابة الداخلية بعد احداث لجنة القيادة الاستراتيجية بالوزارة لينبثق عنها لاحقا لجان قيادة عملياتية وفرق عمل .

و من المتوقع في هذا الإطار ابتداء من سنة 2025 و السنوات الموالية:

- احداث فرق العمل وتحديد المسارات المتعلقة باعداد و تنفيذ الميزانية صلب مختلف البرامج و الشروع في اعداد بطاقات لوصف المسارات و عرضها للنقاش و مصادقة اللجان التي سيتم احداثها لتركيز نظام الرقابة الداخلية.

- اعداد ميثاق تصرف صلب كل برنامج

- مزيد التدقيق في نجاعة أطر الأداء ومراجعتها أهدافا و مؤشرات وذلك في إطار جلسات لجان القيادة صلب مختلف البرامج

و سيدفع التقدم في مختلف النقاط أعلاه لتحقيق تقدم ملحوظ خلال الثلاث سنوات القادمة على مستوى دعائم التصرف في الميزانية حسب الأهداف بما سيساعد على تطوير ملموس للأداء وثقافة الأداء و تشخيص المسارات بدقة و التحديد الدقيق للمخاطر بما يسمح برسم خطط عمل فاعلة لمنظومة الرقابة الداخلية...

√ المؤشر 9-1-3: نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة:

يعكس هذا المؤشر مدى فاعلية السياسة الاتصالية للوزارة مع جميع المتعاملين معها وتكريس خاصية الإدارة المفتوحة، حيث يساهم العمل على الرفع من نسبة الاتصال بالموقع الرسمي للوزارة وما يتضمنه من معطيات حول مشمولاتها وتعريف بالقطاعات المشرفة عليها ومختلف الأطر القانونية والترتيبية، يساهم من ناحية في تكريس مبدأ الشفافية مع هياكل الرقابة التابعة للمجتمع المدني ويكرس مزيد من الثقة مع المستثمرين في المجال من ناحية أخرى .

-إنجازات وتقديرات المؤشر 9-1-3 نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة:

المؤشر 3.1.9: نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة					
الوحدة	انجازات	2024	تقديرات		
	2023		2025	2026	2027
%	**113**	**100**	**100**	**100**	**100**

يلاحظ تسجيل نسبة هامة لزيارة الموقع الرسمي للوزارة والمواقع التابعة له (113%) سنة 2023 راجعة بالأساس الى التحيين الدوري والمستمر لموقع واب الوزارة وكذلك المواقع الفرعية التابعة له على غرار موقع مكتب تأهيل الصناعة وموقع الإجراءات الإدارية لقطاع الصناعة والمناجم والطاقة بالإضافة إلى الخارطة الرقمية للمقاسم الصناعية.

ومن المقدر خلال سنة 2024 أن تستقر النسبة إلى 100% أي بمعدل 106 آلاف زيارة سنوية وذلك لاستقرار عدد الزائرين والمتمثلين بالأساس في أصحاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة، هذا و سيتم رسم هدف جديد ببلوغ 120000 زيارة سنوية للموقع الرسمي للوزارة ابتداءا من سنة 2025 حيث سيتم التركيز على الأهداف التالية:

- دمج الموقع الرسمي للوزارة بموقع قسم الطاقة والمناجم وموقع الإجراءات الإدارية

-التحيين المستمر لنشريات قطاع الطاقة والتقارير حول تطور اهم مؤشرات الميزان الوطني للطاقة

ولتحقيق النسب المؤملة سنوات 2025 و2026 و2027، سيتم الحرص على احداث روابط في مواقع التواصل الاجتماعي في المواضيع المهمة التي تخص مختلف قطاعات الوزارة تحيل مباشرة إلى موقع الوزارة مما سيضاعف من عدد الزيارات.

الهدف الاستراتيجي 9-2 ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات:

- تقديم الهدف:

يندرج في إطار استراتيجية البرنامج الهادفة إلى ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة البشرية و المتناغمة مع التوجهات الوطنية لتأهيل الموارد البشرية عبر تعزيز الآليات لدعم الإدارة بالإطارات الكفأة ودعم التكوين مع الحرص على ادماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم وقد تم ضبط مؤشرين اثنين لمتابعة التقدم في تحقيق الهدف.

- تقديم مؤشرات الهدف الاستراتيجي 9-2 ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات:

√ المؤشر 9-2-1 نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور:

يندرج اختيار هذا المؤشر ضمن حرص برنامج القيادة والمساندة على المتابعة الدورية لتطور كتلة الأجور ودراسة العناصر التي أدت إلى ارتفاعها أو انخفاضها ومدى القدرة على توقعها حيث يهدف المؤشر إلى إضفاء المصداقية على الميزانية عبر تقريب التقديرات من واقع الإنجازات من خلال أعمال الضبط الدقيق لتقديرات التأجير والعمل على تحقيق نوعا من الاستقرار على مستوى الإنجاز مع بيان العدد الحقيقي لموظفي الوزارة وبيان عدد سد الشغورات وحالات النقل.

-إنجازات وتقديرات المؤشر 9-2-1 نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور:

المؤشر 1.2.9 نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور					
الوحدة	انجازات	2024	تقديرات		
	2023		2025	2026	2027
%	93 ⇩ 95 (*)	100	100	100	100

(*) تعديل نسبة إنجازات سنة 2023 من 93 % تم ادارجها في RAP إلى 95 % حيث تم احتساب الإنجازات مقارنة بالتقديرات باحتساب قانون المالية التعديلي و دون احتساب الاعتمادات التكميلية وذلك توافقا مع النسب الموجودة في جداول الميزانية

نلاحظ بداية انجاز 95 % من تقديرات التأجير و تفسر بالحصول على اعتمادات تكميلية لتغطية النقص الحاصل بسبب خطأ تقني في ترسيم اعتمادات بالزيادة في منظومة "أمد" في برنامج القيادة و المساندة لجزء الطاقة و المناجم عوضا عن برنامج القيادة و المساندة لجزء الصناعة علما وأن كل جزء تقنيا له هيكل وزاري في منظومة أدب و لا يمكن القيام بالتحويل من جزء إلى جزء ، هذه النسبة ترتفع إلى 97.8 % إذا استثنينا المبلغ المرسم في التأجير بالزيادة، و هي نسبة طيبة راجعة إلى الاستقرار النسبي على مستوى التأجير للوزارة أي غياب العوامل المؤثرة في كتلة الأجور

كحالات النقل إضافة إلى ذلك التقدير الدقيق لمختلف المنح المكونة للأجور اعتمادا على المعطيات الأساسية الواردة بالمنظومة الإعلامية المرجعية.

من المتوقع تواصل الاستقرار أو الارتفاع النسبي في نسب الإنجاز سنوات 2025 و2026 و2027 اذ يتم عند التقدير بالتنسيق مع مصالح وزارة المالية ضبط هوامش لأي عناصر مالية متوقعة حرصا على اضفاء الواقعية على التقديرات.

المؤشر 9-2-2نسبة انجاز مخطط التكوين:√

يمثــل تطوير الكفاءات والمهارات للموارد البشرية من أهم التحديات المطروحة أمام برنامج القيادة والمساندة خاصة في ظل غياب الانتدابات الجديدة ويعتبر التكوين في هذا الإطار الرهان الأساسي لتطوير الكفاءات، من هذا المنطلق، تم اختيار المؤشر لمتابعة انجاز الحلقات التكوينية المضبوطة في مخطط التكوين حسب الحاجيات والمتطلبات الحقيقية للأعوان والتحليل الدقيق للنتائج والوقوف حول مختلف الإشكاليات .

-إنجازات وتقديرات المؤشر 9-2-2 نسبة انجاز مخطط التكوين:

المؤشر 2.2.9 نسبة انجاز مخطط التكوين					
الوحدة	انجازات	2024	تقديرات		
	2023		2025	2026	2027
%	**28.0**	**25**	**40**	**50**	**60**

عملت الوزارة، في إطار تأهيل الموارد البشرية عبر تعزيز وتطوير ودعم التكوين خلال سنة 2024 ، على تنفيذ أكثر ما يمكن من الأنشطة خاصة في الثلاثي الأخير اعتمادا على إطارات الوزارة أساسا عن طريق التكوين الداخلي وذلك بسبب محدودية الاعتمادات المرصودة وضيق الوقت.

ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الإنجاز خلال سنة 2025 حيث تعمل مصالح الموارد البشرية على اعتماد استراتيجيات لدفع نسبة مشاركة أكبر للإطارات والأعوان لتأسيس مبدأ المساواة وتكافئ الفرص بين الجنسين.

وتتبلور هذه الاستراتيجيات خاصة من خلال:

1- الضبط الدقيق للاحتياجات من المعارف و المهارات و التوجهات السلوكية اللازمة
2- التفكير المستمر و المتطور المواكب لمختلف المتغيرات مما يستوجب تطوير حتى دور إدارة التكوين ليشمل التصحيح و التوجيه و الادماج ونقل المعارف و تغيير السلوك و الاتجاهات
3- التقييم عبر الاستبيانات و المقابلات ومؤشرات الكفاية الإنتاجية..

الهدف الاستراتيجي 9-3 المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الإنجاز:

- تقديم الهدف:

تـــم ضبطه في إطار استراتيجية البرنامج الهادفة إلى ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة المالية و المتناغمة مع التوجهات الوطنية لترشيد التصرف المالي و اللوجستي وذلك عبر تعزيز الدور المحوري للميزانية كأحد الآليات الرئيسية إلى جانب إطار القدرة على الأداء لدعم النجاعة والفاعلية وللتقدم في تحقيق البرامج والأهداف المرسومة من خلال الإعداد الجيد لها والتصـــــرف الأمثل في الاعتمادات الأصلية.

- تقديم مؤشرات الهدف الاستراتيجي 9-3 المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الإنجاز:

√ المؤشر 9-3-1 نسبة انجاز الميزانية :

يندرج في إطار تعزيز المتابعة المستمرة لإنجاز الميزانية سواء على مستوى طبيعة النفقة وكذلك على مستوى الأنشطة المضبوطة، وتمثل المتابعة الدورية الآلية الرئيسية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار تحيين وثيقة البرمجة السنوية للنفقات خاصة على مستوى التقدم في انجاز المشاريع، والهدف هو اضفاء المصداقية والواقعية اللازمتين على الميزانية.

-إنجازات وتقديرات المؤشر 9-3-1 نسبة انجاز الميزانية:

المؤشر 1.3.9 نسبة انجاز الميزانية					
الوحدة	انجازات	2024	تقديرات		
	2023		2025	2026	2027
%	49 ↓ (*) 50.79	92.5	100	100	100

(*) تعديل نسبة إنجازات سنة 2023 من 49 % تم ادارجها في RAP إلى 50.79 % حيث تم احتساب الإنجازات مقارنة بالتقديرات باحتساب قانون المالية التعديلي و دون احتساب الاعتمادات التكميلية وذلك توافقا مع النسب الموجودة في جداول الميزانية

يلاحظ تسجيل انخفاض مهم في نسبة انجاز الميزانية سنة 2023 دون دعم المحروقات (50.79%)، وهو متأتي أساسا من صرف 48 % على مستوى تدخلات برنامج الصناعة نتيجة عدم صرف أي مبلغ من الاعتمادات المخصصة لخط اعتماد دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمقدر مع برنامج تكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية بـ: 65 مليون دينار أي 30 % من ميزانية برنامج الصناعة حيث تم صرف الاعتمادات الموجودة في حساب هذا البرنامج و المودعة لدى البنك المركزي التونسي، كما تفسر النسبة المتوسطة في صرف ميزانية سنة 2023 أيضا بانجاز 24 %من الاعتمادات المرصودة على مستوى تدخلات برنامج الطاقة راجع خاصة إلى انجاز 12.8 مليون دينار على موارد صندوق الانتقال الطاقي من 42 مليون دينار مرصود ويعود ذلك إلى التنقيحات التي سيتم القيام بها و المتعلقة بمراجعة المنح الخاصة بأهم البرامج السنوية التي تقوم بها الوكالة وذلك في إطار ترشيد المنح المسندة من قبل الصندوق وتوجيهها لمستحقيها بغرض التقليص من دعم الدولة

ومن المتوقع سنة 2024 و 2025 والسنوات التالية القيام بالتنقيحات و الإصلاحات اللازمة في مختلف البرامج سواء على مستوى تدخلات القطاع الصناعي أو تدخلات صندوق الانتقال الطاقي وتحقيق نسب انجاز طيبة للميزانية كما يتوقع تحقيق تحسن تدريجي في توزيع النسب بطريقة متوازنة نسبيا على طول السنة المالية بإضفاء الطابع الرسمي للتوفير الدوري لمسؤولي البرامج لجداول متابعة انجاز الميزانية عبر تنظيمها من خلال لوحات قيادة تتم مناقشتها في اجتماعات لجان القيادة المتوقع احداثها ابتداء من سنة 2024.

√ المؤشر 9-3-2 حجم برنامج القيادة و المساندة مقارنة بحجم المهمة :

يتجه العمل مستقبلا من خلال متابعة تطور هذا المؤشر نحو التقليص التدريجي في حجم البرنامج وذلك اعتبارا للطبيعة الفنية للوزارة مع الدعم النوعي للبرنامج خاصة من الإطارات الكفأة لمزيد تعزيز نجاعة برنامج القيادة والمساندة لما يمثله من دعامة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لمختلف البرامج القطاعية، وتطوير القدرة على التأثير وتحقيق الدعم الكامل للبرامج المذكورة

-إنجازات و تقديرات المؤشر 9-3-2 حجم برنامج القيادة و المساندة مقارنة بحجم المهمة:

المؤشر 2.3.9 حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بحجم المهمة					
الوحدة	انجازات	2024	تقديرات		
	2023		2025	2026	2027
%	61.6 45 (*)	57.25 43 (*)	50	50	50

(*) تم التعديل في طريقة احتساب المؤشر كما أشرنا إلى ذلك في التقرير السنوي للأداء لسنة 2023 ابتداء من سنة 2024 (المشروع السنوي للأداء 2024) حيث تم احتساب نفقات التدخل و الاستثمار إضافة إلى التأجير و التسيير لبرنامج القيادة و المساندة و لكل البرامج على مستوى الوزارة، وحسابيا تم تسجيل تقلص نسبي في حجم برنامج القيادة و المساندة مقارنة بحجم المهمة (45 % تقديرات سنة 2023 بطريقة حساب المؤشر الجديدة و 43 % في تقديرات 2024) اعتبارا لاحتساب نفقات الاستثمار لبرنامج الصناعة على مستوى الوزارة (تهيئة الأقطاب التكنولوجية و التنموية) و هي عادة ذات مبالغ كبيرة نسبيا.

يلاحظ عامة نسبة مائوية كبيرة تخص حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بحجم المهمة لسنة 2023 (تأجيرا وتسييرا و تدخلا واستثمارا على مستوى الوزارة) حيث يتجه العمل خلال السنوات القادمة إلى التقليص التدريجي في حجم البرنامج وذلك اعتبارا للطبيعة الفنية للوزارة مع الدعم النوعي للبرنامج لمزيد تعزيز نجاعته، يشار في هذا الإطار إلى أنه لم يتم اتخاذ بعد إجراءات عملية للتقليص في حجم البرنامج حيث يتوقع البدء في ذلك مع احداث لجنة القيادة... ويتجه العمل إلى:

- الدعم النوعي لبرنامج القيادة والمساندة من خلال سد الشغورات بالإطارات الكفأة.

- وضع خطة متوسطة وطويلة المدى للتقليص من حجم برنامج القيادة والمساندة وتعزيز البرامج القطاعية سواء لوجستيا أو من الموارد البشرية لدعم الدور المحوري للوزارة كهيكل ذو صبغة فنية بالأساس.

√ المؤشر 9-3-3 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان :

فـــــي إطار الإعداد لإرساء مبادئ المحاسبة التحليلية، يتجه العمل نحو دراسة كلفة نفقات التسيير مقارنة بعدد الأعوان حيث تم ضبط هذا المؤشر لترشيد نفقات التسيير عبر التحكم في كلفة التزويد من المواد والتجهيزات من جهة وترشيد استهلاك الطاقة من جهة أخرى وهما عنصران أساسيان من عناصر إرساء قواعد حسن التصرف ويرتبط المؤشر أيضا بمتابعة تطور صيانة التجهيزات والمعدات ومالها من تأثير على قدرة الإدارة على حسن التصرف لفترة أطول دون الحاجة الملحة للتجديد.

إنجازات وتقديرات المؤشر 9-3-3 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان:

المؤشر 3.3.9 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان					
الوحدة	انجازات	2024	تقديرات		
	2023		2025	2026	2027
الف دينار	4.9 12.54	6.25 13.49	14.83	15.50	16.22

(*) تم التعديل ابتداء من سنة 2024 في طريقة احتساب المؤشر (المشروع السنوي للأداء 2024) حيث تم احتساب نفقات الأكرية ضمن كلفة التسيير وحسابيا سيتم تسجيل ارتفاع في كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان (12.54 % إنجازات 2023 بطريقة حساب المؤشر الجديدة و 13.49 % كتقديرات 2024) حيث سيتم النظر ضمن متابعة تطور المؤشر ككل في مسألة الكراء و مبلغه و نسبة تطوره و جدواه و مدى انعكاسه و تأثيره في الكلفة وهي مسألة تحتاج إلى الدراسة على المدى المتوسط.

يلاحظ عامة استقرارا في كلفة التسيير للعون سنتي 2023 و2024 ويفسر ذلك بالاستقرار في وضعية الوزارة ونتيجة لتطبيق سياسة لترشيد الاستهلاك من المواد والتجهيزات الضرورية لسير العمل الإداري وترشيد مختلف نفقات الصيانة وتحديد وزارة المالية لسقف الاعتمادات.

هذا ويتوقع ارتفاعا نسبيا في كلفة التسيير للعون سنة 2025 و2026 و2027 وذلك قصد سد الحاجيات الحقيقية للوزارة بسبب عدم التوازن المسجل في التصرف اللوجستي في الأعوام السابقة مع مواصلة توفير عوامل حسن ترشيد الاستهلاك من المواد والتجهيزات الضرورية لسير العمل الإداري ومختلف نفقات الصيانة.

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة		التقديرات المالية 2025(أ.د)	دعائم الأنشطة (دون انعكاس مالي)
الهدف الإستراتيجي 9-1 إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة	***المؤشر 9-1-1*** عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة	13 عقد	**القيادة 2.328**	**التصرف في هياكل القيادة**	**2.288**	جلسات عمل ومناقشات تضم ممثلي مختلف المتدخلين لضبط المؤشرات التي سيتم ادراجها في عقود البرامج
	المؤشر 9-1-2 نسبة انجاز القرارات و التوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة	%75.00				تهيئة الظروف للبدء في أشغال إرساء نظام للرقابة الداخلية
						تقييم نجاعة المهمة من خلال النظر في نجاعة الأهداف والمؤشرات المعتمدة
						النظر في نتائج الأداء ومدى قدرة دعائم الأنشطة والأنشطة المعتمدة في تحقيق التقدم المنشود
						التنسيق مع مختلف المتدخلين صلب البرامج دعما لأعمال لجان القيادة التي سيتم احداثها
	المؤشر 9-1-3 نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة	%100.00		**إرساء نظم جودة بالإدارات العامة**	**40**	احداث روابط في مواقع التواصل الاجتماعي في مواضيع تخص القطاع
						تأمين العلاقات مع الجهات الرسمية والمنظمات الوطنية و الصحافة
						التحيين المتواصل لمحتوى الموقع الرسمي للوزارة تعزيزا لمكانته كمرجع و مصدر موثوق للمعلومات
الهدف الإستراتيجي9-2 ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات	***المؤشر 9-2-1*** نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور	%100.00	**التصرف في الموارد البشرية 4.404**	**تأجير هياكل المساندة**	**3.904**	الضبط الدقيق لمختلف تحيينات التأجير عند التقدير
						المتابعة الدورية لنسق إنجازات التأجير ولفت النظر للعناصر المؤثرة في كتلة الأجور
	المؤشر 9-2-2 نسبة انجاز مخطط التكوين	%40.00		**مردودية الموارد البشرية**	**170**	مزيد التدقيق في حسن تحديد احتياجات التكوين
						العمل على تطوير الانشطة التكوينية وملائمتها مع المتطلبات المهنية للأعوان واعتماد مبدأ الرسكلة
						دراسة إعداد منظومة متابعة وتقييم ومراقبة لضمان الجودة في التكوين
				التدخلات الاجتماعية	**330**	انشاء لوحة قيادة لمتابعة التصرف في الموارد البشرية

						اعداد مخطط التكوين حسب مقاربة النوع الاجتماعي
						اعتماد لوحة قيادة لمتابعة الإنجازات ومدى إرساء مبدأ المساواة والتناصف بين الرجل و المرأة عند الإعداد لقائمات المترشحين للتكوين أو التربص أو القيام بختلف مهمات التدريب
الهدف الإستراتيجي3-3 المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الإنجاز	- ***المؤشر 9-3-1*** نسبة انجاز الميزانية	%100.00	**خدمات لوجيستية 5.154**			إضفاء الطابع الرسمي للتوفير الدوري لمسؤولي البرامج لجداول متابعة انجاز الميزانية عبر تنظيمها من خلال لوحات قيادة تتم مناقشتها في اجتماعات لجان القيادة
						تأمين جلسات عمل مع مسؤولي البرامج حول اعداد وثيقة البرمجة السنوية للنفقات ومختلف تحييناتها
						تمكين مختلف المتدخلين في الميزانية من رموز للاطلاع الحيني على الوضعيات المالية بالمنظومة الإعلامية "أدب"
	المؤشر 9-3-2 حجم برنامج القيادة و المساندة مقارنة بحجم المهمة	%50.00				الدعم النوعي لبرنامج القيادة والمساندة بالإطارات الكفأة
						دراسة مدى واقعية التوزيع البرامجي للنفقات خاصة في ظل التعقيدات المصاحبة للعملية بسبب غياب تقسيم فيزيائي للبرامج
	- ***المؤشر 9-3-3*** كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان	14.83 أد		**التزويد**	**1.561**	مزيد الضبط الدقيق لحاجيات الوزارة من المواد و تشجيع الرقمة في التعاملات الإدارية
						مزيد التحكم في مصاريف الاستقبالات والمهمات بالخارج
						مزيد العمل على ترشيد استهلاك الطاقة
				الأكرية و نفقات مختلفة متصلة	**3.111**	الصيانة الدورية للعربات ضمانا للسير العادي للمصالح الإدارية
						تكثيف عمليات الرقابة على السيارات الإدارية لتفادي التجاوزات
				الاعلامية	**482**	
المجموع					**11.886**	

3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى2025-2027:

. تقديم الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى للبرنامج:

يـــــجدر التذكير إلى أن التقديرات الأولية لمختلف نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنوات 2025-2026-2027 وخاصة سنة 2025 باعتبارها سنة الميزانية والأكثر واقعية على مستوى التقدير، تمت على أساس السعي لتحقيق المعادلة بين التوجهات العامة لترشيد النفقات العمومية **من ناحية** والظروف الاستثنائية التي مرت بها الوزارة من تقسيم ودمج في أكثر من مرة وما تطلبه من برمجة خاصة على مستوى التسميات لسد الشغورات وتلبية الحاجيات الحقيقية خاصة على مستوى نفقات التسيير **من ناحية أخرى،**

وقد تم ضبط تقديرات اجمالية للبرنامج لسنة 2025 بـــ11.866 ألف دينار أي بنسبة انخفاض تقدر بـــ 1.16% مقارنة بتقديرات سنة 2024 و هي نسبة لا تتماشى و الحاجيات الحقيقية للوزارة اعتبارا لظروفها الخاصة خلال السنوات الماضية و ما يتطلب تسييرها من انتدابات جديدة و دعم لوجستي ،

ويفسر الانخفاض في تقديرات البرنامج أساسا بالانخفاض في تقديرات نفقات التأجير بين 2024-2025 بـــ3.55 % حيث تمثل قرابة 52 % من حجم البرنامج ، إضافة إلى ما أفضت إليه النقاشات مع وزارة المالية حول نفقات الاستثمار من اقتناءات للسيارات و المعدات و البرامج الاعلامية بنسبة تطور سلبية بـــ34% (من 985 الف دينار سنة 2024 إلى 648 ألف دينار سنة 2025)، كل ذلك رغم الارتفاع في نفقات التسيير خلال نفس الفترة (9.9%) و تمثل نسبة 39 % من حجم برنامج القيادة و المساندة حيث تم تقديرها سعيا لسد الحاجيات الحقيقية لوجستيا و أخذا بعين الاعتبار للتطور السنوي لمعين الكراء.

فيما يتعلق بالتطور العام على مستوى إطار النفقات متوسط المدى لبرنامج القيادة و المساندة من سنة 2021 إلى سنة 2027، يلاحظ عامة انخفاض في الإنجاز من سنة 2021 إلى سنة 2022 بسبب طلبات عروض غير مثمرة سنة 2022 متعلقة باقتناء وسائل نقل و تجهيزات إعلامية ثم تحقيق نسبة تطور عادية بـــ6 % من سنة 2022 الى سنة 2023 بعد الظرف الخاص الذي مرت

به الوزارة خلال السنوات الماضية و ما نتج عنه من عدم استقرار و صعوبات على مستوى التصرف الإداري و اللوجستي ، هذا وقد تم تسجيل نسبة تطور هامة في تقديرات سنة 2024 (19.2 %) حيث تم ادراج جزء كبير من تقديرات نفقات التسيير وفقا للحاجيات الحقيقية للوزارة و ارتفاع في نفقات التأجير و الاستثمار غير أن هذا الارتفاع لم يتواصل على مستوى الاعتمادات سنة 2025 (1.16- %) و يعود ذلك أساسا الى انخفاض نفقات التأجير بـ 3.55 % حيث لم يتم ادراج عناصر تأجير أعوان و إطارات المؤسسات و المنشآت العمومية الملحقين لدى الوزارة من قبل وزارة المالية ضمن التقديرات المقترحة من جهة و ارتفاع عدد المغادرات كالتقاعد و الالحاقات من جهة أخرى في انتظار صدور نتائج التحكيم الخاصة بالانتدابات المقترح برمجتها و من المتوقع تسجيل ارتفاع على مستوى النسب لتقديرات البرنامج لسنة 2026 بـــ33% ببرمجة الانتدابات اللازمة و الرفع في اعتمادات التسيير و الاستثمار خاصة بعد خفضها سنة 2025 إلى 318 أ.د.

-مبررات تطور الاعتمادات المرصودة لفائدة البرنامج للسنوات القادمة على ضوء تطور تقديرات المؤشرات المبرمجة وكذلك الأنشطة المبرمج تنفيذها لكامل الفترة:

- فيما يتعلق بالنفقات الاجمالية لبرنامج القيادة و المساندة: : لم يراعي التقليص في تقديرات نفقات البرنامج 2024-2025 بحوالي 1.16% مستلزمات ضرورة التطور على مستوى الأنشطة لانعكاس ذلك على تطور مؤشرات الأداء، حيث، وإن شهد نشاط التصرف في الموارد البشرية ارتفاعا بـــ 24 % باعتماد قدره 4.404 أد إلا أنه تم ملاحظة انخفاض كبير في نشاط "القيادة" بـــ31 % (2.328 أد) و استقرار في حجم الميزانية المخصصة لنشاط "الخدمات اللوجستية" (5.154 أد)، ويفسر عدم التوازن في اعتمادات الأنشطة خاصة على مستوى نشاط "القيادة" وانخفاضه الملحوظ بانتماء جزء كبير من المغادرين كالملحقين و المحالين على عدم المباشرة إلى هياكل القيادة وبالارتفاع النسبي لحجم نشاط "الخدمات اللوجستية" نتيجة رصد اعتمادات خاصة على مستوى التصرف اللوجستي تسييرا تعكس إلى حد ما الحاجيات الحقيقية لسنة 2025 بسبب الصعوبات التي تشهدها الوزارة و الضرورة القصوى لسد الحاجيات ، هذا و سيتواصل هذا الارتفاع سنة 2026 و سنة 2027 ولكن بنسب منخفضة إلى حين عودة التوازن النسبي في اعتمادات الأنشطة إلى ما بعد 2027 بعد تحصيل الحاجيات اللازمة و بالتالي إيلاء

الثلاث محاور نفس الأهمية حيث أن تحقيق تطور في مؤشرات الأهداف الاستراتيجية الثلاث يستوجب توزيع متوازن لاعتمادات الأنشطة .

هذا على المستوى العام، أما بمزيد التعمق في مبررات تطور الإعتمادات المرصودة لفائدة البرنامج للسنوات القادمة، يلاحظ ما يلـــــــــــــــي:

- **فيما يتعلق بنفقات التأجير لبرنامج القيادة والمساندة وتطور تقديرات نشاط القيادة:** أثر الانخفاض في تقديرات نفقات التأجير ككل (3.55-% بين سنتي 2024 و 2025) على تقلص اعتمادات نشاط "القيادة " (انخفاض من 3.387 أد إلى 2.328 أد) ويعزى ذلك إلى الانخفاض الكبير في اعتمادات النشاط الفرعي "التصرف في هياكل القيادة" بـــ32 % حيث يمثل 98 % من حجم النشاط ككل، والسبب كما سبق وأشرنا، إلى انتماء جزء كبير من المغادرين كالملحقين و المحالين على عدم المباشرة إلى هياكل القيادة إضافة إلى المحالين على التقاعد.

يشار إلى أنه في انتظار تحصيل الانتدابات المطلوبة بعد صدور نتائج التحكيم وحرصا على تعزيز امكانيات هياكل القيادة، تبقى صيغ النقل والالحاق للإطارات الكفأة، الصيغ المتاحة كدعائم للأنشطة لمزيد تعزيز التقدم سواء في مؤشرات الأهداف العملياتية أو الاستراتيجية وتعزيز نجاعة البرنامج.

2-**فيما يتعلق بنفقات التأجير و التسيير و التدخل لبرنامج القيادة و المساندة و تطور تقديرات نشاط التصرف في الموارد البشرية :** أثر الارتفاع في تقديرات نفقات تأجير البرنامج على الارتفاع على مستوى اعتمادات نشاط "التصرف في الموارد البشرية" 2024-2025 بـــ24 % (من 3.556 أد إلى 4.404 أد) و يرجع خاصة إلى الارتفاع المسجل على مستوى النشاط الفرعي "تأجير هياكل المساندة" بـــ27% حيث يمثل 88 % من حجم النشاط ككل ويعود التطور إلى الانعكاس المالي الناتج عن ترقيات 2022 و 2023 و 2024 و 2025 و جزء هام من التسميات في الخطط الوظيفية و الزيادات في الأجور فضلا إلى انتماء معظم المغادرين إلى هياكل القيادة، يشار أيضا إلى التطور على مستوى اعتمادات النشاط الفرعي "مردودية الموارد البشرية" بـــ4% ، ويبرر ذلك بالسعي لدعم خاصة مختلف الأنشطة ذات العلاقة بالموارد البشرية بما سيضمن تحقيق التطور المبرمج في مؤشرات الهدف العملياتي "تحسين التصرف

في الموارد البشرية " و يدعم بطريقة أو بأخرى المؤشر الاستراتيجي الخاص بـ "نسبة انجاز مخطط التكوين" و بالتالي التقدم في تحقيق الهدف الاستراتيجي .

-فيما يتعلق بنفقات التسيير و نفقات الاستثمار لبرنامج القيادة و المساندة و تطور تقديرات نشاط الخدمات اللوجستية : يلاحظ تسجيل ارتفاع في تقديرات نفقات التسيير سنة 2024-2025 بـ 9.93% راجع أساسا إلى ضبط تقديرات وفقا للحاجيات الحقيقية لمصالح الوزارة اللوجستية كاستهلاك الكهرباء و الماء و الوقود إضافة إلى الارتفاع السنوي التعاقدي لمعين الكراء إذ يمثل الحجم الأكبر من نفقات التسيير بـــ56% سنة 2025 ، يشار أيضا إلى الانخفاض الملحوظ في اعتمادات نفقات الاستثمار بـــ 34.21% ، كل ذلك أدى الى التطور النسبي في الاعتمادات المخصصة لنشاط "الخدمات اللوجستية" سنة 2025 لتصل إلى 1% (من 5.082 أد سنة 2024 إلى 5.154 أد سنة 2025) حيث تم تسجيل تطور طفيف في نشاط "التزويد" بـــ3 % و الأنشطة المتعلقة بالأكرية و الصيانة بـــ6 % وتمثل نسب التطور الحد الأدنى لتوفير الحاجيات الضرورية اعتبارا لظرف الوزارة وتأثيره على استقرار الإمكانيات اللوجستية وضرورة رصد للاعتمادات لسد الحاجيات الحقيقية رغم التحديات المطروحة لترشيد النفقات و الهدف هو تأمين الظروف و الإمكانيات الداعمة لتطور مؤشري "مزيد التحكم في استهلاك الطاقة" و "ترشيد مصاريف الصيانة" بما يدعم المؤشر الاستراتيجي "نفقات التسيير/عدد الأعوان" و مزيد تحقيق النجاعة في التصرف .

إضافة إلى السعي الدائم لتطوير النشاط الفرعي "الإعلامية" والحرص على دعمه رغم تسجيل انخفاض نسبي في الاعتمادات المخصصة له سنة 2025 بـــ24 % حيث سيتم برمجة دراسة مهمة حول " إيواء منظومة الخدمات عن بعد E-INDUSTRIE " وخاصة انجاز الاقتناءات اللازمة من المعدات الإعلامية فضلا عن تطوير تطبيقات إعلامية في إطار رقمنة الإجراءات الإدارية خارج إطار الميزانية وكلها جهود مبذولة دعما لتطوير إدارة الكترونية ذات سلامة عالية في الخدمات ونسبة حوسبة مهمة لخدمة قطاعات الصناعة والطاقة والمناجم.

جدول عدد1:

تقديرات ميزانية برنامج القيادة و المساندة

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيان النفقات	انجازات 2023	ق م 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	الفارق	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة (1)/(1)-(2)
نفقات التأجير	5,615	6,420	6,192	-228	-3.55%
نفقات التسيير	4,001	4,290	4,716	426	9.93%
نفقات التدخل	306	330	330	0	0.00%
نفقات الإستثمار	161	985	648	-337	-34.21%
التجهيزات الإدارية	55	540	358	-182	-33.70%
البرامج الإعلامية	103	415	250	-165	-39.76%
مصاريف مختلفة	3	30	40	10	33.33%
نفقات العمليات المالية					
مجموع البرنامج	10,083	12,025	11,886	-139	-1.16%

جدول عدد2

إطار النفقات متوسط المدى لبرنامج القيادة والمساندة(2025-2027)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة :ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	5,615	6,420	6,192	9,607	9,576
نفقات التسيير	4,001	4,290	4,716	4,931	5,157
نفقات التدخل	306	330	330	396	417
نفقات الإستثمار	161	985	648	975	971
تجهيزات إدارية	55	540	358	640	640
البرامج الإعلامية	103	415	250	295	291
مصاريف مختلفة	3	30	40	40	40
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	10,083	12,025	11,886	15,909	16,121
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	10,083	12,025	11,886	15,909	16,121

الملاحق

بطاقات مؤشرات الآداء

بطاقات مؤشرات الآداء

برنامج الطاقة

نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة

رمز المؤشر 1.1.1:

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع**
2. **تعريف المؤشر:** هو الإنتاج الوطني من المحروقات بما في ذلك النفط والغاز والمكثفات على الطلب الجملي على الطاقة ويمكن هذا المؤشر من تحديد نسبة تغطية الإنتاج للطلب وبالتالي نسبة الاستقلالية الطاقية والامن الطاقي.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعليةefficience
4. **نوع المؤشر: مؤشر منتوج (indicateur de produit)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule)**:الإنتاج الجملي للمحروقات / الطلب الجملي على الطاقة الاولية
2. **وحدة المؤشر**: نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: الإدارة العامة للمحروقات بالنسبة للإنتاج والمرصد الوطني للطاقة والمناجم بالنسبة للطلب بناء على معطيات الشركات العاملة في القطاع
4. **تاريخ توفّر المؤشر**: بالنسبة للسنةn،ابتداءمن شهر أفريل للسنة (n+1)
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر** (Valeur cible de l’indicateur): 40 %
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**:الإدارة العامة للمحروقات بالنسبة للإنتاج والمرصد الوطني للطاقة والمناجم بالنسبةللطلب

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة	%	37	40	36	36	33

2. تحليل النتائج الخاصة بالمؤشر

بالنسبة للسنة الحالية من المرجح ان نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة ستكون في حدود 39 % أي أقل مما هو مبرمج وذلك نتيجة انخفاض مردودية بعض الحقول الهامة بالمقارنة مع التقديرات الأولية ومن المنتظر ان ترتفع هذه النسبة ارتفاعا طفيفا خلال السنة المقبلة

تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

وتجدر الاشارة انّ مشاريع الاستكشاف والبحث وإنتاج المحروقات مشاريع ذات استثمارات ضخمة ولا تظهر نتائجها الا على مدى سنوات ومع ما شهده القطاع من شبه شلل بعدم اسناد رخص جديدة خلال العديد من السنوات بعد الثورة وتواصل ارتفاع الطلب ستشهد نسبة تغطية الإنتاج للطلب تراجعا نسبيا في انتظار مرور الرخص الجديدة المسندة بجميع المراحل لتصل الى مرحلة الإنتاج الفعلي.

يمكّن هذا المؤشر من ابراز مدى ضمان التزويد الآمن للطاقة ولو نسبيا الا انّ ابرازه للإنصاف يبقى محدودا

يصعب تحديد القيمة المستهدفة لهذا المؤشر سنويا لعدة اعتبارات منها التحركات الاجتماعية التي تأثر على الإنتاج ولاعتبارات تقنية اذ لا يمكن التنبأ بالأعطاب التي تحدث في بعض الابار كما انه يوجد تباين بين تقديرات الاحتياطي الذي يمكن استخراجه والكميات المستخرجة فعليا.

نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي

رمز المؤشر1.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون**
2. **تعريف المؤشر:**يقيس المؤشر نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشرفاعليةefficience
4. **نوع المؤشر:(مؤشر نتائج (indicateur des résultats) ،**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** الإنتاج السنوي للطاقات المتجددة / الإنتاج الوطني للكهرباء
2. **وحدة المؤشر:**النسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**الإدارة العامة للكهرباء والانتقال الطاقي والوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**بالنسبة للسنةn،ابتداءمن شهر مارس للسنة (n+1)
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[1](35 % بحلول سنة 2030**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للكهرباء والانتقال الطاقي

III- قراءة في نتائج المؤشر

[1]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوزهذهالفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الو حدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي	%	4	10	11	11.3	15

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

نظرا للعجز الطاقي وعدم تنوع مصادر الطاقة الاولية لإنتاج الكهرباء بات اللجوء الى الطاقات المتجددة ضرورة ولا خيارا وفي هذا الصدد اعتمدت الحكومة استراتيجية ترتكز على تطوير الطاقات المتجددة لبلوغ 35% في غضون 2030 على ان يتم ادراج حوالي 1900ميغاواط موفى سنة 2023.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

مع دخول العديد من المشاريع من انتاج الخواص، هنالك رهانات جدية متعلقة بشمولية تغطية المؤشر

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تحسين الكثافة الطاقية

رمز المؤشر 1.1.1:رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون
2. **تعريف المؤشر:**تعتبر كثافة الطاقة من أكثر المؤشرات استعمالا على المستوى الدولي لاحتساب تقليص كميّة الاستهلاك الطاقي لإنتاج ألف دينار من الناتج المحلّي الإجمالي وهو مؤشر يبرز مدى تحسّن النجاعة الطاقيّة من خلال عدة عوامل منها تطوير التحكم في الطاقة على مختلف المستويات، توجيه الاقتصاد إلى القطاعات ذات المردودية العالية وغير مستهلكة للطاقة واستعمال التكنولوجيات الحديثة المقتصدة للطاقة.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية efficience**
4. **نوع المؤشر:(مؤشر نتائج (indicateur des résultats) ،**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**
2. **وحدة المؤشر:** ألف طن مكافئ نفط/ 1000 دينار
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الطلب الجملي على الطاقة الأولية من المرصد الوطني للطاقة والمناجم والناتج المحلي الخام من المعهد الوطني للإحصاء
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** بالنسبة للسنةn،ابتداء من شهر ماي/جوان للسنة (n+1)
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[2](Valeur cible de l'indicateur): 3.6 % سنة 2024.**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ANME**

[2]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة تحسين الكثافة الطاقية	%	3.2	3.6%	3.6%	3.6%	3.6%

سجل مؤشر الكثافة الطاقية لسنة 2023 تحسنا بـ3.2% مقارنة بمستوى سنة 2022. ويعود هذا التحسن أساسا الى انخفاض الطلب على الطاقة الأولية بنسبة 2.8% مقارنة بالسنة الفارطة يقابله نسبة نمو اقتصادي يقدر بـ0.4 %.

وتجدر الإشارة الى ان انخفاض الطلب على الطاقة الأولية يعود أساسا الى انخفاض الطلب على الغاز الطبيعي بـ 4 %مقارنة بـ2021 اثر اقتصار الشراءات من الغاز الجزائري على الشراءات التعاقدية مما نتج عنه نقص في الكميات اللازمة لإنتاج الكهرباء وبالتالي اللجوء الى توريد الكهرباء مباشرة حيث ارتفع توريد الكهرباء الى 2895 جيغاواط ساعة سنة 2022 مقارنة بـ1062 جيغاواط ساعة سنة 2021.

وبالتالي فان استبدال توريد الغاز الطبيعي بتوريد الكهرباء يفسر تحسن الكثافة الطاقية الاولية بصفة ملحوظة .

وفقا للسيناريو المعتمد بالاستراتيجية الطاقية 2035، فان مؤشر الكثافة الطاقية سيشهد معدل انخفاض سنوي يقدر بـ3.6 %بين 2021 و2035.

2. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

لتقدير نسبة تحسين الكثافة الطاقية، تم الاعتماد على متوسط معدل النمو سنوي(TCAM) لهذا المؤشر خلال الفترة 2021-2025 الموافق للاستراتيجية الطاقية 2035 والتي تهدف الى تخفيض الكثافة الطاقية بـ3.6% سنويا خلال هذه الفترة.

لكن بما ان هذه التقديرات ترتكز على معدل سنوي، فمن المرجح جدا ألا يكون تطور الكثافة الطاقية بنفس المستوى في كل سنة.

بطاقة مؤشر الأداء:.نسبة تطور انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة

رمز المؤشر 1.1.1:**رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر**

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**:الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون
2. **تعريف المؤشر**:تطور**الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة**
   طبيعة المؤشر:مؤشرفاعليةefficience
3. **نوع المؤشر**:(**مؤشر نتائج (indicateur des résultats)** ،
4. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule)**: نسبة تطور
2. **وحدة المؤشر**: كيلو طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: تقرير جرد الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة
4. **تاريخ توفّر المؤشر**: بالنسبة للسنةn، ابتداءمن شهر ماي للسنة (n+2)
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[3]**(Valeur cible de l'indicateur)**: **-0.2 % سنة 2024**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات

[3]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

		2023		2025	2026	2027
.: نسبة تطورانبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة	%	-	-0.2	-0.2	-0.2	-0.2

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

بالنسبة للتقديرات فان انبعاثات الغازات الدفيئة ستكون تقريبا مستقرة بين 2022 و2027، وذلك وفقا للسيناريو المعتمد بالاستراتيجية الطاقية 2035، حيث ستسجل انخفاض سنوي طفيف بمعدل يقارب 0.2% .

3. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:**

لتقدير نسبة تطور انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة خلال السنوات القادمة، تم الاعتماد على متوسط معدل النمو سنوي (TCAM) لهذا المؤشر خلال الفترة 2021-2025 وفقا للاستراتيجية الطاقية 2035 والتي تهدف الى تخفيض الانبعاثات الطاقية بـ0.3% سنويا خلال هذه الفترة.

لكن بما ان هذه التقديرات ترتكز على معدل سنوي، فمن المرجح جدا ألا يكون مستوى تطور الانبعاثات بنفس المستوى في كل سنة.

بطاقات مؤشرات الأداء

برنامج الصناعة

بطاقة تقديم المؤشر: نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي

رمز المؤشر : 2-1-1-1

1-الخاصيات العامة

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم تنافسية القطاع الصناعي والخدمات ذات الصلة
2- **تعريف المؤشر:** يبين حجم الإنتاج لقطاع الصناعة
3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique
4- **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (ind de résultats)
5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

2-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر:

يقع احتساب مؤشر الإنتاج الصناعي بالاعتماد على الرقم القياسي المعروف باسم لاسبير وهي طريقة معمول بها في عدة بلدان ويعتمد في هذه الطريقة على كميات سنة الأساس 2010 لاحتساب الكميات القاعدية (Q0)والقيمة الترجيحية للمواد لسنة الأساس (2010)

- (0) سنة الأساس 2010
- (t) الفترة الجارية
- (Q0) معدل الكميات في سنة الأساس
- (i) المادة
- Ii,t : مؤشر المادة i في الفترة t .
- Wi : القيمة الترجيحية للمادة i .

يتم احتساب المؤشر القاعدي لكل مادة كما يلي:

المؤشر النسبي للمادة i :

$$I_{i,t} = \frac{Q_{i,t}}{Q_{i,0}}$$

ويتم احتساب المؤشر العام لكميات المواد الصناعية بقيمة إنتاجها خلال سنة الأساس أي سنة 2010:

المؤشر العام :

$$I_t = \frac{\sum W_i \times I_{i,t}}{\sum W_i}$$

2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية (%)
3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عينة من المؤسسات الصناعية
4- تاريخ توفر المؤشر: شهريا.
5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 %
6- المسؤول عن المؤشر: المعهد الوطني للإحصاء

3- قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشر 2-1-1-1 نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي	%	93,5	95	98	99	100

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

ينتظر أن تتجاوز قيمة نسبة نمو المؤشر الصناعي لهذه السنة القيمة المتوقعة وهي 95% بالنظر للنسبة المحققة سنة 2023، وعلى هذا الأساس سيسجل نموا مطردا خلال الثلاث سنوات المقبلة نظرا لتعافي وتحسن القطاع في مختلف المجالات خاصة منها قطاع الصناعات الميكانيكية، الكهربائية، الفلاحية والغذائية وقطاع النسيج والملابس.

3. أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر عام ولا يبين أي القطاعات سجلت نموا وأيها سجلت انخفاضا.

بطاقة تقديم المؤشر: نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام

رمز المؤشر: 2-1-1-2

1-الخاصيات العامة

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: دعم تنافسية القطاع الصناعي والخدمات ذات الصلة
2- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر اقتصادي هام يمكن من قياس تطور خلق الثروة خلال فترة محددة، والناتج الداخلي الخام لقطاع الصناعة هو مجموع القيم المضافة من طرف الأفراد والمؤسسات الناشطة في القطاع والمتواجدة على التراب التونسي.
3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
4- **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (ind de résultats)
5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

2-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر:**
ويحتسب **المؤشر من خلال المعادلة التالية:**

$$PIB = C + I + G + NX$$

(C) -مجموع الاستهلاك.
(I) - الاستثمار.
(G) - إنفاق الدولة.
(NX) - صافي الصادرات.

القيمة المضافة :في هذه الطريقة نقوم بقياس القيمة المضافة في مختلف مراحل الإنتاج. ومجموعها في كل مراحل الإنتاج لجميع السلع يساوي الناتج المحلي الإجمالي.

2- **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية (%)
3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المعهد الوطني للإحصاء
4- تاريخ توفّر المؤشر: شهريا
5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 17% سنة 2025.
6- المسؤول عن المؤشر: المعهد الوطني للإحصاء

3-قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشر2-1-1-2 نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام	%	15,1	15,5	17	17,5	18

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

على إثر تعافي قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية وقطاع النسيج والملابس خلال سنة 2023 من المنتظر تواصل نمو القطاع الصناعي وبالتالي سترتفع نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام ليبلغ 17 % سنة 2025 ويواصل ارتفاعه خلال السنتين المواليتين.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام ليس مؤشرا على الرفاهية الاجتماعية ولا على الثروة الإجمالية، لكنه يبقى مؤشرا على حجم الثروة التي تخلق سنويا.

بطاقة تقديم المؤشر: تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي

رمز المؤشر: 2-1-1-3

1-الخاصيات العامة

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم تنافسية القطاع الصناعي والخدمات ذات الصلة
2- **تعريف المؤشر:** يعتبر مؤشر تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي مؤشرا استراتيجيا نستطيع من خلاله تقييم دور القطاع الصناعي في تقليص البطالة والمساهمة في التشغيل الذي يعد سياسة عمومية تشمل كل القطاعات.
3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
4- **نوع المؤشر:** مؤشر نشاط (Ind d'activité)
5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

2-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر:** يقع احتساب مؤشر تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي من خلال مقارنة مواطن الشغل التي يوفرها القطاع من سنة الى أخرى لاستخراج نسبة تطور سنوية.
2- **وحدة المؤشر:** عدد
3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المؤسسات الصناعية التي يتم التصريح بإحداثها من خلال وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
4- **تاريخ توفّر المؤشر:** شهريا
5- **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 530000 سنة 2025.
6- **المسؤول عن المؤشر:** وكالة النهوض بالصناعة والتجديد الصناعية ووزارة الصناعة

3-قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
المؤشر 2-1-1-3 تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي	عدد	530318	535600	540950	546300	557285
	%	2,23	1	1	1	2

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

من المتوقع أن يبلغ عدد مواطن الشغل بالقطاع الصناعي 600 535 موطن شغل سنة 2024 أي بزيادة قدرها 1% وذلك بفضل تطور نسب إنجاز المشاريع خلال الثلاث سنوات الأخيرة وتعافي

القطاعات المشغلة بالأساس كقطاع النسيج والملابس وصناعات مكونات السيارات وهي قطاعات ذات قدرة تشغيلية عالية. ومن المتوقع أن يتم المحافظة على نسبة تطور سنوية تقدر بـ 1% خلال الفترة 2024-2026. يليها تحسّن في نسبة تطور نسبة الإنجاز لتبلغ 2% بحلول سنة 2027.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر عام ولا يبين القطاعات الواعدة أو التوجهات الجديدة للقطاع.

بطاقة تقديم المؤشر: تطور الاستثمارات المصرح بها

رمز المؤشر: 2-1-2-1

1-الخاصيات العامة

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي
2- **تعريف المؤشر:** يعطي هذا المؤشر قيمة الاستثمارات التي يخلقها القطاع سنويا
3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience)
4- **نوع المؤشر:** مؤشر نشاط (Ind d'activité)
5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

2-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر:** يقع احتساب مؤشر تطور الاستثمارات المصرح بها للقطاع الصناعي من خلال مقارنة الاستثمارات المصرح بها من سنة الى أخرى لاستخراج نسبة تطور سنوية.
2- **وحدة المؤشر:** مليون دينار
3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المؤسسات الصناعية التي يتم التصريح بإحداثها من خلال وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
4- **تاريخ توفّر المؤشر:** شهريا
5- **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 2700 سنة 2025.
6- **المسؤول عن المؤشر:** وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ووزارة الصناعة

3-قراءة نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشر2-1-2-1 تطور الاستثمارات المصرح بها	م د	2291,6	2406.2	2526.5	2577	2628.6
	%	-5,2	5%	5%	2%	2%

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

سجلت قيمة الاستثمارات المصرّح بها سنة 2023 انخفاضا بنسبة 5,2% مقارنة بسنة 2022. وبداية من سنة 2024، من المنتظر أن يعود الاستثمار إلى نسقه التصاعدي وبفضل التشجيعات المتعلقة بإحداث المؤسسات وتحفيز المبادرة الخاصة التي وردت ضمن قانون المالية

لسنة 2024 والمتمثلة في الإعفاء من الضريبة لمدة 4 سنوات بالنسبة للمؤسسات المُحدثة، حيث ينتظر أن يستعيد نسق تطوّر الاستثمارات المصرّح بها منحى إيجابيا خلال سنتي 2024 و2025. على أن تنخفض هذه النسبة إلى 2% بداية من سنة 2026.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر عام ولا يبين القطاعات الواعدة أو التوجهات الجديدة للقطاع.

بطاقة تقديم المؤشر: تطور الاستثمارات في إطار برنامج تأهيل الصناعة

رمز المؤشر: 2-1-2-2

IV- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي
2. **تعريف المؤشر:** قيمة المنح الفعلية للصرف
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية **(efficience)**
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نشاط **(Ind d'activité)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** منح فعلية بصدد الصرف في إطار برنامجي التأهيل والاستثمارات التكنولوجية
2. **وحدة المؤشر:** م.د
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** وتيرة إمضاء مقررات الصرف وتقارير متابعة الاستثمارات الواردة على مكتب التأهيل
4. **تاريخ توفّر المؤشر: شهريا**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 50 م.د سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مكتب تأهيل الصناعة

VI- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشر2-1-2-2 تطور الاستثمارات في إطار برنامج تأهيل الصناعة	م د	30	53	50	45	45

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

على إثر التطور المنتظر في الاستثمار للسنوات المقبلة فإنه من المنتظر أن تبلغ قيمة المنح المسندة للاستثمارات المنجزة في إطار مختلف آليات منح التأهيل 53 مليون دينار سنة 2024 وهو ما سيمكن من مساندة حوالي 60 مؤسسة للحصول على شهادات الجودة، خلق حوالي 7000 موطن شغل سنويا، المساهمة في انتداب حوالي 1800 إطار سنويا، اختيار ومساندة 28 مشروعا مجددا سنويا، المساهمة في انتقال 15 مؤسسة إلى الجيل الرابع من الصناعة وبعث 07 منتوجات جديدة ذات محتوى تكنولوجي رفيع وذات تأثير عال على الاقتصاد الوطني. كما أنه من المنتظر التركيز على مساعدة 30 مؤسسة على تخفيض انبعاثات الكربون لديها.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- تراجع الميزانية المرصودة للبرنامج نتيجة الضغط على الميزانية العمومية.
- تراكم مستحقات المؤسسات.
- نقص فادح في عدد إطارات إدارة المتابعة وصرف المنح وعدم الاستجابة لمطالب الانتداب.

بطاقة تقديم المؤشر: تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية

رمز المؤشر: 2-1-2-3

1-الخاصيات العامة

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي
2- **تعريف المؤشر:** يبين هذا المؤشر تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية من خلال عدد الاستثمارات المصرح بها بالجهات.
3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
4- **نوع المؤشر:** مؤشر نشاط (Ind d'activité)
5- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
6- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

2-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر:** يقع احتساب مؤشر تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات من خلال عدد الاستثمارات المصرح بها بالجهات من سنة الى أخرى.
2- **وحدة المؤشر:** مليون دينار
3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المؤسسات الصناعية التي يتم التصريح بإحداثها بالجهات من خلال وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
4- **تاريخ توفّر المؤشر:** شهريا
5- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 1600 م.د سنة 2025
6- **المسؤول عن المؤشر:** وكالة النهوض بالصناعة والتجديد الصناعية ووزارة الصناعة

3-قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر2-1-2-3: تطور الاستثمارات الصناعية المصرّح بها في الجهات الداخلية	م د	1164,8	1223,04	1284,192	1309,876	1336,073
	%	0,034	5%	5%	2%	2%

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجلت الاستثمارات في الجهات الداخلية (مناطق التنمية الجهوية) المصرّح بها سنة 2023، ارتفاعا طفيفا مقارنة مع ما تم تسجيله سنة 2022.

ومن المنتظر أن يشهد حجم الاستثمارات في الجهات الداخلية سنة 2024 تطورا مطّردا بفضل التشجيعات المتعلقة بإحداث المؤسسات وحفز المبادرة الخاصة التي جاء بها قانون المالية لسنة 2024 والمتمثلة في الإعفاء من الضريبة لمدة 4 سنوات بالنسبة للمؤسسات المُحدثة ومن المنتظر أيضا أن يتواصل ذلك التطور بنسبة 5% سنة 2025 وبنسبة 2% لسنتي 2026 و2027 إذ من شأن حزمة الإصلاحات التي تضمنتها وثيقة الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال 2023-2025 والمتعلقة ببعث المؤسسات وريادة الأعمال أن تُعيد ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني وذلك بالاستثمار في مناطق التنمية الجهوية والتي تتوفّر فيها امتيازات جبائية ومالية. وعلى هذا الأساس تفيد التوقعات بأن تبلغ قيمة الاستثمارات المصرّح بها في هذه المناطق الداخق بينها.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

لا يعكس هذا المؤشر ميزات الجهات أو الفوارق بينها.

بطاقة تقديم المؤشر: تطور مؤشر عدد المؤسسات التي تحصلت على المصادقة على برنامج إعادة هيكلتها المالية

رمز المؤشر: 2-1-3-1

1-الخاصيات العامة

1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعة
2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: دعم القدرة التنافسية والنهوض بالاستثماروالمؤسسات الصغرى والمتوسطة
3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم ومر افقة وتطويروالمؤسسات الصغرى والمتوسطة
4- تعريف المؤشر: يتمّ من خلال هذا المؤشرقياس مدى نجاعة التدخل العمومي في مساندة والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك من خلال رصد نسبة تطورعدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة الخاضعة لبرنامج المساندة من خلال برنامج دعم إعادة هيكلة المؤسسات الصغرى والمتوسطة
5- نوع المؤشر:مؤشرنتائج (ind de résultats)
6- طبيعة المؤشر: مؤشرفاعلية (efficience)
7- التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية): (لا يوجد)

2-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر: يقع احتساب مؤشرتطورعدد المؤسسات المتحصلة على المصادقة على برنامج إعادة الهيكلة المالية من خلال مقارنة عدد المؤسسات من سنة الى أخرى لاستخراج نسبة تطورسنوية.
2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية (%)
3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المعطيات المتوفرة بإحصائيات الادارة العامة للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة.
4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: يتم جمع المعطيات بصفة دورية من قبل الادارة المعنية
5- مصدرالمعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: (محاضرجلسات لجنة تسيير خط اعتماد دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة)
6- القيمة المستهدفة للمؤشر: (100 %)
7- المسؤول عن المؤشر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

3-قراءة نتائج المؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			
		2020	2021	2022	2023
عدد المؤسسات التي تم عرض برنامج إعادة هيكلتها المالية على أنظار لجنة التسيير	عدد	57	35	17	03
عدد المؤسسات التي تمت المصادقة على برنامج إعادة هيكلتها المالية	عدد	35	19	15	03
تطور مؤشر عدد المؤسسات التي تحصلت على المصادقة على برنامج إعادة هيكلتها المالية	%	61	54	88	100

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات	
		2023		2025	2026	2027
تطور مؤشر عدد المؤسسات التي تحصلت على المصادقة على برنامج إعادة هيكلتها المالية	%	100	90	90	90	90

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

من المتوقع أن يشهد هذا المؤشر ارتفاعا هذه السنة مقارنة بالسنة المنقضية لكنه سيشهد انخفاضا ملحوظا خلال الثلاث سنوات القادمة انطلاقا من سنة 2024 وذلك بسبب بعض الصعوبات التي تحول دون التئام اللجان نتيجة عدم توفر الشروط في الملفات الواردة.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

بالرغم من أن المؤشر المذكور قد تم اعتماده خلال سنة 2023 لتجاوز نقائص المؤشر السابق، فقد لاحظت الإدارة العامة أن التمشي الذي توخته قصد ضمان جودة التقارير المعروضة على لجنة

التسيير من شأنه أن يتسبب في طول آجال إعداد التقارير ومصادقة البنوك على كل أجزائها بما يفسّر "تأخر" عرضها على لجنة التسيير لمناقشتها والمصادقة عليها.

بطاقة تقديم المؤشر: تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة

رمز المؤشر: 2-1-3-2

1-الخاصيات العامة

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم ومرافقة وتطوير والمؤسسات الصغرى والمتوسطة
2- **تعريف المؤشر:** يحتسب المؤشر تطور عدد المؤسسات الصناعية الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة التي يتم التصريح بإحداثها
3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience)
4- **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (ind de résultats)
5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

2-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر:** يقع احتساب مؤشر تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة من خلال مقارنة التصريح بالاستثمار لديها من سنة الى أخرى لاستخراج نسبة تطور سنوية.
2- **وحدة المؤشر: نسبة مئوية (%)**
3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المؤسسات الصناعية التي يتم التصريح بإحداثها من خلال وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
4- **تاريخ توفّر المؤشر:** شهريا
5- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 1 % سنة 2025
6- **المسؤول عن المؤشر:** وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة.

3-قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر2-1-2-3: تطور الاستثمارات الصناعية المصرّح بها في الجهات الداخلية	م د	1164,8	1223,04	1284,192	1609,876	1336,073
	%	0,034	5%	5%	2%	2%

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجل عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والناشئة سنة 2022 انخفاضا مقارنة بسنة 2021، حيث عرفت عديد المؤسسات صعوبات مالية اضطر البعض منها للغلق الوقتي أو النهائي.

ومن المتوقع أن تشهد سنة 2023 استعادة القطاع الصناعي للنمو الإيجابي بعد صدور جملة الإجراءات التي تم المصادقة عليها إبان المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 27 ديسمبر 2022 والذي تم فيه عرض الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال ودفع المبادرة والاستثمار إذ سيسجل هذا المؤشر ارتفاعا انطلاقا من سنة 2024 والسنتين المواليتين.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

المؤشر عام ولا يبين القطاعات الواعدة أو التوجهات الجديدة للقطاع.

بطاقات مؤشرات الآداء

برنامج المناجم

بطاقة تقديم المؤشر 1113 : تطوّر انتاج الفسفاط

رمز المؤشر 1113:

الخاصيات العامة

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته
2. **تعريف المؤشر:** تحديد كمية الانتاج الجملي للفسفاط بالطن سنويا .
3. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (Ind de résultat)
4. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة(efficacité)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

التفاصيل الفنيّة

- **طريقة احتساب المؤشر:(Formule) :** مجموع إنتاج المغاسل من الفسفاط التجاري
- **وحدة المؤشر:** مليون طن
- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقارير شركة فسفاط قفصة
- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**التقرير السنوي
- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**شركة فسفاط قفصة
- **تاريخ توفّر المؤشر :**بالنسبة للسنة (n)، إبتداء من شهر جانفي من سنة (n+1)
- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** انتاج **6 مليون طن** من الفسفاط التجاري سنة 2024.
- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** شركة فسفاط قفصة

قراءة نتائج المؤشر

4. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات			ق.م	التقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027
تطوّر انتاج الفسفاط	طن	3.53	3,6	2.91	4	5.4	6.5	-

5. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

خلال سنة 2023، بلغ إنتاج شركة فسفاط قفصة حوالي 2,9 مليون طن من الفسفاط التجاري مقابل 3,26 مليون طن سنة 2022 أي بتراجع قدره 11 % .

6. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- محدودية نشاط نقل الفسفاط الخام من المناجم السطحية إلى المغاسل وذلك نتيجة ضعف أداء الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية.
- تأخر عملية الصيانة السنوية لمغاسل المتلوي والمظيلة بسبب ضغط الإنتاج لتعويض الفائت من الإنتاج الناتج عن التوقف الكلي لمغسلتي الرديف وأم العرائس.
- تعطل العمل بمغسلة الرديف المتوقفة كليا عن العمل منذ 2020/11/20 مما تسبب في خسارة في الإنتاج تقدر 0,9 مليون طن سنويا بسبب التحركات والمطالب الاجتماعية.
- نقص التزود بالمياه الصناعية بالنسبة للمغاسل بسبب الربط العشوائي على القنوات الجالبة للمياه التابعة للشركة.
- اشكالية تصريف المياه الطينية من المغاسل.

بطاقة تقديم المؤشر 2113 : تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته

رمز المؤشر :2113

1. الخاصيات العامة

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته
2. **تعريف المؤشر:**الترفيع في صادرات مشتقات الفسفاط المتمثلة في الحامض الفسفوري وثلاثي الفسفاط الرفيع وثاني فسفاط الأمونيا وثاني فسفاط البيكلسيكي وبالتالي في رقم معاملات مشتقات الفسفاط
3. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (Ind de produit)
4. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficacité)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

2. التفاصيل الفنيّة

- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** مجموع صادرات الحامض الفسفوري والأسمدة
- **وحدة المؤشر:**مليون دينار
- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** رقم معاملات صادرات مشتقات الفسفاط
- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**التقرير السنوي
- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**المجمع الكيميائي التونسي
- **تاريخ توفّر المؤشر :**بالنسبة للسنة (n)، إبتداء من شهر جانفي من سنة (n+1)
- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):**تصدير الحامض الفسفوري والأسمدة بما قيمته **2810 مليون دينار** خلال سنة 2024،
- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المجمع الكيميائي التونسي

3. قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	الوحدة	الإنجازات			2024 ق.م	التقديرات		
		2021	2022	2023 (*)		2025	2026	2027
تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته	مليون دينار	1912	3078	2 153	3 216	4 570	-	-

(*) تحين سنة 2023

(**) : غير متوفر حاليا

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغ رقم معاملات تصدير قطاع الفسفاط ومشتقاته ما قيمته 2153 م.د خلال سنة 2023 مقابل 3078 م.د خلال سنة 2022 أي بتراجع قدره 925 م.د أي ما يعادل نسبة 30 %.

وتجدر الإشارة أنه من المتوقع أن يبلغ إنتاج الحامض الفسفوري الإجمالي خلال سنة 2023 مستوى 616 ألف طن وهو ما يمثل قرابة 37 % من الطاقة التصميمية لمصانع التحويل بالمجمع الكيميائي التونسي.

2. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:** تعطل الانتاج بوحدات المجمع الكيميائي التونسي جراء النقص في مخزون الفسفاط بسبب الصعوبات التي يعيشها قطاع النقل الحديدي.

بطاقة تقديم المؤشر 1213 : نسبة تطور المشاريع المنجمية المسندة

رمز المؤشر 1213:

1- الخاصيات العامة

1. **تعريف المؤشر:**نسبة تطورامتيازات الاستغلال المنجمية المسندة خلال السنة الحالية (N1)مقارنة بالسنة المنقضية (N0)وذلك بمقتضى قرارات وزارية صادرة بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية. وتخول هذه الامتيازات استخراج وانتاج وتحويل المواد المنجمية وتسويقها .
2. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (Ind d'activité)
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر نجاعة(efficacité socio-économique)
4. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

2- التفاصيل الفنيّة

- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**نسبة تطورامتيازات الاستغلال المسندة سنويا مقارنة بالسنة المنقضية: 100/N0* (N1-N0)

  وحدة المؤشر: النسبة(%)
- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد امتيازات الاستغلال المسندة في كل سنة
- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصالح الإدارة العامة للمناجم
- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**التقرير السنوي لنشاطإدارة البحث والاستغلال المنجمي بالإدارة العامة للمناجم
- **تاريخ توفّر المؤشر :**آخر كل سنة
- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)** منح 6 امتيازات استغلال خلال سنة 2024.
- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة البحث والاستغلال المنجمي بالإدارة العامة للمناجم.

3- قراءة نتائج المؤشر

1. **سلسلة**
2. **النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

الهدف 2.1.3	الوحدة	الإنجازات	تقديرات	التقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
عدد امتيازات الاستغلال المسندة	عدد	2	04	08	10	10
المؤشر 1.2.1.3 : نسبة تطوّر المشاريع المنجمية المسندة (مقارنة بالسنة المنقضية)	%		+50	50+	+25	–

3. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تمّ خلال سنة 2023 تأسيس إمتيازي استغلال (2) وهما: امتياز استغلال من المجموعة الرابعة لمادة الملح وامتياز استغلال من المجموعة السادسة لمادة الرمل السيليسي.

وتجدر الإشارة أنّه خلال سنة 2023، تمّ إستكمال دراسة وعرض أربعة (4) ملفات امتيازات استغلال على أنظار اللجنة الإستشارية للمناجم وحظيت جميعها بالموافقة (1 لمادة الرمل السيليسي و1 لمادة الملح و2 لمادة كربونات الكالسيوم).

من المتوقع أن يتم اسناد أربع (4) امتيازات استغلال خلال سنة 2024 مسجلا بذلك تحسّنا قدره 50 % مقارنة بإنجازات سنة 2023.

ومن المتوقع اسناد ستة (8) امتيازات استغلال خلال سنة 2025 مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 50 % مقارنة بإنجازات سنة 2024.

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

النقص الفادح في الإطارات بالإدارة العامة للمناجم خاصة الإطارات المكلفة بمعالجة هذه الملفات. وهو ما يحيلنا إلى ضرورة تعزيز إدارة البحث والاستغلال المنجمي بإطار في إختصاص الجيولوجيا وإطار في اختصاص المالية وإطار في إختصاص القانون وأيضا بالوسائل اللازمة للمراقبة الميدانية التي تُنجز أثناء دراسة هذه الملفات.

بطاقة تقديم المؤشر 2213 : نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية

رمز المؤشر :2213

1- الخاصيات العامة

1. **تعريف المؤشر:**نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية للبلاد التونسية بمقياس 50.000/1 و 100.000/1 المنجزة مقارنة بالعدد الجملي للخرائط.
2. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج (Ind de produit)
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience)
4. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

2- التفاصيل الفنيّة

- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الخرائط المنجزة/ عدد الخرائط الجملية
- **وحدة المؤشر:** %
- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد الخرائط المنجزة
- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** استمارة
- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الجيولوجيا بالديوان الوطني للمناجم
- **تاريخ توفّر المؤشر:**آخر كل سنة
- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** تغطية كامل البلاد التونسية بالخرائط الجيولوجية وهي 183 خريطة بمقياس 50.000/1 بالشمال والوسط وبمقياس 100.000/1 بالجنوب.
- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الجيولوجيا بالديوان الوطني للمناجم

3- قراءة نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

الهدف 2.1.3	الوحدة	الإنجازات	ق.م 2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027

المؤشر 1.2.1.3 : نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية	%	85.24	85,79	86.34	86.88	86.88

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

من المتوقع أن تبلغ نسبة مؤشر تغطية الخرائط الجيولوجية الأساسية في نهاية سنة 2024 إلى 85.79% وذلك باستكمال إنجاز (01) خريطة جيولوجية " سيدي بوزيد " وبذلك يرتفع العدد الجملي للخرائط المنجزة إلى 157 خريطة جيولوجية بمقياس 1/50000 و1/100000 سنة 2024 مقابل 156 خريطة سنة 2023 من مجموع 183 خريطة.

3. من المتوقع الانتهاء من أعمال خريطتي (02) "بئر أم سويغ" و "دوز" على التوالي بموفى سنة 2025 و2026 ليصل العدد الجملي للخرائط المنجزة إلى 159 خريطة.

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- نقص في الانتدابات.

بطاقات مؤشرات الآداء

برنامج القيادة والمساندة

بطاقات مؤشرات قيس الأداء للهدف الاستراتيجي9-1
ارساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة

بطاقة مؤشر الأداء 9-1-1: عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة

رمز المؤشر: 9-1-1

1- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :ارساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة

تعريف المؤشر :عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة

طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة

2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: عدد عقود البرامج و الأهداف المنجزة

وحدة المؤشر : عدد

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:الإدارة العامة للإشراف على المنشآت

تاريخ توفر المؤشر : آخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر : التعاقد مع كافة المنشآت والمؤسسات العمومية تحت الإشراف.

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المكلف بالإدارة العامة للإشراف على المؤسسات والمنشآت العمومية

3- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر 1.1.9 :عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة						
	الوحدة	انجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة	عدد	0	13	13	0	0

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تبعا لصدور منشور السيد رئيس الحكومة عدد 31 المؤرخ في 23 نوفمبر 2023 والمتعلق بإعداد عقود أهداف وعقود برامج للمؤسسات والمنشآت العمومية للفترة (2023-2025)، تمّ إدراج تقديرات لسنة 2024 تخصّ انجاز 11 عقد برنامج و2 عقود أهداف تخصّ 11 منشأة عمومية و2 مؤسسات عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تحت الإشراف والناشطة في قطاعي الطاقة والمناجم.

مع العلم وأنه تمّ عرض 3 عقود برامج (الشركة التونسية لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية والشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية) و2 عقود أهداف (الديوان الوطني

للمناجم والوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة) على أنظار اللجنة الوزارية المكلفة بمناقشة هذه العقود وسيتم استكمال إجراءات امضائهم في الفترة القادمة مع برمجة مناقشة العقود المتبقية بعد إحالتها على الوزارة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بعد صدور منشور السيد رئيس الحكومة عدد 31 المؤرخ في 23 نوفمبر 2023 حول اعداد عقود الأهداف و عقود البرامج للمؤسسات و المنشآت العمومية للفترة 2023-2025، وحيث ستشمل هذه العقود جميع المؤسسات و المنشآت واعتبارا لما تمثله من آلية أساسية و ضرورية لتنفيذ السياسات العمومية و القطاعية للدولة، بما يمكن من احكام التصرف في المؤسسة و المتابعة و التقييم ما يساعدها على تطوير أدائها و تحقيق أهدافها المحددة، سيتم النظر مستقبلا في المؤشر في اتجاه تطوير مضمونه.

بطاقة مؤشر الأداء 9-1-2: نسبة انجاز القرارات و التوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة

رمز المؤشر: 9-1-2

1- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة

تعريف المؤشر: نسبة انجاز القرارات المتخذة من قبل لجنة القيادة

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر:(عدد الإجراءات المنجزة/عدد الإجراءات المنبثقة عن القرارات المتخذة من قبل لجان القيادة) *100

وحدة المؤشر: نسبة مائوية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر جلسات لجان القيادة

تاريخ توفر المؤشر: آخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر :100 %

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس برنامج القيادة والمساندة

3- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر 2.1.9 : نسبة انجاز القرارات والتوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة					
الوحدة	انجازات	2024	تقديرات		
	2023		2025	2026	2027
%	0	62.5	75	50	50

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

ينـــدرج ضبط ملامح المؤشر في إطار متابعة التقدم في إرساء منظومة التصرف حسب الأهداف للميزانية بمختلف مكوناتها ومراحلها كإرساء نظام للرقابة الداخلية وقيادة اعداد وثيقة ميثاق التصرف وتقييم وثيقة البرمجة السنوية للنفقات بمختلف تحييناتها وروزنامة اعداد وثائق الأداء وتطوير سبل التنسيق بين مختلف المتدخلين صلب مختلف البرامج...، هذه الآليات الجديدة لها أهمية استراتيجية لضمان التصرف الناجع في الموارد المالية وتكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة.

فيما يخص تحليل إنجازات المؤشر لسنة 2023، فلا تعكس النسبة المدرجة لحقيقة الإنجاز على الأقل على مستوى وثيقة البرمجة السنوية للنفقات وما تم تحقيقه من تقدم جيد في اعداد وتقييم البرمجة السنوية للنفقات حيث تم اعدادها و تحيينها مرتين و القيام بثلاث جلسات تقييمية بحضور مختلف المتدخلين تم خلالها النقاش حول محتوى الوثيقة و تقييمها و ضبط نقاط رئيسية و توصيات للتقدم بشأنها وهي : ضرورة تضمن الوثيقة لمخططات برمجة لمختلف تدخلات الميزانية، اعداد ميثاق للتصرف، إرساء نظام للرقابة الداخلية، اعداد عقود الأهداف و عقود البرامج مع جميع المؤسسات و المنشآت تحت الاشراف...

أما فيما يتعلق بسنة 2024، فقد تم إحداث لجنة القيادة التي ستعنى بقيادة خاصة أشغال ارساء منظومة للرقابة الداخلية واستكمال دعائم منظومة التصرف حسب الأهداف حيث أصدرت 5 توصيات في مختلف المسائل سيتم تقييم التقدم فيها عبر هذا المؤشر كالاتي:

1- العمل على تركيز الرقابة الداخلية.

2- اعتماد وثيقة ميثاق التصرف داخل البرامج.

3- إعادة النظر في أطر الأداء الخاصة بكل برنامج والعمل على تطويره حسب التوجهات السنوية التي يتم تضمينها بمنشور الميزانية ومناقشات التقرير السنوي للأداء.

4- متابعة أمر إحداث وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف وتدعيمها بالإطارات المناسبة لتركيز المنظومة

5- السهر على احترام آجال تقديم وثائق الأداء وفق الروزنامة المضبوطة.

علما وأنه تزامنا مع ارساء الرقابة المعدلة للنفقات صلب الوزارة، سيتم البدء في ارساء نظام للرقابة الداخلية بعد احداث لجان لتركيز المنظومة صلب مختلف البرامج لينبثق عنها لاحقا لجان قيادة عملياتية وفرق عمل.

ومن المتوقع في هذا الإطار ابتداء من سنة 2025 والسنوات الموالية:

- احداث فرق العمل وتحديد المسارات المتعلقة بإعداد وتنفيذ الميزانية صلب مختلف البرامج والشروع في اعداد بطاقات لوصف المسارات وعرضها للنقاش ومصادقة اللجان التي تم احداثها لتركيز نظام الرقابة الداخلية.

- اعداد ميثاق تصرف صلب كل برنامج

- مزيد التدقيق في نجاعة أطر الأداء ومراجعتها أهدافا ومؤشرات وذلك في إطار جلسات لجان القيادة صلب مختلف البرامج

وسيدفع التقدم في مختلف النقاط أعلاه لتحقيق تطور ملحوظ خلال الثلاث سنوات القادمة على مستوى دعائم التصرف في الميزانية حسب الأهداف بما سيساعد على تطوير ملموس للأداء وثقافة الأداء وتشخيص المسارات بدقة والتحديد الدقيق للمخاطر بما يسمح برسم خطط عمل فاعلة لمنظومة الرقابة الداخلية...

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

النقص الكبير للإطارات الكفأة يمثل عائق أمام تنشيط عمل اللجان وتحقيق القرارات والتوصيات المتخذة حيث أصبح الانتداب الموجه ضرورة ملحة لتحقيق الأهداف المرسومة.

بطاقة مؤشر الأداء 9-1-3: نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة

رمز المؤشر: 9-1-3

1- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة

تعريف المؤشر: عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: (عدد الزيارات السنوية للموقع/ العدد المستهدف سنويا) * 100

وحدة المؤشر: نسبة مائوية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البيانات الصادرة عن المصالح المعنية

تاريخ توفر المؤشر: آخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشّر: نسبة تتجاوز 70%

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المكلف بإدارة الإعلاميّة.

3- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر 3.1.9: نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة					
الوحدة	انجازات	2024	تقديرات		
	2023		2025	2026	2027
%	113	100	100	100	100

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يلاحظ تسجيل نسبة هامة لزيارة الموقع الرسمي للوزارة والمواقع التابعة له (113%) سنة 2023 راجعة بالأساس الى التحيين الدوري والمستمر لموقع واب الوزارة وكذلك المواقع الفرعية التابعة له على غرار موقع مكتب تأهيل الصناعة وموقع الإجراءات الإدارية لقطاع الصناعة والمناجم والطاقة بالإضافة إلى الخارطة الرقمية للمقاسم الصناعية.

ومن المقدر خلال سنة 2024 أن تستقر النسبة إلى 100% أي بمعدل 106 آلاف زيارة سنوية وذلك لاستقرار عدد الزائرين والمتمثلين بالأساس في أصحاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة، هذا و سيتم رسم هدف جديد ببلوغ 120000 زيارة سنوية للموقع الرسمي للوزارة ابتداءا من سنة 2025 حيث سيتم التركيز على الأهداف التالية:

- دمج الموقع الرسمي للوزارة بموقع قسم الطاقة والمناجم وموقع الإجراءات الإدارية

-التحيين المستمر لنشريات قطاع الطاقة والتقارير حول تطور اهم مؤشرات الميزان الوطني للطاقة

ولتحقيق النسب المؤملة سنوات 2025 و2026 و2027، سيتم الحرص على احداث روابط في مواقع التواصل الاجتماعي في المواضيع المهمة التي تخص مختلف قطاعات الوزارة تحيل مباشرة إلى موقع الوزارة مما سيضاعف من عدد الزيارات.

3 – تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

صعوبة التحكم في نسق الزيارات للموقع رغم مضاعفة الجهود فيما يتعلق باحداث الروابط و القيام بالتحيينات اللازمة ، فالعملية تحتاج أيضا إلى القيام بعمليات اشهارية عن طريق وسائل الاعلام المسموعة والمكتوبة للتعريف بالخدمات التي تقوم الوزارة بتوفيرها عن بعد وعبر موقعها الالكتروني مما يتطلب تخصيص اعتمادات.

بطاقات مؤشرات قيس الأداء للهدف الاستراتيجي9 -2
ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات والحاجيات

بطاقة مؤشر الأداء 9-2-1نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور

رمز المؤشر: 9-2-1

1- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات

تعريف المؤشر :مقارنة بين إنجازات و تقديرات التأجير

طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة

2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: (إنجازات الأجور/التقديرات)*100

وحدة المؤشر :نسبة مائوية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البيانات الصادرة عن المصالح المالية

تاريخ توفر المؤشر : آخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر : 100 % : مدى تطابق التقديرات مقارنة بالإنجازات واضفاء مصداقية على ميزانية التأجير

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المكلف بالإدارة الفرعية للميزانية

3- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر 1.2.9 نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور					
الوحدة	انجازات	2024	تقديرات		
	2023		2025	2026	2027
%	93 ⇩ 95 (*)	100	100	100	100

(*) تعديل نسبة إنجازات سنة 2023 من 93 % تم ادارجها في RAP إلى 95 % حيث تم احتساب الإنجازات مقارنة بالتقديرات باحتساب قانون المالية التعديلي و دون احتساب الاعتمادات التكميلية وذلك توافقا مع النسب الموجودة في جداول الميزانية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نلاحظ بداية انجاز 95 % من تقديرات التأجير و تفسر بالحصول على اعتمادات تكميلية لتغطية النقص الحاصل بسبب خطأ تقني في ترسيم اعتمادات بالزيادة في منظومة "أمد" في برنامج القيادة و المساندة لجزء الطاقة و المناجم عوضا عن برنامج القيادة و المساندة لجزء الصناعة علما وأن كل

جزء تقنيا له هيكل وزاري في منظومة أدب و لا يمكن القيام بالتحويل من جزء إلى جزء ، هذه النسبة ترتفع إلى 97.8 % إذا استثنينا المبلغ المرسم في التأجير بالزيادة، و هي نسبة طيبة راجعة إلى الاستقرار النسبي على مستوى التأجير للوزارة أي غياب العوامل المؤثرة في كتلة الأجور كحالات النقل إضافة إلى ذلك التقدير الدقيق لمختلف المنح المكونة للأجور اعتمادا على المعطيات الأساسية الواردة بالمنظومة الإعلامية المرجعية.

من المتوقع تواصل الاستقرار أو الارتفاع النسبي في نسب الإنجاز سنوات 2025 و2026 و2027 اذ يتم عند التقدير بالتنسيق مع مصالح وزارة المالية ضبط هوامش لأي عناصر مالية متوقعة حرصا على اضفاء الواقعية على التقديرات.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

العناصر الغير متوقعة كثيرة ولا يمكن التنبؤ بها عند التقدير مثل حالات الإلحاق والنقل وكذلك الانتداب عن طريق البرامج الوطنية كبرنامج العائلات المعوزة أو المفروزين أمنيا....

بطاقة مؤشر الأداء 9-2-2: نسبة انجاز مخطط التكوين

رمز المؤشر: 9-2-2

1- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات

تعريف المؤشر :عدد الحلقات التكوينية المنجزة مقارنة بالحلقات التكوينية المبرمجة في مخطط التكوين

طبيعة المؤشر : مؤشر جودة

التفريعات : الوزارة

2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: (عدد الحلقات التكوينية المنجزة /الحلقات التكوينية المبرمجة في مخطط التكوين)*100

وحدة المؤشر : نسبة مائوية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البيانات الصادرة عن الإدارة الفرعية للموارد البشرية

تاريخ توفر المؤشر : آخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر :100 % : متابعة مدى انجاز الحلقات التكوينية المضبوطة في مخطط التكوي

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :المكلف بالإدارة الفرعية للموارد البشرية

3- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر 2.2.9 نسبة انجاز مخطط التكوين					
الوحدة	انجازات	2024	تقديرات		
	2023		2025	2026	2027
%	**28.0**	**25**	**40**	**50**	**60**

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

عملت الوزارة، في إطار تأهيل الموارد البشرية عبر تعزيز وتطوير ودعم التكوين خلال سنة 2024 ، على تنفيذ أكثر ما يمكن من الأنشطة خاصة في الثلاثي الأخير اعتمادا على إطارات الوزارة أساسا عن طريق التكوين الداخلي وذلك بسبب محدودية الاعتمادات المرصودة وضيق الوقت.

ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الإنجاز خلال سنة 2025 حيث تعمل مصالح الموارد البشرية على اعتماد استراتيجيات لدفع نسبة مشاركة أكبر للإطارات والأعوان لتأسيس مبدأ المساواة وتكافئ الفرص بين الجنسين.

ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الإنجاز في السنوات القادمة 2026-2027 حيث سيتم الحرص على ادراج محاور تقنية وخصوصية وفقا للحاجيات القطاعية للوزارة.

وتتبلور هذه الاستراتيجيات خاصة من خلال:

1- الضبط الدقيق للاحتياجات من المعارف والمهارات والتوجهات السلوكية اللازمة
2- التفكير المستمر والمتطور المواكب لمختلف المتغيرات مما يستوجب تطوير حتى دور إدارة التكوين ليشمل التصحيح والتوجيه والادماج ونقل المعارف وتغيير السلوك والاتجاهات
3- التقييم عبر الاستبيانات والمقابلات ومؤشرات الكفاية الإنتاجية..

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- نسبة انجاز مخطط التكوين تخضع إلى عدة عوامل منها ما يمكن توقعه وأخرى صعبة التوقع وبالتالي يمكن أن تتداخل عدة عوامل في التأثير على مؤشر نسبة انجاز مخطط التكوين

- عدم توفر الاعتمادات اللازمة لتغطية كامل برنامج التكوين خاصة أمام ارتفاع أسعار مراكز التكوين.

- تعذر بعض مراكز التكوين عن تقديم الخدمة

- عدم منظومة متابعة وتقييم ومراقبة لضمان الجودة في التكوين

بطاقات مؤشرات قيس الأداء للهدف الاستراتيجي9-3
المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز

بطاقة مؤشر الأداء 9-3-1 :نسبة انجاز الميزانية

رمز المؤشر: 9-3-1

1- الخاصيات العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز

تعريف المؤشر :متابعة دورية طوال السنة لنسبة انجاز ميزانية المهمة و خاصة ميزانية التدخل و الإستثمار

بالمقارنة مع الإعتمادات المرصودة

طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر : (الاعتمادات المنجزة/الاعتمادات المرصودة لمختلف أقسام الميزانية دون دعم المحروقات)*100 مع المتابعة الدورية لتطور النسب

وحدة المؤشر :نسبة مائوية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية "أدب"

تاريخ توفر المؤشر: دوري وآخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 % : العمل على تقليص الفوارق بين التقدير و الإنجاز لاضفاء المصداقية و الواقعية اللازمتين على الميزانية و المشروع السنوي للقدرة على الأداء و الأهداف المبرمجة كذلك تقليص الفوارق في نسب الإنجاز بين فترات السنة المالية

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس برنامج القيادة و المساندة

3- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر 1.3.9 نسبة انجاز الميزانية					
الوحدة	انجازات	2024	تقديرات		
	2023		2025	2026	2027
%	49 (*) 50.79	92.5	100	100	100

(*) تعديل نسبة إنجازات سنة 2023 من 49 % تم ادارجها في RAP إلى 50.79 % حيث تم احتساب الإنجازات مقارنة بالتقديرات باحتساب قانون المالية التعديلي و دون احتساب الاعتمادات التكميلية وذلك توافقا مع النسب الموجودة في جداول الميزانية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يلاحظ تسجيل انخفاض مهم في نسبة انجاز الميزانية سنة 2023 دون دعم المحروقات (50.79%)، وهو متأتي أساسا من صرف 48 % على مستوى تدخلات برنامج الصناعة نتيجة عدم صرف أي مبلغ من الاعتمادات المخصصة لخط اعتماد دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمقدر مع برنامج تكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية بـ: 65 مليون دينار أي 30 % من ميزانية برنامج الصناعة حيث تم صرف الاعتمادات الموجودة في حساب هذا البرنامج و المودعة لدى البنك المركزي التونسي،

كما تفسر النسبة المتوسطة في صرف ميزانية سنة 2023 أيضا بانجاز 24 %من الاعتمادات المرصودة على مستوى تدخلات برنامج الطاقة راجع خاصة إلى انجاز 12.8 مليون دينار على موارد صندوق الانتقال الطاقي من 42 مليون دينار مرصود ويعود ذلك إلى التنقيحات التي سيتم القيام بها و المتعلقة بمراجعة المنح الخاصة بأهم البرامج السنوية التي تقوم بها الوكالة وذلك في إطار ترشيد المنح المسندة من قبل الصندوق وتوجيهها لمستحقيها بغرض التقليص من دعم الدولة

ومن المتوقع سنة 2024 و 2025 والسنوات التالية القيام بالتنقيحات و الإصلاحات اللازمة في مختلف البرامج سواء على مستوى تدخلات القطاع الصناعي أو تدخلات صندوق الانتقال الطاقي وتحقيق نسب انجاز طيبة للميزانية كما يتوقع تحقيق تحسن تدريجي في توزيع النسب بطريقة متوازنة نسبيا على طول السنة المالية بإضفاء الطابع الرسمي للتوفير الدوري لمسؤولي البرامج لجداول متابعة انجاز الميزانية عبر تنظيمها من خلال لوحات قيادة تتم مناقشتها في اجتماعات لجان القيادة المتوقع احداثها سنة 2024.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم إضفاء الطابع الرسمي على اجراء التوفير الدوري لمسؤولي البرامج لجداول متابعة انجاز الميزانية حيث من المنتظر تجاوز هذا الاشكال عبر تنظيمه من خلال لوحات قيادة تتم مناقشتها في

اجتماعات لجان القيادة المتوقع احداثها نهاية سنة 2024 للوقوف أمام جميع عراقيل التنفيذ وإيجاد حلول عملية.

- تحقيق التوازن في نسب انجاز الميزانية خاصة ميزانية الاستثمار والتدخل المتعلق بمشاريع المؤسسات العمومية تحت الإشراف يصطدم بواقع طول الإجراءات الإدارية خاصة في ميدان الشراءات العمومية سواء بالنسبة للوزارة أو المؤسسات إضافة إلى المصادقة على القوائم المالية للمؤسسات في شهر مارس للسنة الموالية للسنة المالية المعنية.

بطاقة مؤشر الأداء 9-3-2 حجم برنامج القيادة و المساندة مقارنة بحجم المهمة

رمز المؤشر: 9-3-2

1- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز

تعريف المؤشر :تطور حجم برنامج القيادة و المساندة

طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة

2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: (كتلة الأجور ونفقات تسيير ونفقات استثمار برنامج القيادة والمساندة / أجور وتسيير استثمار المهمة) *100 (النفقات على مستوى الوزارة)

وحدة المؤشر: نسبة مائوية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البيانات الصادرة عن منظومة "أدب" وميزانية الوزارة

تاريخ توفر المؤشر: آخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 15 %: تطوير قدرة برنامج القيادة والمساندة على التأثير من خلال دعمه نوعيا وليس كميا بالموارد البشرية والتقليص التدريجي من حجمه وتعزيز البرامج القطاعية سواء لوجستيا أو من الموارد البشرية لدعم الدور المحوري للوزارة كهيكل ذو صبغة فنية بالأساس

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس برنامج القيادة والمساندة

3- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر 2.3.9 حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بحجم المهمة					
الوحدة	انجازات	2024	تقديرات		
	2023		2025	2026	2027
%	61.6 ⇩ (*) 45	57.25 ⇩ (*) 43	50	50	50

(*) تم التعديل في طريقة احتساب المؤشر كما أشرنا إلى ذلك في التقرير السنوي للأداء لسنة 2023 ابتداء من سنة 2024 (المشروع السنوي للأداء 2024) حيث تم احتساب نفقات التدخل و الاستثمار إضافة إلى التأجير و التسيير لبرنامج القيادة و المساندة و لكل البرامج على مستوى

الوزارة، وحسابيا تم تسجيل تقلص نسبي في حجم برنامج القيادة و المساندة مقارنة بحجم المهمة (45 % تقديرات سنة 2023 بطريقة حساب المؤشر الجديدة و 43 % في تقديرات 2024) اعتبارا لاحتساب نفقات الاستثمار لبرنامج الصناعة على مستوى الوزارة (تهيئة الأقطاب التكنولوجية و التنموية) و هي عادة ذات مبالغ كبيرة نسبيا.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يلاحظ عامة نسبة مائوية كبيرة تخص حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بحجم المهمة لسنة 2023 (تأجيرا وتسييرا وتدخلا واستثمارا على مستوى الوزارة) حيث يتجه العمل خلال السنوات القادمة إلى التقليص التدريجي في حجم البرنامج وذلك اعتبارا للطبيعة الفنية للوزارة مع الدعم النوعي للبرنامج لمزيد تعزيز نجاعته، يشار في هذا الإطار إلى أنه لم يتم اتخاذ بعد إجراءات عملية للتقليص في حجم البرنامج حيث يتوقع البدء في ذلك مع احداث لجنة القيادة... ويتجه العمل إلى:

- الدعم النوعي لبرنامج القيادة والمساندة من خلال سد الشغورات بالإطارات الكفأة.

- وضع خطة متوسطة وطويلة المدى للتقليص من حجم برنامج القيادة والمساندة وتعزيز البرامج القطاعية سواء لوجستيا أو من الموارد البشرية لدعم الدور المحوري للوزارة كهيكل ذو صبغة فنية بالأساس.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

القيام باجراء التوزيع البرامجي للنفقات بغرض التقليص من حجم برنامج القيادة و المساندة ، ينطوي على الكثير من الصعوبات و التعقيدات المصاحبة خاصة في ظل غياب تقسييم فيزيائي للبرامج و في كل الأحوال وإلى حين ادراج المحاسبة التحليلية صلب تصرف الوزارة ، فإن محافظة برنامج القيادة و المساندة على جميع نفقات التسيير و الاستثمار المشتركة يستجيب لواقع الحال حيث أن البرنامج يتصرف فعليا في جميع هذه النفقات كما أن نشاطي "التصرف في الموارد البشرية" و "الخدمات اللوجستية" صلب البرنامج يخصان منطقيا على التوالي جميع نفقات التسيير الخاصة بجميع الأعوان و النفقات اللوجستية لكامل الوزارة.

بطاقة تقديم المؤشر9-3-3 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان

رمز المؤشر: 9-3-3

1- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز

تعريف المؤشر : متابعة تطور الكلفة في اتجاه تقليصها التدريجي عبر ترشيد الاستهلاك و الصيانة و مختلف النفقات المكونة للتسيير مع التحكم في عدد الأعوان

طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة

2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: نفقات التسيير/عدد الأعوان

وحدة المؤشر : كلفة

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البيانات الصادرة عن منظومة "أدب"+الإدارة الفرعية للموارد البشرية

تاريخ توفر المؤشر : آخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر : كلفة معقولة تتناسب وحجم الوزارة ويتم متابعة تطورها في اتجاه تقليصها التدريجي عبر ترشيد الاستهلاك و الصيانة و مختلف النفقات المكونة للتسيير مع التحكم في عدد الأعوان

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :رئيس برنامج القيادة و المساندة

3- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر 3.3.9 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان					
الوحدة	انجازات	2024	تقديرات		
	2023		2025	2026	2027
الف دينار	4.9 ⇩ 12.54	6.25 ⇩ 13.49	14.83	15.5	16.22

(*) تم التعديل ابتداء من سنة 2024 في طريقة احتساب المؤشر (المشروع السنوي للأداء 2024) حيث تم احتساب نفقات الأكرية ضمن كلفة التسيير وحسابيا سيتم تسجيل ارتفاع في كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان (12.54 % إنجازات 2023 بطريقة حساب المؤشر الجديدة و

13.49 % كتقديرات 2024) حيث سيتم النظر ضمن متابعة تطور المؤشر ككل في مسألة الكراء و مبلغه و نسبة تطوره و جدواه و مدى انعكاسه و تأثيره في الكلفة وهي مسألة تحتاج إلى الدراسة على المدى المتوسط.

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يلاحظ عامة استقرارا في كلفة التسيير للعون سنتي 2023 و2024 ويفسر ذلك بالاستقرار في وضعية الوزارة ونتيجة لتطبيق سياسة لترشيد الاستهلاك من المواد والتجهيزات الضرورية لسير العمل الإداري وترشيد مختلف نفقات الصيانة وتحديد وزارة المالية لسقف الاعتمادات.

هذا ويتوقع ارتفاعا نسبيا في كلفة التسيير للعون سنة 2025 و2026 و2027 وذلك قصد سد الحاجيات الحقيقية للوزارة بسبب عدم التوازن المسجل في التصرف اللوجستي في الأعوام السابقة مع مواصلة توفير عوامل حسن ترشيد الاستهلاك من المواد والتجهيزات الضرورية لسير العمل الإداري ومختلف نفقات الصيانة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

الاعتمادات المرصودة لتغطية حاجيات التسيير لا تمكن من تحقيق الحاجيات الأساسية لحسن تسيير مختلف مصالح الوزارة ويقع اللجوء في آخر كل سنة إلى اعتمادات تكميلية رغم تحديات الوزارة لترشيد النفقات ، كما ان عدد الأعوان من سنة إلى أخرى غير مستقر وبالتالي متابعة المؤشر قد لا يعكس الكلفة الحقيقية للعون.

بطاقات الفاعلين العموميين

بطاقات الفاعلين العموميين

المتدخلة في برنامج الطاقة

بطـاقة عدد1: الشركة التونسية للكهرباء والغاز

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** إنتاج الكهرباء ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز
2. **مرجع الإحداث :**مرسوم بتاريخ 3أفريل1962
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):**

مارس 2024

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:**إنتاج الكهرباء ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز
2. **الأهداف الإستراتيجية:**تحديد الأهداف الخاصة بالفاعل العمومي والتي تندرج في إطار مساهمته في تحقيق أداء السياسة العمومية
3. **تدخلات الفاعل العمومي**:

- **تلبية الطلب على الكهرباء :**

- محطة الدورة المزدوجة:توقيع العقد مرتبط بالقرار النهائي لتمويل المشروع

- محطة فولطا ضوئية بني مهيرة 50 ميغاواط : :توقيع العقد مرتبط بالقرار النهائي لتمويل المشروع

- محطة هوائية بطباقة :توقيع العقد مرتبط بالقرار النهائي لتمويلالمشروع

- إنجاز بقية المخطط الثاني عشر و المخطط الفاصل لنقل الكهرباء : مرتبط بحل الإشكال مع المقاول EFFACEC

- إنجاز المخطط الثالث عشر لنقل الكهرباء :

المحطات الكلاسيكية : مرتبط بحل الإشكال مع المقاول kalpataru

خطوط هوائية ذات جهد عالي : أواخر 2025

كوابل تحت أرضية ذات جهد عالي: مرتبط بإنجاز المحطات المصفحة

القيادة و التحكم عن بعد و المحولات : أواخر 2025

المحطات المصفحة : تم توقيع العقدين موفى 2023 و في طور الدراسات

- ربط مراكز الإنتاج الفولطاضوئية بنظام اللزمات ومحطة تحلية مياه البحر بصفاقس بشبكة نقل الكهرباء :

خطوط هوائية ذات جهد عالي :أواخر 2024

المحطات الكلاسيكية :أواخر 2026

- تقوية الشبكة شمال –جنوب : أواخر 2026

- الربط بين تونس وإيطاليا (ELMED) :أواخر 2027

تم إصدار طلب العروض بالنسبة لمحطات التحويل تيار مستمر/تيار متردد و الكابل البحري و في إنتظار مصادقة الممول لإصدار طلب عروض الخطوط الهوائية و المحطة المصفحة .

- ربط حوالي 100000 منخرط جديد بالشبكة خلال سنة 2023.

- **تلبية الطلب على الغاز :**

- إنجاز أنبوب الغاز تونس- باجة - الدهماني: أواخر 2025

- إنجاز أنبوب الغاز تطاوين :أواخر 2025

- انجاز أنبوب الغاز مروج -مساكن :أواخر 2026

- انجاز أنبوب الغاز تونس – بنزرت (القسط الثاني) :أواخر 2025

- تزويد المعتمديات بالغاز الطبيعي

بسيدبوزيد،لسود ، جلمة ، سبيطلة و حاجب العيون ، مناطق بلدية بولاية بنزرت (مبطوح - خروبة و المناطق البلدية المجاورة) ، جهة الشمال الغربى: أواخر 2025

جهة سليانة ،جهة قبلي – دوز -قلعى: أواخر 2026

- ربط حوالي 32789منخرط جديد بشبكة الغاز سنويّا.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

ملاحظة: ترفق بالمشروع السنوي للأداء فقط بطاقات الفاعلين العموميين ذوي المساهمة الهامة والمباشرة في تحقيق أداء البرنامج

IV- بطـاقة عدد2 :الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي**: تنفيذ سياسة الدولة في ميدان التحكم في الطاقة بدراسة وتصوّر وتنسيق البرامج وذلك في مجالي ترشيد استهلاك الطاقة والطّاقات المتجدّدة.
2. **مرجع الإحداث:**أحدثت الوكالة بموجب القانون عدد72لسنة2004المؤرّخ في2أوت2004والمتعلّق بالتّحكّم في الطّاقة وعوّضت وكالة التّحكّم في الطاقة المحدثة بمقتضى المرسوم عدد8لسنة1985المؤرّخ في14سبتمبر1985
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):**

سنة2006

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية:

الإنتقال إلى منوالٍ طاقي جديد يرتكز بالأساس على تنويع مصادر الطاقة والإستغلال الأمثل للمصادر المتجددة وإمكانات الإقتصاد في الطاقة المتاحة.

2. الأهداف الإستراتيجية:

- ✓ بلوغ مساهمة الطاقات المتجددة من إجمالي انتاج الكهرباء نسبة 35 % في أفق سنة 2030.
- ✓ تخفيض الطلب على الطاقة الأولية بنسبة 30 % بحلول سنة 2030 مقارنة بمستويات سنة 2010.

✓ خفض كثافة الكربون بنسبة 41 % بحلول سنة 2030 مقارنة بمستويات سنة 2010.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

يتم تنفيذ سياسة التحكم في الطاقة في تونس عبر آليات مندمجة ومتكاملة تتلخص في ما يلي:

أ- البرامج المؤسساتية:

- التدقيق الطاقي الإجباري والدوري في قطاعات الصناعة والنقل والبناءات
- التقنين الحراري للبناءاتالمعدة للمكاتب والمعدة للسكن الجماعي.
- برنامج التصنيف الطاقي للأجهزة الكهرومنزلية
- برنامج التقنين الحراري للبناءات

ب- البرامج الخصوصية

- النهوض بالتوليد المؤتلف للطاقة
- برنامج "تطبيقآلية تعديل الكربون الحدودية -MACF "
- النهوض بالسخانات الشمسية في قطاعي السكن والمهن الصغرى من خلال برنامج بروسول PROSOL -
- النهوض بالسخانات الشمسية في قطاعي الخدمات والصناعة – بروسول – PROSOL
- انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في التطبيقات غير المرتبطة بالشبكة
- النهوض بالعزل الحراري للأسطح من خلال برنامج PROMOISOL

- تجهيز المؤسسات العمومية بمحطات شمسية فولطاضوئية للإنتاج الذاتي للكهرباء وانجاز عمليات للنجاعة الطاقية مما يمكّن هذه المؤسسات من خفض الطلب على الطاقة وترشيد النفقات من خلل برنامج TEEP-
- مشروع شبكة المدارس المتوسطية للطاقة الذكية (ESMES)
- مشروع تطوير سوق الإنارة التونسي إلى تقنيات ذات كفاءة طاقية عالية
- برنامج التبريد الأخضر التونسي
- برنامج النجاعة الطاقية في المباني
- برنامج النهوض بالسياقة الاقتصادية والصيانة الوقائية

ج-البرامج الوطنية

- برنامج النهوض بالمباني الشمسية – بروسول إلاك الاجتماعي والذي يهدف التقليص دعم الدولة لفاتورة الكهرباء مع ضمان ولوج كافة الفئات الإجتماعية التي تستهلك أقلّ من 1200كيلواط ساعة في السّنة والذي يبلغ عددهم 1.12 مليون عائلة والتي تنتفع بدعم الدولة للطاقة الكهربائية بقرابة 80% من كلفة الكهرباء.
- برنامج بروسول الاك الاقتصادي والذي يشمل الأسر التي تستهلك بين 1200 و1800ك.و.س في السنة (100 و 150 ك.و.س/شهر). والمقدر عددهم بحوالي 750 ألف عائلة.

- برنامج تحالف البلديات من أجل الانتقال الطاقي – ACTE والذي يهدف الى تفعيل دور البلديّات في المجهود الوطني للتحكم في الطاقة ومساعدتها على ضبط وتنفيذ إستراتيجيات محليةللانتقال الطاقي
- المشروع النموذجي للتحكم في الطاقة بالمساجد بولاية توزر
- البرنامج الثلاثي للتوعية والتحسيس والاتصال في مجال التحكم في الطاقة
- المشروع النموذجي لتجديد شبكة التنوير العمومي ببلدية توزر
- البرنامج الوطني لاستبدال 4 مليون فانوس متوهّج بفوانيس مقتصدة للطّاقة – –PROMOLED
- البرنامج الوطني لتجهيز المسابح البلدية بمحطات شمسية لتسخين المياه
- البرنامج الوطني للتنقلات الكهربائية

د– البرامج الاستراتيجية:

- برنامج تنمية استعمال السيارات الكهربائية :يهدف هذا البرنامج إلى تقليل استهلاك الطاقة في قطاع النقل والتقليص من تبعاته للمنتجات البترولية والحدّ من تأثيراته على البيئة

برنامج النهوض بشبكات تبريد وتسخين المناطق District Energy والذي يهدف الى تطوير والنهوض بشبكات تبريد وتسخين المناطق إلى الرفع من النجاعة الطاقية لمنظومة تبريد وتسخين المباني والتخفيض من الطلب على القدرة الكهربائية في أوقات الذروة إضافة إلى الضغط على كلفة الاستثمار والصيانة لأجهزة التبريد والتسخين

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

البيان	إنجازات 2023	2024	التقديرات 2025	2026	2027
ميزانية التصرف:	7928	8496	10183	10437	10697
منها:					
- منحة بعنوان التأجير	6605	7432	8692	8955	9400
- منحة بعنوان التسيير	1323(*)	1417(**)	1703	1861	1880
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:نفقات التدخلات (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	850	1590(***)	2072	2500	2500
برنامج الانتقال الطاقي بالمؤسسات العمومية		60000	115600	19190	
المنح والمساعدات المالية التي يمنحها صندوق الانتقال الطاقي	12690	52000	89724	100749	95592
المجموع					

ملاحظة :ترفق بالمشروع السنوي للأداء فقط بطاقات الفاعلين العموميين ذوي المساهمة الهامة والمباشرة في تحقيق أداء البرنامج

(*) منها موارد ذاتية بقيمة 315 ألف دينار بعنوان سنة 2023

(**)تهم هذه الإعتمادات المنحة المسندة لتمويل نفقات التسيير لسنة 2024 بالإضافة إلى 125 ألف دينار من مواردها الذاتية

(***) منها 300 ألف دينار موارد متوفرة لدى الوكالة

بطـاقة عدد 3 :الشركة التونسية لتكرير النفط

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** طبقا للأمر عدد 467 بتاريخ 11 ماي 1977و المتعلّق بالتنظيم الإداري والمالي للشركة التونسية لصناعات التكرير فإن مهمة الشركة تتمثل خصوصا في:

- تكرير النفط الخام و إنتاج المواد البترولية قصد تلبية حاجيات السوق الداخلية.
- بيع المواد البترولية المنتجة إلى شركات التوزيع الداخلية و تصدير المنتجات الغير قابلة للتسويق محليا.
- القيام بكل العمليات المتعلقة بالجوانب الصناعية، التجارية، المالية، العقارية أو غير العقارية و التي ترتبط و لو بصفة غير مباشرة بالموضوع الأصلي للشركة.

كما وقع تكليف الشركة التونسية لصناعات التكرير منذ 30 جوان 1999 بمهمة توريد و تسويق المواد البترولية الموجهة لتغطية الفارق بين حاجيات السوق الداخلية و إنتاج الشركة من نشاط التكرير.

2. **مرجع الإحداث:** القانون عدد 11 لسنة 1960 المؤرخ في 26جويلية1960.

3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):**

إمضاء عقد تحسين الأداء للشركة للفترة 2016-2020 بين الدولة التونسيّة ممثّلة في وزارة

الطاقة و المناجم و الطاقات المتجدّدة و الشركة التونسيّة لصناعات التكرير بتاريخ 2 جوان 2017.

II- الإستراتيجية والأهداف:

1-1 الإستراتيجية

1-2 تأمين تزويد السوق التونسية بالمواد البترولية.

1-2- إنجاز برنامج استثمار لصيانة و تأهيل وسائل الإنتاج قصد تحسين المردودية, كما سيشمل هذا البرنامج تدعيم طاقة الخزن و تأمين السلامة و المحيط البيئي و تحسين مواصفات بعض المواد البترولية (على غرار البنزين و الغازوال) حتى تتطابق مع المواصفات العالمية و ذلك بالحدّ من نسبة الكبريت و البنزان.

1-3- تأهيل الوسائل و الإمكانات اللوجستية لتحسين منظومة التزويد: صيانة طاقات الخزن، تطوير شبكة النقل و تنويع المصادر.

1-4- تجهيز و تأهيل الميناء البترولي ببنزرت حتّى يتمكّن من ضمان إرساء بواخر النفط و المواد البترولية كبيرة الحجم قبالة الشاطئ.

1-5- ملائمة طاقة الخزن للمواد البترولية مع مستوى الإستهلاك و متطلبات المخزون الإحتياطي.

1-6- إنجاز طاقة تخزين لغاز البترول المسيل وفقا لمعايير العالمية للسلامة.

7-1-تأهيل طاقة التخزين و التفريغ بالموانئ البترولية على كامل تراب الجمهورية و تحسين مردوديتها للمساهمة في الحدّ من كلفة التزويد.

4. الأهداف الإستراتيجية: تتجسّم مساهمة الشركة التونسية لصناعات التكرير بصفة مباشرة في تحقيق أهداف البرنامج الوطني لقطاع الطاقة لتشمل التوجهات التالية:

2-1-الترفيع في طاقة تكرير المصفاة وتحسين اداءها عبر تعزيز وتعصير وحدات الإنتاج إلى مستوى يمكّن من تأمين الحد الأدنى من حاجيات البلاد من المواد البترولية،

2-2-تدعيم طاقة الخزن بالمصفاة.

2-3-ضمان جودة المواد البترولية المنتجة بالمصفاة قصد مطابقتها للمواصفات.

2-4-تأمين تزويد السوق التونسية قصد تلبية حاجياتها من المواد البترولية.

2-5-توفير شروط السلامة و المحافظة على البيئة.

2-6-إنجاز طاقة تخزين لغاز البترول المسيل بالمصفاة وفقا للمعايير العالمية للسلامة.

كما ستساهم الشركة بصفة غير مباشرة في تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تجهيز ميناء بنزرت بعوامة لتمكين إرساء بواخر النفط كبيرة الحجم.
- ✓ تأهيل الموانئ و تحسين مرد وديتها للمساهمة في الحد من كلفة التزويد.

- ✓ تأهيل الوسائل و الإمكانات اللوجستية لتحسين منظومة التزويد على النطاق الوطني.
- ✓ التغطية ضد مخاطر تقلبات أسعار المواد البترولية بالأسواق الأسعار العالمية و كذلك تقلّبات سعر الصرف.

5. تدخلات الفاعل العمومي:

1.3 أهمّ المشاريع التي تمّ إنجازها

- ضمان استمراريّة تشغيل وحدات الإنتاج عبر استبدال عمود وحدة التقطير الجوي الحالي.تمّ انجاز المشروع و دخل حيز الاستغلال سنة 2019.
- بناء خزانات لمادة غاز البترول المسال طبقا لمواصفات السلامة (sous–talus) و ذلك بطاقة تناهز الستة آلاف متر مكعّب. تمّ انجاز المشروع و دخل حيز الاستغلال سنة 2021.

2.3 مشاريع في طور الإنجاز

- تأهيل وحدة الإنتاج الحاليّة (التقطير الجوي Topping) لتشمل الرفع في طاقة الإنتاج، تحسين المردوديّة، تحسين الأداء الطاقي، مطابقة مواصفات الجودة والمواصفات البيئيّة وتحسين طريقة سير وحدات الإنتاج عبر التحكّم الآلي عن بعد في قيادتها (مرحلة ثانية في طور الإنجاز علما أنّ المشروع يتجزؤ على ثلاث مراحل)

- تدعيم طاقة التخزين بالمصفاة عبر إنشاء خزانات جديدة وتجسيم برنامج صيانة دوري للخزانات الحاليّة.
- إنشاء وحدة معالجة معالجة الزيوت بالمصفاة في نطاق تطهير بحيرة بنزرت مموّل من طرف البنك الأوروبي للاستثمار (انطلقت الاشغال سنة 2022)
- إنشاء وحدة معالجة غاز البترول المسال بالمصفاة في نطاق تطهير بحيرة بنزرت (تمّ اعلان طلب عروض في الغرض)

3.3 مشاريع مبرمجة للانجاز

- مشروع تعصير وحدة التهذيب الحفزي باستبدال المعدّات القديمة التي لم تعد تستجيب لمتطلّبات الانتاج والسلامة الضروريّة للاستغلال مع تحسين الأداء للرّفع من القدرة الإنتاجيّة.
- انشاء وحدة جديدة لإزالة الكبريت من الغازوال المنتج بالمصفاة لإنتاج مواد الوقود بمواصفات أوروبية.
- انشاء وحدة الأزمرة الجديدة لإنتاج مواد الوقود بمواصفات أوروبية.
- توفير المرافق الضرورية لتلبية أهداف المشاريع المستقبلية المزمع تنفيذها
- مواصلة مشاريع صيانة وتأهيل وتوسعة مستودع خزن المواد البترولية

1. الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدىالمتوسط (2024-2026):

البيان	إنجازات 2023	2024	التقديرات		
			2025	2026	2027
ميزانية التصرف:	8421	9774	11507	–	–
منها: – منحة بعنوان التأجير – منحة بعنوان التسيير					
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	11	7236	272 474	804 040	*
المجموع	**8434**	**17010**	**283981**	**804 040**	*

ملاحظة :ترفق بالمشروع السنوي للأداء فقط بطاقات الفاعلين العموميين ذوي المساهمة الهامة والمباشرة في تحقيق أداء البرنامج

بطاقات الفاعلين العموميين

المتدخلة في برنامج الصناعة

بطاقة عدد 1: المجلس الوطني للاعتماد

I- التعريف

1- النشاط الرئيسي: اعتماد هياكل تقييم المطابقة

2- مرجع الإحداث: -قانون عدد 92-2005 بتاريخ 03 أكتوبر2005

- قانون عدد 38-2019 بتاريخ 30 أفريل 2019

3- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسّة: -

II- الاستراتيجية والأهداف

1. الاستراتيجية العامة:

- تعزيز قدرات المجلس الوطني للاعتماد للحفاظ على معدل النمو الحالي للنشاط
- توسيع نشاط المجلس الوطني للاعتماد ليشمل اعتماد هياكل تقييم المطابقة وفقًا للمعايير الدولية التالية:
  - ISO/IEC 17065
  - ISO/IEC 17024
  - ISO/IEC 17043
  - ISO/IEC 17034
- الحفاظ على الاعتراف الدولي للمجلس
- إشعاع المجلس الوطني للاعتماد على المستوى الوطني والإقليمي والدولي
- تحقيق الاستقلالية المالية

2. الأهداف الاستراتيجية: تطوير نظام الجودة بهياكل تقييم المطابقة المتحصلة على الاعتماد.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

- الحفاظ على معدل نمو أنشطة المجلس الوطني للاعتماد وتحسينها
- القيام بخدمات التدريب لهياكل تقييم المطابقة لمعايير الاعتماد
- توسيع مجال الاعتراف الدولي للمجلس الوطني للاعتماد ليشمل اعتماد هياكل التصديق على نظم إدارة الصحة والسلامة المهنية
- جعل تقييم النظراء المبرمج لسنة 2022 من قبل المنظمة الأوروبية للاعتماد نجاحا يتم إثره توسيع مجال الاعتراف الدولي للمجلس الوطني للاعتماد ليشمل هيئات الاشهاد بمطابقة المنتج

حسب المواصفة الدولية ISO / IEC 17065 والمختبرات الطبية حسب المواصفة الدولية ISO 15189

- الحفاظ على قيم المجلس الوطني للاعتماد من استقلالية ونزاهة وحفاظ على السرية والشفافية
- توفير ظروف عمل تشجع على تحسين الجودة
- تعزيز جاذبية المجلس الوطني للاعتماد على المستوى الوطني والإقليمي والدولي
- ترشيد نفقات المجلس الوطني للاعتماد وزيادة دخله

III- الميزانية على المدى المتوسط

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027) :

البيان	إنجازات 2023	2024	التقديرات		
			2025	2026	2027
ميزانية التصرف:	**562**	**780**	**800**	**850**	**900**
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير	562 0	780 0	800 0	850 0	900 0
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	0	600	750	400	400
المجموع	**562**	**1380**	**1550**	**1250**	**1300**

بطاقة عدد 2: المخبر المركزي للتحاليل والتجارب

I. التعريف

1) النشاط الرئيسي:

تبعا لقانون إحداثه يقوم المخبر المركزي للتحاليل والتجارب بالمهام الآتية:

- البحوث والدراسات والتحاليل والتجارب الكيميائية والفيزيائية والكهربائية والإلكترونية والعديد من التجارب الأخرى التي من شأنها تنمية الصناعة ومراقبة الجودة وتطبيق القوانين ذات الصلة،
- مراقبة الجودة بصفة عامة ومطابقة المنتجات للمواصفات سواء للتوريد أو التصدير.
- مقاومة الغش في تجارة البضائع والمواد الفلاحية والصناعية.
- اختبار المواد والمنتوجات بطلب من المحاكم والقطاع العمومي والخواص.
- المراقبة والتجارب بالطرق الهدامة والغير الهدامة للتجهيزات والمواد المختلفة.
- تعيير التجهيزات المختلفة والخزانات ومراقبة العدادات وكل العمليات المتعلقة بالمترولوجيا الصناعية والقانونية.
- القيام بالمراقبة الرسمية في إطار قرار السيد وزير الصناعة والطاقة المؤرخ في 22 فيفري 2000.
- صهر ومحص الذهب بالإضافة إلى اختبار المعادن الثمينة.

2) مرجع الإحداث: تم احداثها بمقتضي القانون عدد 88-24 المؤرخ في 14 افريل 1988 قرار مؤرخ في 25 أكتوبر 1991 متعلق بترتيب المخبر المركزي للتحاليل والتجارب بالصنف (ب).

3) تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي:

II. الاستراتيجية والأهداف

1) الاستراتيجية العامة: تطوير منظومة البنية التحية للجودة ومراقبة السوق والمساهمة في تطوير الصادرات الصناعية.

2) الأهداف الاستراتيجية: دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي من خلال تطوير جودة المنتجات والتصدير.

3) تدخلات الفاعل العمومي:

- تدعيم القدرات التحليلية للمخبر وذلك بإدخال تحاليل وقياسات جديدة.
- تطوير منظومة الجودة والاعتماد بالمخبر المركزي وذلك برفع عدد المخابر والتحاليل المعتمدة.
- تطوير رقم معاملات المخبر المركزي للتحاليل والتجارب وزيادة حجم نشاطه للمحافظة على توازنه المالي.

III- الميزانيّة على المدى المتوسط

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026) :

البيان	إنجازات 2023	2024	التقديرات		
			2025	2026	2027
ميزانية التصرف:	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	490	1900	17882	7300	9500
المجموع	**490**	**1900**	**17882**	**7300**	**9500**

بطاقة عدد 3: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد

I. التعريف

1-النشاط الرئيسي: النهوض بالقطاع الصناعي والخدمات المتعلقة به

2-مرجع الإحداث: قانون عدد 38 لسنة 1991

3-تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد: سنة 2013

II. الاستراتيجية والأهداف

1- الاستراتيجية العامة: توفير المناخ الملائم لدعم مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية والنهوض بالجهات الداخلية

2- الأهداف الاستراتيجية:

-الحرص على تشخيص إمكانيات الاستثمار بالجهات وتوظيفها التوظيف الأمثل في دفع نسق الاستثمار وإحداث مواطن الشغل

-تكثيف المساعدة للباعثين والقيام بدراسة مشاريعهم ومتابعة إنجازها وإسنادهم امتيازات مالية.

-دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية

3- تدخلات الفاعل العمومي:

- الرفع من نسق احداث المؤسسات ودفع التنمية الجهوية.
- الترويج للقطاعات الصناعية.

III.الميزانيّة على المدى المتوسط

-1

تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

البيان	إنجازات 2023	2024	التقديرات		
			2025	2026	2027
ميزانية التصرف:	**14248**	**14520**	**14830**	**17400**	**18300**

منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير	13098 1150	13290 1230	12830 2000	14800 2600	15600 2700
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالى وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	4600 22371	4655 25000	3980 25000	5695 37500	5817 37500
المجموع	**41219**	**44175**	**43810**	**60595**	**61617**

بطاقة عدد 4: الوكالة العقارية الصناعية

I. التعريف

1. النشاط الرئيسي: بعث وتهيئة مناطق صناعية مجهّزة بالمستلزمات الضرورية لإقامة المشاريع الصناعية، بناء محلات صناعية تستجيب لحاجيات المستثمرين التونسيين والأجانب.

2. مرجع الإحداث: القانون عدد21 لسنة 1973 المؤرخ في 14 أفريل 1973 والقانون عدد 37 لسنة 1991 المؤرخ في 8 جوان 1991 الذي وقع تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 31 لسنة 1997 مؤرخ في 20 ماي 1997 والقانون عدد 34 لسنة 2009 المؤرخ في 23 جوان 2009.

3-آخر عقد برنامج: 2010-2011

II. الاستراتيجية والأهداف

1. الاستراتيجية العامة: تعزيز النسيج الصناعي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتونس

2. الأهداف الاستراتيجية: مساهمة مباشرة في تطوير البنية التحتية الصناعية وبالتالي استقطاب المستثمرين.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

- تعزيز النسيج الصناعي من خلال بعث مناطق صناعية جديدة،
- توفير بنية تحتيّة ذات جودة تستجيب إلى المواصفات الدّوليّة،
- تحسين نوعيّة الحياة بالمناطق الصناعيّة.

III. الميزانية على المدى المتوسط:

- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2023	2024	التقديرات		
			2025	2026	2027
ميزانية التصرف:	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	5000	5000	5000	9702	10000
المجموع	**5000**	**5000**	**5000**	**9702**	**10000**

بطاقة عدد 5: مجمع صناعات المصبرات الغذائية

I. التعريف

1-النشاط الرئيسي: النهوض بصناعات المصبرات الغذائية

2-مرجع الإحداث: قانون عدد 29 المؤرخ في 24 جويلية 1965

II. الاستراتيجية والأهداف

1-الإستراتجيّة العامة:

النهوض بصناعات المصبرات الغذائية في إطار منظومات فلاحية غذائية متكاملة وناجعة اقتصاديا.

2-الأهداف الاستراتيجية:

- تشجيع منتجي ومحولي ومروجي المنتجات الفلاحية على العمل بعقود الإنتاج،
- تيسير التشاور بين المهنيين والإدارة لضبط أهداف مختلف المنظومات،
- المساهمة في تعديل السوق باعتماد مختلف الآليات الملائمة وبالتعاون والتنسيق مع الهياكل المهنية والإدارة المعنية،
- المساهمة في النهوض بالتصدير بالتعاون وبالتنسيق مع الهياكل المهنية والإدارة المعنية،
- المساهمة في القيام بالبحوث التطبيقية ونشرها لفائدة المهنيين،
- تشجيع منتجي ومحولي ومروجي المنتجات الفلاحية على العمل بعقود الإنتاج،

3-تدخلات الفاعل العمومي:

- تنظيم مواسم إنتاج وتحويل وتصدير المنتجات الفلاحية المعدّة للتصنيع عبر برمجة الإنتاج في إطار عقود وتأهيل مراكز التجميع وإرساء نظام خلاص حسب الجودة.
- تجميع وتحليل وتوثيق المعطيات وإرساء بنوك للمعلومات متصلة بالقطاعات موضوع تدخلها والقيام بالدراسات حول واقع وآفاق تلك القطاعات وطنيا ودوليا.

III. الميزانية على المدى المتوسط:

-تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2005-2027):

البيان	إنجازات 2023	2024	التقديرات		
			2025	2026	2027
ميزانية التصرف:	**1351**	**1905**	**1945**	**2007**	**2048**
منها:					
- منحة بعنوان التأجير	971	1465	1645	1567	1608
- منحة بعنوان التسيير	380	440	300	440	440
ميزانيّة الاستثمار أو التجهيز:	0	300	300	150	100
المجموع	**1479**	**2205**	**2245**	**2157**	**2148**

بطاقة عدد 6: المراكز الفنية القطاعية

I. التعريف

1) النشاط الرئيسي: تقديم خدمات الإحاطة الفنية والتكوين والتحاليل والتجارب لفائدة مؤسسات القطاعات الصناعة حسب النشاط
2) مرجع الإحداث: القانون عدد 123 المؤرخ في 13 مارس 1994
3) تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسّة: (2007-2009)

II. الاستراتيجية والأهداف

1) الاستراتيجية العامة: الإحاطة والمساندة لفائدة المؤسسات الصناعية في مجالات تقنية دقيقة ذات قيمة مضافة عالية
2) الأهداف الاستراتيجية: المساهمة في النهوض بقطاع الصناعة
3) تدخلات المراكز: معاضدة مجهودات الدولة في مراقبة السوق والإحاطة بالمؤسسات خاصة في المجالات التالية:
   - تطوير جودة منتوجاتها وإنتاجيتها.
   - تطوير قدراتها التنافسية.
   - مساندتها لتطوير صادراتها.

III- الميزانية على المدى المتوسط

-تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

البيان	إنجازات 2023	2024	التقديرات		
			2025	2026	2027
ميزانية التصرف:	**11431**	**14400**	**15247**	**19258**	**20207**
منها:					
- منحة بعنوان التأجير	11431	14440	15247	19258	20207
- منحة بعنوان التسيير	0	0	0	0	0

ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	4413	10644	21658	11890	13000
المجموع	**15844**	**25084**	**36905**	**31148**	**33207**

بطاقات الفاعلين العموميين

المتدخلة في برنامج المناجم

بطاقة عدد1 : الديوان الوطني للمناجم

I– التعريف :

1. النشاط الرئيسي : التخريط الجيولوجي والتحري المعدني.

2. مرجع الإحداث : المرسوم عدد 9 المؤرخ في 3 أفريل 1962 والمصادق عليه بمقتضى القانون عدد 17 المؤرخ في 24 ماي 1962.

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة:

- عقد أهداف الفترة الممتدة بين 2010-2011

II– الاستراتيجية والأهداف :

1. الإستراتيجية العامة:

2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** مباشرة

3.**أهمّ الأولويات والأهداف:**أهم الأهداف الخاصة بالديوان الوطني للمناجم:

- ❖ تمكين البلاد من بنية جيولوجيّة أساسيّة وضروريّة لتوفير المعلومة التّي تهمّ سطح الأرض وخباياها ووضعها على ذمّة المتدخّلين في ميدان علوم الارض،
- ❖ جرد واستكشاف وإبراز إمكانات التّراب التّونسي من موادّ معدنيّة وشبه معدنيّة وموادّ إنشائيّة وأحجار صناعيّة وغيرها،
- ❖ تحفيز الاستثمار والمساعدة على بعث المشاريع في الجهات في مجال الموادّ الانشائيّة والأحجار الصّناعيّة بالتّعاون مع دواوين التّنمية ووكالة النّهوض بالصّناعة وغيرهم،
- ❖ تثمين التراث الجيولوجي والمساهمة في السياحة البديلة.

يقابلها كأهداف ضمن برنامج "المناجم":

- الهدف 2: تشجيع بعث المشاريع المنجمية.

III– الميزانية :

تقديم عام لتقديرات ميزانية الديوان الوطني للمناجم للسنة المالية 2025

بيان النفقات	التقديرات (أ.د)
1- نفقات التأجير	6250
2- نفقات التسيير العامة	1165
3- نفقات الاستثمار	2450
4- موارد ذاتية	200
المجموع	**10065**

بطاقة عدد2 : شركة فسفاط قفصة

I – التعريف

1. **النشاط الرئيسي :** استغلال وتصنيع وترويج الفسفاط ومشتقاته
2. **مرجع الإحداث :** القانون عدد 09 لسنة 1989 المؤرخ في 01 فيفري 1989
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة**: سنة 2010

II – الاستراتيجية والاهداف :

1.الإستراتيجية العامة :

لا ينبغي أن يقتصر مشروع ميزانية سنة 2023 على مجرد توفير الموارد المالية و إنما هي فرصة للوقوف على التوجهات العامة للشركة ومدى توافقها مع الأهداف المرسومة مسبقا والمتمثلة أساسا في :

- مواصلة تأهيل جهاز الإنتاج وإنجاز المشاريع الكفيلة بمزيد التحكم في استهلاك الطاقة و المحافظة على البيئة والمحيط ،
- استرجاع نسق الإنتاج و الترفيع فيه قدر الإمكان .
- التسريع في تنفيذ المشاريع الكبرى .
- ضرورة مواصلة العمل على ترشيد النفقات و التحكم في الكلفة مع الالتزام بتحقيق الأهداف المبرمجة كمية كانت أو نوعية والمتابعة الميدانية لكل أنشطة الشركة.
- النهوض بالموارد البشرية وتحسين نسبة التأطير ومجابهة التحديات المتأتية من الإحالة على التقاعد.
- العمل على تحسين آليات العمل والمتابعة ومراقبة الأنشطة تقنيا و اجرائيا .
- ترشيد استهلاك وتعبئة الموارد المائية بالاعتماد على التكنولوجيات الجديدة.

- تعزيز المسؤولية المجتمعية للشركة بالرغم من الجهود المبذولة والمتواصلة بحثا على الاستجابة لتطلعات وانتظارات المحيط .
- مزيد غرس ثقافة الإنتاجية من خلال العمل على تحسين المؤشرات الداخلية مع المحافظة على المستويات المرجعية

2.تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مباشرة

أهم الأهداف الخاصة بشركة فسفاط قفصة :تأمين إنجاز برامج الانتاج من خلال :تجاوز الإشكاليات التي تعترض إنجاز وحدة انتاج متكاملة بأم الخشب وإنجاز مشاريع جديدة بـ "توزر- نفطة" و"المكناسي".

3.أهم الأولويات والأهداف:

أهم الأهداف الخاصة بشركة فسفاط قفصة :تأمين إنجاز برامج الانتاج من خلال الترفيع في طاقة الانتاج وذلك بالتسريع في إنجاز وحدة انتاج متكاملة بأم الخشب وإنجاز مشاريع جديدة بـ "توزر- نفطة" و"المكناسي"وذلك من خلال:

- العمل على توفير مخزون قرب المغاسل
- مواصلة برنامج تأهيل المغاسل والآليات

❖ التحكم في الطاقة وتقليص الكلفة وترشيد النفقات

❖ إعادة تأهيل النقل الحديدي

❖ ترشيد استهلاك المياه الصناعية ومواصلة إنجاز المشاريع البيئية للحفاظ على المحيط.

يقابلها كأهداف ضمن برنامج "المناجم" :

4.الهدف: دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته.

III – الميزانية :

ميزانية سنة 2025 بصدد الإعداد.

بطاقة عدد3 : المجمع الكيميائي التونسي

I – التعريف

1. النشاط الرئيسي : إنتاج وتسويق الأسمدة الكيميائية

2. مرجع الإحداث : قانون عدد 72-22 المؤرّخ في 10 مارس1972

II – الاستراتيجية والاهداف :

1. الإستراتيجية العامة : إسترجاع مكانة المجمّع الكيميائي التونسي في الأسواق العالمية بالرّفع في تصدير مشتقات الفسفاط من خلال تسريع انجاز الاستثمارات الضرورية للرفع في حجم الإنتاج على غرار مشروع المظيلة 2 الذي سيمكن من الرّفع في طاقة إنتاج ثلاثي الفسفاط الرّفيع.

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: غير مباشرة

3 . أهمّ الأولويات والأهداف :

- تحسين نسق انتاج وتصدير الأسمدة الكيميائية،
- مواصلة إنجاز المشاريع التنموية الكبرى وخاصة منها مشروع "المظيلة2" ومشاريع التأهيل البيئي ومشروع نقل وحدات المجمع الكيميائي التونسي بقابس خارج المدينة، و الإعداد للمشاريع الجديدة على غرار مشروع الحامض الفسفوري التقني ومشاريع المحافظة على الموارد المائية بجهات قابس، صفاقس وقفصة على غرار مشروع محطة تحلية مياه البحر بقابس...
- وضع سياسة للتأقلم مع تردّي الطلب للمواد الفسفاطية بالأسواق العالميّة.
- تفعيل دور شركات البيئة وضبط برنامج عمل دائم بالتنسيق مع الوزارات المعنية،

يقابلها كأهداف ضمن برنامج "المناجم" :

4. الهدف: دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته.

III – الميزانية :

ميزانية سنة 2025 بصدد الإعداد.

بطاقة خاصة بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي

التعهدات

1/ الإطار العام

تعد قطاعات الصناعة والطاقة والمناجم من القطاعات الاستراتيجية لدورها الأساسي والهام في تنمية الدورة الاقتصادية وخلق الثروة وإحداث مواطن الشغل، وفي هذا الإطار تعمل المهمة على دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي وتحسين مساهمته في التنمية الشاملة والمستدامة والنهوض بالاستثمار وتحسين مناخ الاعمال والعمل على تنمية الموارد الوطنية والاستغلال الأمثل للمحروقات والمناجم والنهوض بالطاقات المتجددة وضمان الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون.

ولتحقيق هذه الغاية تعمل المهمة في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهمها الهدف السابع المتعلق بضمان الحصول على طاقة نظيفة وبتكلفة معقولة وزيادة حصة الطاقات المتجددة وتحسين الكثافة الطاقية والهدف 9 الصناعة، التجديد والبنية التحتية الذي يرنو إلى توفير بنية تحتية حديثة وتعزيز صناعة مستدامة وتحسين تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

كما تحرص المهمة على احترام جميع التعهدات الدولية وخاصة التي تقوم على ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين (خاصة أهداف التنمية المستدامة الهدف الخامس) وكذلك التزاماتها الوطنية والمتمثلة خاصة في الخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والميزانية وذلك بالعمل على تجسيد الأثر الرابع المتعلق بوضع سياسات عمومية ومخططات تنموية قطاعية وإعداد ميزانية تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي إلى جانب السعي إلى تنزيل بقية آثار الخطة وخاصة:

الأثر الثاني: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي

بالعمل على الرفع من تمثيلية المرأة ومشاركتها في مواقع صنع القرار لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية بين الجنسين لتحقيق أهداف السياسات العمومية التي تشرف عليها المهمة.

الأثر الثالث: ضمان التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

وذلك بضمان التمكين الاقتصادي والمالي للمرأة باعتبار الدور الهام الذي يلعبه القطاع الصناعي في دفع الاستثمار وخلق مواطن الشغل حيث تسعى المهمة إلى المساهمة في وضع تشريعات وتطوير إجراءات تحفيزية لدفع نفاذ المرأة لبعث المشاريع والتشجيع على المبادرة الخاصة لضمان المساواة بين الجنسين وتغيير الصورة النمطية للمرأة.

الأثر السادس: صمود النساء والفتيات أمام الأوبئة والأزمات والتغيّرات المناخية.

من خلال توخي مقاربة شاملة ومستدامة للحد من آثار التغييرات المناخية وتعزيز دور النساء التي تعتبر من الفئات الأكثر هشاشة أمام ظاهرة التغييرات المناخية وذلك عبر الانتقال من النظام الطاقي الحالي القائم على الوقود الأحفوري إلى نظام جديد قائم على الحياد الكربوني لمجابهة التغييرات المناخية

وتبعا لانخراط المهمة في تطبيق التعهدات الدولية والوطنية المتمثلة في الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي والآثار المتفرعة عنها فإنه يتجه النظر إلى التركيز في السنة المقبلة إلى متابعة الآثار الثاني والثالث والسادس.

وفي هذا الإطار فإن خطة عمل المهمة للفترة القادمة سترتكز أساسا على معالجة الإشكاليات التالية:

- ✓ تمثيلية غير منصفة للمرأة في القطاعات التي تشرف عليها المهمة والتي تكتسي صبغة تقنية وانحسار وجودها في المناصب ذات الصبغة التنفيذية مما يستوجب العمل على دعم وجودها في مواقع صنع القرار،

- ✓ ضعف التمكين الاقتصادي للمرأة في علاقة بمختلف القطاعات التي تشرف عليها المهمة مما يحول دون تحقيق المساواة وضمان تكافئ الفرص بين الجنسين وهوما ينعكس على مساهمتها الفاعلة في دفع الاستثمار،
- ✓ عدم الوعي بالدور الهام الذي تلعبه المرأة في التقليص من التغيرات المناخية والعمل بصفة تشاركية لبلوغ نظام جديد قائم على الحياد الكربوني والتنمية المستدامة.

بالنسبة لإشكالية التمثيلية غير المنصفة للمرأة وعدم مشاركتها في مواقع صنع القرار في القطاعات التي تشرف عليها المهمة فإنه من الأسباب الرئيسية لهذه الإشكالية هو هيمنة العنصر الرجالي على مختلف القطاعات (الطاقة والمناجم والصناعة) منذ البداية وبالتالي استحواذهم على الخبرات الأساسية وتداولها فيما بينهم مع اعتبار هذه القطاعات تقنية وممارستها لا تتلاءم مع البنية الجسدية للمرأة (مثلا قطاع المناجم).

وبالتالي فإنه رغم اكتساب المرأة للخبرات التعليمية ودخولها تدريجيا في مختلف هذه القطاعات إلا انها لم تبلغ لتحقيق المساواة في تقلد مناصب صنع القرار وهو ما يستوجب دعم تمثيلية المرأة في المناصب الفنية وكذلك في مواقع صنع القرار والرفع من الوعي الجماعي بالتمثيلية المنصفة للمرأة لتحقيق التنمية الشاملة.

أما بالنسبة لضعف التمكين الاقتصادي للمرأة في القطاعات التي تشرف عليها المهمة فتعود أهم الأسباب إلى غياب نصوص قانونية تضمن المساواة في النفاذ والتحكم في الموارد الاقتصادية مما ينعكس على المناخ الاستثماري في مختلف القطاعات لغياب الإجراءات التحفيزية لدفع نفاذ المرأة للمبادرة الخاصة وبعث المشاريع وانعدام الوعي لدى المرأة بدورها الهام لاستغلال خبراتها التعليمية في مجال المبادرة الخاصة وتغيير الصورة النمطية للمرأة ، وفي هذا المجال تلعب مهمة الصناعة والمناجم والطاقة دورا هاما نظرا للانعكاس الإيجابي للسياسات الضامنة للتمكين الاقتصادي للمرأة من تحسين للقطاعات التي تشرف عليها المهمة من خلال المساهمة المباشرة في الحملات التحسيسية لدفع المبادرة الخاصة النسائية في القطاعات التي تشرف عليها المهمة.

وأخيرا يعد عدم الوعي بضرورة اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي لإبراز دور المرأة في المساهمة في التقليص من التغيرات المناخية وبلوغ نظام جديد قائم على الحياد الكربوني والتنمية المستدامة من الإشكاليات الأساسية لتنزيل الأثر الخاص بصمود المرأة أمام التغيرات المناخية وغياب الإطار القانوني والمؤسساتي الذي يعزز دورها في مجابهة التغيرات المناخية مع عدم اعتماد احصائيات تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي.

الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي

الأثر عدد :2 الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي

برنامج الطاقة			
الهدف الاستراتيجي عدد 1: ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع			
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الرئيسية	الأسباب الجذرية
الهدف العملياتي 1: تعزيز وصول النساء إلى مناصب صنع القرار في الهيئات والمجالس والهياكل المنتخبة في قطاع الطاقة الأحفورية.	وصول محدود للنساء إلى مناصب صنع القرار في الهيئات والمجالس والهياكل المنتخبة في قطاع الطاقة الأحفورية.	-عدم معرفة الأسباب الدقيقة للتباين بين الجنسين في تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار العليا في مجال الطاقة الأحفورية.	غياب دراسة تعنى بتحديد وتحليل الاحتياجات والأدوار والعقبات والأصول الخاصة بالنوع الاجتماعي من حيث تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار العليا في مجال الطاقة الأحفورية.
			غياب نظام مستدام لجمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي حول تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار العليا في مجال الطاقة الأحفورية من خلال اعتماد نهج متعدد الأبعاد

	-السقف الزجاجي: عائق أمام التطور الوظيفي للمرأة في مجال الطاقة الأحفورية.	نقص في التعريف والتثمين للنجاحات النسائية أثناء مسارها المهني أو بالمجالس المنتخبة وخاصة في المجالات التقنية للطاقة الأحفورية	
		نقص في تكوين النساء لاكتساب المهارات الحياتية	
	-التمييز على أساس النوع الاجتماعي أثناء اتخاذ قرارات الترقية (الدرجة، الوظيفة، الخ) في مجال الطاقة الأحفورية.	في القطاع العمومي: تركيبة اللجنة المختصة غير متناصفة	
		في القطاع الخاص: عدم استغلال القاءات التي تنظمها المنظمات المهنية للتحسيس حول أهمية ولوج النساء لمواقع صنع القرار	
	-معضلة الاحتفاظ بالخبرات (أو بالكفاءات) : المغادرة المتكررة للمرأة من مناصبها في مجال الطاقة الأحفورية.	صعوبة التنقل والتأقلم مع أوقات العمل (الزمن المهني والزمن الاجتماعي)	
		ذكورية القطاع	
		انتشار الصور النمطية	
	-نقص فرص التدريب والإرشاد (Mentorat) في قطاع الطاقة الأحفورية.	عدم إدراج النوع الاجتماعي بجلّ البرامج	

			نقص التشبيك
		-ضعف جاذبية الخريجات للاختصاصات في مجال الطاقة الأحفورية.	عدم معرفة الفتيات الناجحات في الباكالوريا بفرص التعليم في مجال الطاقة الأحفورية
			عدم التعريف بالفرص المتاحة ونقص التشبيك
الهدف الاستراتيجي عدد2 الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون			
الهدف العملياتي 1: تعزيز وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار والهيئات والمجالس والهياكل المنتخبة في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.	وصول محدود للنساء إلى مناصب صنع القرار في الهيئات والمجالس والهياكل المنتخبة في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة	عدم معرفة الأسباب الدقيقة للفروق بين الجنسين في تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار العليا في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.	-غياب دراسة تعنى بتحديد وتحليل الاحتياجات والأدوار والعقبات والأصول الخاصة بالنوع الاجتماعي من حيث تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار العليا في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.
			- غياب نظام مستدام لجمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي حول تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار العليا في مجال الطاقة الأحفورية من خلال اعتماد نهج متعدد الأبعاد

		-السقف الزجاجي: عائق أمام التطور الوظيفي للمرأة في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.	- نقص في التعريف والتثمين للنجاحات النسائية أثناء مسارها المهني أو بالمجالس المنتخبة وخاصة في مجالات التقنية للطاقة الأحفورية
			- نقص في تكوين النساء لاكتساب المهارات الحياتية
		-التمييز على أساس النوع الاجتماعي أثناء اتخاذ قرارات الترقية (الدرجة، الوظيفة، الخ) في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.	- في القطاع العمومي: تركيبة اللجنة المختصة غير متناصفة
			- في القطاع الخاص: عدم استغلال القاءات التي تنظمها المنظمات المهنية للتحسيس حول أهمية ولوج النساء لمواقع صنع القرار
		مشكلة الاحتفاظ بالخبرات: المغادرة المتكررة للمرأة من مناصبها في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.	- صعوبة التنقل والتأقلم مع أوقات العمل (الزمن المهني والزمن الاجتماعي)
			- ذكورية القطاع
			- انتشار الصور النمطية

		نقص فرص التدريب والإرشاد (Mentorat) في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.	- عدم إدراج النوع الاجتماعي بجلّ البرامج - نقص التشبيك
		ضعف جاذبية الخريجات للاختصاصات في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.	-نقص فرص وصول المرأة إلى برامج التدريب في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.
			-مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة يُنظر إليه على أنه مجال ذكوري.
			-عدم التعريف بالفرص المتاحة
برنامج الصناعة			
الهدف الاستراتيجي 2: النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي			
الهدف العملياتي 1: تعزيز وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار والهيئات والمجالس والهياكل المنتخبة في قطاع الصناعة	وصول محدود للنساء إلى مناصب صنع القرار في الهيئات والمجالس والهياكل المنتخبة في قطاع الصناعة	عدم معرفة الأسباب الدقيقة للفروق بين الجنسين في تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار العليا في قطاع الصناعة	-غياب دراسة تعنى بتحديد وتحليل الاحتياجات والأدوار والعقبات والأصول الخاصة بالنوع الاجتماعي من حيث تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار العليا في قطاع الصناعة

			- غياب نظام مستدام لجمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي حول تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار العليا في قطاع الصناعة من خلال اعتماد نهج متعدد الأبعاد
		-السقف الزجاجي: عائق أمام التطور الوظيفي للمرأة في قطاع الصناعة	- نقص في التعريف والتثمين للنجاحات النسائية أثناء مسارها المهني أو بالمجالس المنتخبة وخاصة في المجالات التقنية في قطاع الصناعة
		-التمييز على أساس النوع الاجتماعي أثناء اتخاذ قرارات الترقية (الدرجة، الوظيفة، الخ) في قطاع الصناعة	- في القطاع العمومي: تركيبة اللجنة المختصة غير متناصفة
			- في القطاع الخاص : عدم استغلال اللقاءات التي تنظمها المنظمات المهنية للتحسيس حول أهمية ولوج النساء لمواقع صنع القرار
		مشكلة الاحتفاظ بالخبرات: المغادرة المتكررة للمرأة من مناصبها في قطاع الصناعة	- صعوبة التنقل والتأقلم مع أوقات العمل (الزمن المهني والزمن الاجتماعي)
			- ذكورية القطاع
			- انتشار الصور النمطية
		نقص فرص التدريب والإرشاد (Mentorat) في قطاع الصناعة	- عدم إدراج النوع الاجتماعي بجلّ البرامج

		ضعف جاذبية الخريجات للاختصاصات في قطاع الصناعة	-نقص فرص وصول المرأة إلى برامج التدريب في قطاع الصناعة - قطاع الصناعة يُنظر إليه على أنه مجال ذكوري. -عدم التعريف بالفرص المتاحة
برنامج المناجم			
الهدف الاستراتيجي عدد 1: دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته			
الهدف العملياتي 1: تعزيز دور النساء في المهام الإدارية والفنية بقطاع الفسفاط ومشتقاته.	تمثيلية محدودة للنساء في مناصب صنع القرار بقطاع الفسفاط ومشتقاته	عزوف النساء عن العمل بالقطاع	عدم جاذبية القطاع وخلق تحفيزات للنساء للعمل به ترسيخ الفكرة التقليدية الذكورية

برنامج القيادة والمساندة			
الهدف الاستراتيجي عدد 1: ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات والحاجيات			
الهدف العملياتي 1: تعزيز تمثيلية النساء في مواقع صنع القرار داخل المهمة	تمثيلية محدودة للنساء في مواقع صنع القرار داخل المهمة	غياب آليات مراعية للنوع الاجتماعي في الانتداب أو الترقية (لجان الانتداب / الترقية – مناشير داخلية لتطبيق التناصف في اقتراح التعيينات في الخطط الوظيفية)	-عدم ادراج شروط مشجعة لترشح النساء - انعدام الوعي والانخراط الجزئي لأصحاب القرار في تكريس التناصف عند التسميات والتعيينات
الهدف العملياتي 2: دعم المساواة وتكافئ الفرص في الانتفاع بدورات خاصة بتطوير المهارات (التكوين المهمات والتربصات بالخارج)	ضعف المساواة وتكافؤ الفرص في الانتفاع بالمهمات والتربصات بالخارج	- عزوف النساء عن تقديم مطالب خصوصا في التربصات والماجستارات طويلة الأمد	- الالتزامات الشخصية أو المهنية للنساء -عدم إدراج شروط مشجعة لترشح النساء
		-غياب معايير موضوعية للاختيار في حال تساوي الرجل والمرأة في الشروط المطلوبة	- غياب آلية لرصد ومتابعة المنتفعين حسب النوع الاجتماعي بالتكوين والتربصات والمهمات - انعدام شفافية الإعلان عن التكوين المهمات والتربصات بالخارج

خطة العمل الخاصة بالأثر 2:

- **الأهداف والمؤشرات العملياتية**

البرنامج 1: الطاقة						
المؤشرات العملياتية						
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي	اسم المؤشر	إنجازات2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الهدف الاستراتيجي 1: ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع						
تعزيز وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار والهيئات والمجالس والهياكل المنتخبة في قطاع الطاقة الاحفورية.	معدل تطور عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب صنع القرار في قطاع الطاقة الأحفورية.					
الهدف الاستراتيجي 2: الانتقال إلى منوال طاقي منخفض						
تعزيز وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار والهيئات والمجالس والهياكل المنتخبة في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.	معدل تطور عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب صنع القرار في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة					

البرنامج 2: الصناعة						
الهدف الاستراتيجي 2: النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي						
تعزيز وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار والهيئات والمجالس والهياكل المنتخبة في قطاع الصناعة	نسبة النساء العاملات في الوظائف الإدارية والفنية في قطاع الصناعة					
البرنامج 3: المناجم						
المؤشرات العملياتية						
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي	**اسم المؤشر**	**إنجازات2023**	**تقديرات 2024**	**تقديرات 2025**	**تقديرات 2026**	**تقديرات 2027**
الهدف الاستراتيجي 1: دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته						
تعزيز تمثيلية المرأة في المهام الإدارية والفنية بقطاع الفسفاط ومشتقاته.	نسبة النساء العاملات في الوظائف الإدارية والفنية في قطاع الفسفاط					
	عدد النساء الموظفات في المناصب الإدارية والفنية في شركات قطاع مشتقات الفسفاط					

البرنامج 2: القيادة والمساندة						
المؤشرات العملياتية						
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي	اسم المؤشر	إنجازات2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الهدف الاستراتيجي 1: ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات والحاجيات						
تعزيز تمثيلية النساء في مواقع صنع القرار على مستوى المهمة	نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية العليا بالإدارات المركزية	-	-	30 %	30 %	30 %
	نسبة تمثيلية المرأة في مجالس الإدارة	-	-	45 %	50 %	50 %
دعم المساواة وتكافؤ الفرص في بين الجنسين في الانتفاع بالمهمات والتربصات بالخارج	نسبة الإطارات النسائية المنتفعة بتطوير القدرات من خلال المشاركة في المهمات والتربصات بالخارج	-	-	48 %	50 %	50 %

الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر 2:

البرنامج 1: الطاقة

الأنشطة			مؤشرات النشاط							الميزانية				مصادر التمويل
الصنف	الصنف الفرعي	ملخص الأنشطة	إسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	2023	2024	2025	2026	
الهدف الاستراتيجي عدد 1: ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع												
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1: تعزيز وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار والهيئات والمجالس والهياكل المنتخبة في قطاع الطاقة الأحفورية.												
تحليل النوع الاجتماعي ونظام جمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي	تحليل النوع الاجتماعي	اجراء تحليل النوع الاجتماعي، لا سيما فيما يتعلق بتمثيل المرأة في مناصب صنع القرار العليا في مجال الطاقة الأحفورية من خلال اعتماد نهج متعدد الأبعاد.	نسبة التقدم في إنجاز التحليل / الدراسة									
	نظام جمع البيانات	انشاء نظام مستدام لجمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي حول تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار العليا في مجال الطاقة الأحفورية من خلال اعتماد نهج متعدد الأبعاد	نسبة التقدم في إنجاز نظام لجمع البيانات الخاصة بنوع الاجتماعي									
بناء القدرات	فرص التدريب	رفع الوعي والتنسيق مع الجهات المعنية لتنظيم دورات تدريبية للإطارات النسائية في مجال الطاقة الأحفورية، خاصة في مهارات التواصل	عدد الدورات التدريبية المنظمة / عدد المشاركين / عدد المشاركات									
		التنسيق مع الجهات المعنية لتنظيم دورات تدريبية للرجال حول التوعية بالصور النمطية	عدد الدورات التدريبية المنظمة / عدد									

		المتعلقة بالنوع الاجتماعي في قطاع الطاقة الأحفورية.	المشاركين / عدد المشاركات										
	الإرشاد (Mentora t)	التنسيق مع الأطراف المعنية لتصميم وتعزيز برامج الإرشاد المخصصة للنساء العاملات في قطاع الطاقة الأحفورية، سواء داخل الإدارات أو الشركات العامة والخاصة.	عدد الإجراءات المتخذة لتعزيز برامج الإرشاد المخصصة للنساء العاملات في قطاع الطاقة الأحفورية										
بناء العلاقات المهنية (Networki ng)	بناء العلاقات المهنية (Networ king)	خلق فرص للتواصل وبناء العلاقات المهنية لرائدات الأعمال في قطاع الطاقة الأحفورية	عدد الإجراءات المتخذة لخلق فرص للتواصل وبناء العلاقات المهنية لرائدات الأعمال في قطاع الطاقة الأحفورية										
تثمين النماذج النسائية الناجحة	بوابة واب	تثمين وإبراز مساهمة النساء في قطاع الطاقة التقليدية من خلال انشاء فضاء خاص على موقع الوزارة/المدونة/البوابة الإلكترونية للنساء الموظفات، والمديرات التنفيذيات، ورائدات الأعمال في قطاع الطاقة.	نشاء فضاء خاص على موقع الوزارة/المدونة/البوابة الإلكترونية للنساء الموظفات، والمديرات التنفيذيات، ورائدات الأعمال في قطاع الطاقة الأحفورية.										
	الجوائز	ثمين وإبراز مسارات النساء الناجحات من خلال: تكريم النساء اللواتي لديهن مساهمات مؤثرة / مهمة في قطاع الطاقة الأحفورية.	تنظيم حفل تكريمي للنساء اللواتي لديهن مساهمات مؤثرة / مهمة										

			في قطاع الطاقة الأحفورية											
قنوات تواصل تراعي مفهوم النوع الاجتماعي	فرص	تعزيز المهن في سلسلة القيمة لقطاع الطاقة الأحفورية وفرص العمل، ودمج منظور النوع الاجتماعي من خلال: -توعية الطلاب: المشاركة في الأيام الافتتاحية حول البيئة من خلال التعاون مع مديري برامج C4 داخل الجامعات ذات الصلة. - مساعدة الباحثين عن عمل: تنظيم جناح في معارض التوظيف المخصصة، - نشر المعلومات عبر وسائل الإعلام المختلفة	عدد الإجراءات / المبادرات التي تم تنفيذها لدمج منظور النوع الاجتماعي لتعزيز المهن في سلسلة القيمة لقطاع الطاقة الأحفورية وفرص العمل.										
التحسيس	أهمية وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار	التنسيق مع الجهات المعنية لرفع مستوى الوعي في القطاع الخاص بأهمية وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار في قطاع الطاقة الأحفورية.	عدد الاجتماعات والتظاهرات											
	إدراج مفهوم النوع الاجتماعي في العمليات	رفع مستوى الوعي بين الأطراف المعنية الطاقة الأحفورية حول المزايا المتعددة للحلول التي تهدف إلى زيادة المرونة في مكان العمل، مثل العمل عن بعد والجداول الزمنية بدوام جزئي.... (برنامج الطاقة والفاعلين العموميين)	عدد الإجراءات التوعوية										
		التنسيق مع الأطراف المعنية الطاقة الأحفورية لرفع مستوى الوعي في القطاع الخاص حول تحسين ظروف العمل المادية لجعلها أكثر جاذبية	عدد الاجتماعات والتظاهرات التي تم تنفيذها										

		للنساء ومزايا الحلول المختلفة الممكنة لتحسين المرونة في موقع العمل، مع الأخذ في الاعتبار مراعاة منظور النوع الاجتماعي: العمل عن بعد، والعمل بدوام جزئي.											
		رفع مستوى الوعي بين المديرين والموظفين من أجل تغيير التصورات العامة وكذلك الممارسات المحددة في مكان العمل التي تعتبر نمطية حول النوع الاجتماعي (برنامج الطاقة والفاعلين العموميين)	عدد الإجراءات التوعوية										
		التنسيق مع الجهات المعنية لإدماج منظور النوع الاجتماعي في تنظيم كافة التدريبات في مجال الطاقة الأحفورية واختيار المستفيدين على مستوى القطاع الخاص	عدد الاجتماعات والتظاهرات التي تم تنفيذها										
تطوير آليات لدعم مفهوم النوع الاجتماعي	آليات التحفيز	وضع آليات تحفيزية للشركات الخاصة في مجال الطاقة الأحفورية لتشجيعها على تحسين ظروف العمل المادية مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي والتنسيق مع الجهات المعنية للقيام بذلك مثل: إضافة معيار يتعلق بالظروف المادية مع مراعاة مراعاة النوع الاجتماعي في طلبات العروض.	عدد التدابير تحفيزية المتخذة										
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1													
الهدف الاستراتيجي عدد2 الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون													

الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1: تعزيز وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار والهيئات والمجالس والهياكل المنتخبة في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة												
تحليل النوع الاجتماعي ونظام جمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي	تحليل النوع الاجتماعي	إجراء تحليل النوع الاجتماعي، لا سيما فيما يتعلق بتمثيل المرأة في مناصب صنع القرار العليا في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة من خلال اعتماد نهج متعدد الأبعاد	نسبة التقدم في إنجاز التحليل / الدراسة									
	نظام جمع البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي	إنشاء نظام مستدام لجمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي فيما يتعلق بتمثيل المرأة في مناصب صنع القرار العليا في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة من خلال اعتماد نهج متعدد الأبعاد	نسبة التقدم في إنجاز نظام لجمع البيانات الخاصة بنوع الاجتماعي									
بناء القدرات	فرص التدريب	تنظيم تدريب للمديرات التنفيذيات في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة في مهارات التواصل لتعزيز قدرتهن على ترسيخ أنفسهن في بيئة تتميز بالروح الذكورية (برنامج الطاقة والفاعلين العموميين)	عدد الدورات التدريبية المنظمة / عدد المشاركين / عدد المشاركات									
		تنظيم تدريب للرجال على الصور النمطية في البيئة المهنية في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة (برنامج الطاقة والفاعلين العموميين)	عدد الدورات التدريبية / عدد المشاركين / عدد المشاركات									
		التنسيق مع الجهات المعنية لتنظيم تدريب المديرات التنفيذيات في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة (الأطراف المعنية خارج نطاق البرنامج) على مهارات التواصل لتعزيز	عدد الدورات التنسيقة									

		قدرتهن على تأكيد أنفسهن في بيئة تتسم بالروح الذكورية													
		التنسيق مع الجهات المعنية لتنظيم تدريب للرجال على الصور النمطية في البيئة المهنية في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة (الجهات خارج نطاق البرنامج)	عدد الدورات التنسيقة												
	الإرشاد (Mentoring)	اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير برامج الإرشاد النسائي للموظفات في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة داخل الإدارة والشركات العامة والخاصة	عدد الإجراءات المتخذة لتعزيز برامج الإرشاد المخصصة للنساء العاملات في القطاع												
بناء العلاقات المهنية (Networking)	بناء العلاقات المهنية (Networking)	اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم انتداب أعضاء جدد للشبكات المهنية النسائية في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة	عدد الإجراءات لدعم انتداب أعضاء جدد في بناء العلاقات المهنية (Networking) النسائية في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة												
تثمين النماذج النسائية الناجحة	بوابة واب	تثمين وإبراز مساهمة النساء في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة من خلال انشاء فضاء خاص على موقع الوزارة/المدونة/البوابة الإلكترونية للنساء الموظفات، والمديرات التنفيذيات، ورائدات الأعمال في قطاع الطاقة.	انشاء فضاء خاص على موقع الوزارة/المدونة/البوابة الإلكترونية للنساء الموظفات، والمديرات التنفيذيات، ورائدات الأعمال في قطاع												

			الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة										
	الجوائز	تثمين وإبراز مسارات النساء الناجحات من خلال: تكريم النساء اللواتي لديهن مساهمات مؤثرة / مهمة في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة	تنظيم حفل كريمي للنساء اللواتي لديهن مساهمات مؤثرة / مهمة في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة										
قنوات تواصل تراعي مفهوم النوع الاجتماعي	فرص	اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز المهن في سلسلة القيمة لقطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة وفرص العمل، ودمج منظور النوع الاجتماعي من خلال: توعية الطلاب : المشاركة في الأيام الافتتاحية - حول البيئة من خلال التعاون مع المسؤولين عن ضمن المجالات ذات الصلة 4 c برامج الجامعات - مساعدة الباحثين عن عمل: تنظيم جناح في معارض التوظيف المتخصصة - نشر المعلومات عبر وسائل الإعلام المختلفة	عدد الإجراءات / المبادرات التي تم تنفيذها لدمج منظور النوع الاجتماعي وتعزيز المهن في سلسلة القيمة لقطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة وفرص العمل										
التحسيس	أهمية وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار	التنسيق مع الجهات المعنية لرفع مستوى الوعي في القطاع الخاص بأهمية وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار في قطاع الطاقات المتجددة	عدد الاجتماعات والتظاهرات										

	إدراج مفهوم النوع الاجتماعي في العمليات	رفع مستوى الوعي بين الأطراف المعنية في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة حول المزايا المتعددة للحلول التي تهدف إلى زيادة المرونة في مكان العمل، مثل العمل عن بعد والجداول الزمنية بدوام جزئي.... (برنامج الطاقة والفاعلين العموميين)	عدد الإجراءات التوعوية												
		التنسيق مع الأطراف المعنية في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة لرفع مستوى الوعي في القطاع الخاص حول تحسين ظروف العمل المادية لجعلها أكثر جاذبية للنساء ومزايا الحلول المختلفة الممكنة لتحسين المرونة في موقع العمل، مع الأخذ في الاعتبار مراعاة منظور النوع الاجتماعي: العمل عن بعد، والعمل بدوام جزئي.	عدد الاجتماعات والتظاهرات التي تم تنفيذها												
		رفع مستوى الوعي بين المديرين والموظفين من أجل تغيير التصورات العامة وكذلك الممارسات المحددة في مكان العمل التي تعتبر نمطية حول النوع الاجتماعي (برنامج الطاقة والفاعلين العموميين)	عدد الإجراءات التوعوية												
		التنسيق مع الجهات المعنية لإدماج منظور النوع الاجتماعي في تنظيم كافة التدريبات في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة واختيار المستفيدين على مستوى القطاع الخاص	عدد الاجتماعات والتظاهرات التي تم تنفيذها												

تطوير آليات لدعم مفهوم النوع الاجتماعي	آليات التحفيز	اتخاذ التدابير اللازمة لتطوير آليات التحفيز للشركات الخاصة في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة لتشجيعها على تحسين ظروف العمل مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي. إضافة معيار مراعاة النوع الاجتماعي في طلبات العروض	عدد التدابير التحفيزية المتخذة										
الحوكمة	إدراج مفهوم النوع الاجتماعي في العمليات	اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين التمثيل النسائي ضمن تكوين لجان التحكيم في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة (برنامج الطاقة والمنشآت تحت الإشراف)	عدد الإجراءات المتخذة										
		اتخاذ التدابير اللازمة لإدماج منظور النوع الاجتماعي في تنظيم جميع الدورات التدريبية في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة واختيار المستفيدين (الإدارة والمنشآت تحت الإشراف)	عدد الإجراءات المتخذة										
		اتخاذ التدابير اللازمة لمراجعة ظروف العمل المادية، داخل الإدارة، الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة، الشركات العامة، وكالات حماية البيئة، المؤسسات العمومية ذات صبغة غير إدارية، في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة لجعلها أكثر جاذبية للنساء	عدد الإجراءات المتخذة										
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 2													
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية للبرنامج 1													

البرنامج 2: الصناعة

الأنشطة			مؤشرات النشاط						الميزانية				مصادر التمويل
الصنف	الصنف الفرعي	ملخص الأنشطة	إسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	2023	2024	2025	2026	
الهدف الاستراتيجي عدد 2: النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي												
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1: تعزيز وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار والهيئات والمجالس والهياكل المنتخبة في قطاع الصناعة												
تحليل النوع الاجتماعي ونظام جمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي	تحليل النوع الاجتماعي	اجراء تحليل النوع الاجتماعي، لا سيما فيما يتعلق بتمثيل النساء في مناصب صنع القرار العليا في مجال الصناعة من خلال اعتماد نهج متعدد الأبعاد.	نسبة التقدم في إنجاز التحليل / الدراسة									
	نظام جمع البيانات	انشاء نظام مستدام لجمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي حول تمثيل النساء في مناصب صنع القرار العليا في مجال الصناعة من خلال اعتماد نهج متعدد الأبعاد	نسبة التقدم في إنجاز نظام لجمع البيانات الخاصة بنوع الاجتماعي									
بناء القدرات	فرص التدريب	رفع الوعي والتنسيق مع الجهات المعنية لتنظيم دورات تدريبية للإطارات النسائية في مجال الصناعة، خاصة في مهارات التواصل	عدد الدورات التدريبية المنظمة / عدد المشاركين / عدد المشاركات									

		التنسيق مع الجهات المعنية لتنظيم دورات تدريبية للرجال حول التوعية بالصور النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي في قطاع الصناعة	عدد الدورات التدريبية المنظمة / عدد المشاركين / عدد المشاركات										
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 2													
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية للبرنامج 1													

البرنامج 3: المناجم

الأنشطة			مؤشرات النشاط					الميزانية				مصادر التمويل
الصنف	الصنف الفرعي	ملخص الأنشطة	إسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	2023	2024	2025	2026	
الهدف الاستراتيجي عدد 1: دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته												
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1: تعزيز تمثيلية النساء في المهام الإدارية والفنية بقطاع الفسفاط ومشتقاته												
تحليل النوع الاجتماعي ونظام جمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي	تحليل النوع الاجتماعي	اجراء تحليل النوع الاجتماعي، لا سيما فيما يتعلق بتمثيل النساء في مناصب صنع القرار العليا في مجال المناجم من خلال اعتماد نهج متعدد الأبعاد.	نسبة التقدم في إنجاز التحليل / الدراسة									
	نظام جمع البيانات	انشاء نظام مستدام لجمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي حول تمثيل النساء في مناصب صنع القرار العليا في مجال المناجم من خلال اعتماد نهج متعدد الأبعاد	نسبة التقدم في إنجاز نظام لجمع البيانات الخاصة بنوع الاجتماعي									
بناء القدرات	فرص التدريب	رفع الوعي والتنسيق مع الجهات المعنية لتنظيم دورات تدريبية للإطارات النسائية في مجال المناجم، خاصة في مهارات التواصل	عدد الدورات التدريبية المنظمة / عدد المشاركين / عدد المشاركات									
		التنسيق مع الجهات المعنية لتنظيم دورات تدريبية للرجال حول التوعية بالصور النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي في قطاع المناجم	عدد الدورات التدريبية المنظمة / عدد									

			المشاركين / عدد المشاركات									
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 2												
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية للبرنامج 1												

البرنامج 9: القيادة والمساندة

الأنشطة			مؤشرات النشاط					الميزانية				مصادر التمويل
الصنف	الصنف الفرعي	ملخص الانشطة	إسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	2023	2024	2025	2026	
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1: تعزيز تمثيلية النساء في مواقع صنع القرار على مستوى المهمة												
الحوكمة	إدراج مفهوم النوع الاجتماعي	ادخال آلية لتناصف مراعي للنوع الاجتماعي في الترشح للخطط الوظيفية العليا وتعميم التجربة على بقية الخطط	نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية العليا بالإدارات المركزية	-	-	50 %	50 %					
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1												
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 2: دعم المساواة وتكافؤ الفرص في بين الجنسين في الانتفاع بالمهمات والتربصات بالخارج												
تحليل النوع الاجتماعي	نظام جمع البيانات المتعلقة	احداث وتطوير منظومة بيانات خاصة بالمهمات والتربصات بالخارج لتوفير الإحصائيات ومتابعتها والتقييم الدائم لمدى	نسبة الإطارات النسائية المنتفعة بتطوير القدرات من خلال	-	-	48 %	50 %	-	-	41.000	50.000	ميزانية الدولة

	بالنوع الاجتماعي	مراعاة النوع الاجتماعي مع اقتراح حلول عملية للتعزيز	المشاركة في المهمات والتربصات بالخارج									
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 2												
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية للبرنامج 9												

الأثر عدد 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي والاجتماعي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

برنامج الطاقة			
الهدف الاستراتيجي عدد 1: ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع			
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)**	**الأسباب الرئيسية**	**الأسباب الجذرية**
الهدف العملياتي 1: تعزيز ريادة الأعمال النسائية في سلسلة قيمة الطاقة الأحفورية (الخدمات الملحقة)	محدودية ريادة الأعمال النسائية في سلسة قيمة الطاقة الأحفورية (الخدمات الملحقة)	-انعدام الوعي بالفوارق في الفرص بين الجنسين في ريادة الأعمال في مجال الطاقة الأحفورية.	-عدم تحديد وتحليل الاحتياجات والأدوار والعقبات والأصول الخاصة بالنوع الاجتماعي المرتبطة بريادة الأعمال في مجال الطاقة الأحفورية (غياب التحليل المتعلقة بالنوع الاجتماعي).
			-عدم وجود بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي.
		-نقص فرص الحصول على التمويل للمشاريع النسائية المرتبطة بسلسلة قيمة الطاقة الأحفورية (الخدمات الملحقة).	- خطوط تمويل المشاريع في الطاقة الأحفورية غير كافية ولا تأخذ في الاعتبار بعد النوع الاجتماعي.
			نقص التواصل وعدم مراعاة الفوارق بين الجنسين للتعريف بآليات التمويل
		-الأعراف الثقافية والاجتماعية.	الخوف من المخاطرة والفشل لانعدام التعرف بأمثلة لنجاحات نسائية في المجال
			-الأفكار النمطية والخاطئة الموروثة.

		الافتقار إلى المهارات الإدارية ومهارات التواصل والخبرة الفنية في مجال الطاقة الأحفورية.	-انخفاض متابعة النساء للتدريب في مجال الطاقة الأحفورية داخل مراكز التكوين المهني.
			-عدم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في برامج التكوين.
		-إجراءات إدارية معقدة.	-الموروث الثقافي والاجتماعي الذي يعيق التنقلات المتكررة
		-محدودية معرفة النساء بفرص المشاريع في مجال الطاقة الأحفورية.	-نقص التواصل بشأن سلسلة القيمة للطاقة الأحفورية وفرص بعث المشاريع.
		-صعوبة وصول المرأة إلى الأسواق في مجال الطاقة الأحفورية.	-نقص في التواصل (réseautage)، للدخول إلى للسوق.
			-ضعف المعرفة بالسوق.
الهدف العملياتي 2: تعزيز وصول المرأة إلى فرص العمل وبقاءها في قطاع الطاقة الأحفورية	محدودية وصول المرأة إلى فرص العمل وبقاءها في قطاع الطاقة الأحفورية	-عدم الوعي بالفوارق بين الجنسين في الانتداب في مجال الطاقة الأحفورية.	-عدم تحديد وتحليل الاحتياجات والأدوار والعقبات والأصول الخاصة بالنوع الاجتماعي المرتبطة بريادة الأعمال في مجال الطاقة الأحفورية (غياب التحليل المتعلقة بالنوع الاجتماعي).
			-عدم وجود بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي.
		-التميز السلبي لمؤهلات النساء بالمقارنة مع الرجال في المهن التقنية	هيمنة لنسبة الرجال في المهن التقنية في قطاع الطاقة الأحفورية

		-الافتقار إلى المهارات والمؤهلات التقنية البسيطة في قطاع الطاقة الأحفورية.	-الأفكار النمطية والخاطئة الموروثة.
		-نقص معرفة النساء بالفرص الوظيفية في مجال الطاقة الأحفورية.	نقص التواصل بشأن فرص التشغيل في مجال الطاقة الأحفورية
			غياب المواقع المختصة في توفير فرص التشغيل في مجال الطاقة الأحفورية
			عدم التعريف للطلبة بالفرص التشغيلية في قطاع الطاقة الأحفورية
		-التمييز ضد النساء في ممارسات التوظيف في مجال الطاقة الأحفورية (صعوبة الحصول على الوظيفة الأولى)	عدم مراعاة النوع الاجتماعي في الانتداب والتكوين في المهن التقنية في مجال الطاقة الأحفورية
الهدف العملياتي 3: تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي في السياسة العمومية للطاقة	سياسة عمومية للطاقة لا تراعي النوع الاجتماعي	-قلة الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين لدى الجهات الفاعلة في قطاع الطاقة.	- عدم مراعاة النوع الاجتماعي في خطط التدريب.
			-غياب حوار التصرف مع الفاعلين العموميين.
		-قلة الوعي بالفروق بين الجنسين في قطاع الطاقة.	-عدم تحديد وتحليل الاحتياجات والأدوار والعقبات والأصول الخاصة بالنوع الاجتماعي في القطاع (غياب تحليل النوع الاجتماعي). -عدم وجود بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي.
			عدم وجود بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي.

		-غياب الحوكمة الموجهة لإدراج النوع الاجتماعي في السياسة العمومية للطاقة.	غياب الوعي بإدراج النوع الاجتماعي في السياسة العمومية للطاقة
		الإطار القانوني في قطاع الطاقة لا يراعي النوع الاجتماعي	عدم ادراج النوع الاجتماعي في التشريعات المتعلقة بالسياسة العمومية للطاقة
		-عدم إدراج منظور النوع الاجتماعي في مشاريع الطاقة.	عدم وعي الفاعلين في مجال الطاقة بإدراج النوع الاجتماعي في المشاريع
			غياب آليات ادراج النوع الاجتماعي في الدراسات والمشاريع الطاقية
		-غياب استراتيجيات شاملة للتواصل تراعي بعد النوع الاجتماعي.	-عدم معرفة الفاعلين والشركات العمومية بالتزامات البرنامج في مجال النوع الاجتماعي.
			-غياب استراتيجيات للتواصل تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي
الهدف العملياتي 4: تسهيل سبل تزويد النساء من مصادر الطاقة الأحفورية الآمنة	صعوبة تزويد النساء من مصادر الطاقة الأحفورية الآمنة	قلة الوعي بالفوارق بين الجنسين في الحصول على الطاقة الأحفورية	-عدم تحديد وتحليل الاحتياجات والأدوار والعقبات والأصول الخاصة بالنوع الاجتماعي المرتبطة بقابلية التوظيف في مجال الطاقة الأحفورية (غياب التحليل المتعلقة بالنوع الاجتماعي).
			-عدم وجود بيانات مصنفة حسب النوع الإجتماعي.

		صعوبة الربط بشبكة الكهرباء والغاز الطبيعي للفئات الهشة وخاصة الأسر التي تشرف عليها المرأة نظرا للموارد المحدودة.	عدم مراعاة النوع الاجتماعي في شروط وتسهيلات الدفع.
		الإجراءات الإدارية للربط بشبكة الكهرباء والغاز الطبيعي لا تراعي النوع الاجتماعي.	-الأعراف الثقافية والاجتماعية الموروثة لا تشجع النساء على التنقل والحصول على المعلومة.
		صعوبة تزويد المرأة والفئات الضعيفة بقوارير الغاز المسال.	صعوبة تنقل النساء والفئات الهشة للحصول على قوارير الغاز المسال
			حجم وثقل القوارير بالنسبة لهذه الفئة
		مخاطر استخدام غاز البترول المسال خاصة على المرأة.	غياب توعية النساء بمخاطر استعمال الغاز المسال
		الهشاشة الطاقية للفئات الهشة وخاصة النساء	آليات محدودة للمساعدة خاصة بالفئات الهشة وخاصة النساء
			غياب توعية النساء بالنسبة للرصانة والكفاءة الطاقية la sobriété et l'efficacité énergétique
الهدف الاستراتيجي عدد2 الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون			
الهدف العملياتي 1: تعزيز ريادة الأعمال النسائية في الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.	محدودية ريادة الأعمال النسائية في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الحديثة	قلة الوعي بالتباين/بالفوارق في الفرص بين الجنسين في ريادة الأعمال في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.	- عدم تحديد وتحليل الاحتياجات والأدوار والعقبات والأصول الخاصة بالنوع الاجتماعي المرتبطة بريادة الأعمال في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات

			الجديدة (غياب التحليل المتعلقة بالنوع الاجتماعي).
			عدم وجود بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي
		نقص فرص الحصول على التمويل للمشاريع المرتبطة بسلسلة قيمة الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.	غياب مفهوم النوع الاجتماعي لآليات/قنوات التمويل.
			جهل النساء قنوات وآليات التمويل
			آليات تمويل لا تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي
		الأعراف الثقافية والاجتماعية.	الخوف من المخاطرة والفشل
			غياب التعريف بالأمثلة النسائية الناجحة في المشاريع في هذا المجال
		الافتقار إلى المهارات الإدارية ومهارات التواصل والخبرة الفنية في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.	محدودية فرص التشابك المهني(réseautage) النسائي مقارنة بفرص التشابك المهني للرجال.
			غياب مقاربة النوع الاجتماعي في برامج التكوين وآليات المصاحبة
		إجراءات إدارية معقدة.	المعايير الثقافية والاجتماعية التي تعيق التنقلات المتكررة.

		محدودية معرفة النساء بفرص المشاريع في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.	نقص التواصل حول فرص بعث المشاريع في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.
		صعوبة وصول المرأة إلى الأسواق في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.	الأفكار الخاطئة وعدم مراعاة النوع الاجتماعي في حضور النساء في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الحديثة
الهدف العملياتي 2: تعزيز وصول المرأة إلى فرص العمل وبقاءها في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.	محدودية وصول المرأة إلى فرص العمل وبقاءها في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الحديثة	قلة الوعي بالفوارق في الفرص بين الجنسين في قابلية التوظيف في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.	عدم تحديد وتحليل الاحتياجات والأدوار والعقبات والأصول الخاصة بالنوع الاجتماعي المرتبطة بقابلية التوظيف في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة (غياب التحليل المتعلقة بالنوع الاجتماعي).
			عدم وجود بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي.
		التميز السلبي لمؤهلات النساء بالمقارنة مع الرجال في المهن التقنية	الأفكار النمطية والخاطئة الموروثة.
		الافتقار إلى المهارات والمؤهلات التقنية البسيطة في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الحديثة	الأعراف الثقافية والاجتماعية.
		نقص معرفة النساء بالفرص الوظيفية في مجال الطاقات المتجددة.	نقص التواصل بشأن فرص التشغيل في مجال الطاقات المتجددة.

			غياب المواقع المختصة في توفير فرص التشغيل في مجال الطاقات المتجددة.
			عدم التعريف للطلبة بالفرص التشغيلية في قطاع الطاقات المتجددة.
		التمييز ضد النساء في ممارسات التوظيف في مجال الطاقة المتجددة (صعوبة الحصول على الوظيفة الأولى)	عدم مراعاة النوع الاجتماعي في الانتداب والتكوين في المهن التقنية في مجال
الهدف العملياتي 3: تسهيل سبل تزويد المرأة من مصادر الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.	صعوبة تزويد النساء من مصادر الطاقات المتجددة	. قلة الوعي بالفوارق في الفرص بين الجنسين فيما يتعلق بتزود المرأة من مصادر الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.	عدم تحديد وتحليل الاحتياجات والأدوار والعقبات والأصول الخاصة بالنوع الاجتماعي المرتبطة بتزود المرأة من مصادر الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة (غياب التحليل المتعلقة بالنوع الاجتماعي).
			عدم وجود بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي
		نقص الوعي لدى المرأة فيما يتعلق بالطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.	غياب استراتيجيات للتواصل تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي
			عدم وعي النساء بسبل التزويد بمصادر الطاقات المتجددة

		معايير غير ملائمة للنساء والفئات الضعيفة لتسهيل سبل التزود الطاقات المتجددة غير مناسبة.	سياسات تمويل غير مراعية للنوع الاجتماعي
الهدف العملياتي 4: تعزيز مشاركة النساء في محاور الكفاءة والترشيد في استعمال الطاقة.	مشاركة ضعيفة النساء في محاور الكفاءة والترشيد في استعمال الطاقة.	-قلة الوعي بالتباين/بالفوارق في الفرص بين الجنسين فيما يتعلق بتزود المرأة من مصادر الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.	-عدم تحديد وتحليل الاحتياجات والأدوار والعقبات والأصول الخاصة بالنوع الاجتماعي المرتبطة بتزود المرأة من مصادر الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة (غياب التحليل المتعلقة بالنوع الاجتماعي).
			عدم وجود بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي
		-نقص الوعي لدى المرأة فيما يتعلق بالكفاءة والترشيد في استعمال الطاقة الجديدة.	غياب خطة اتصالية
			ضعف تشريك النساء في الإجراءات الرامية إلى تعزيز الكفاءة والترشيد في استعمال الطاقة
		التكلفة المرتفعة نسبيا للمعدات المطابقة لمعايير كفاءة الطاقة مقارنة بالقدرة الشرائية للفئات الضعيفة، وخاصة المرأة.	ضعف آليات التمويل المحفزة لإقتناء التجهيزات المقتصدة للطاقة
برنامج الصناعة			
الهدف الاستراتيجي عدد 2: النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي			

الهدف العملياتي 1: تعزيز ريادة الأعمال النسائية في سلسلة قيمة الصناعة.	محدودية ريادة الأعمال النسائية في مجال الصناعة	قلة الوعي بالتباين/بالفوارق في الفرص بين الجنسين في ريادة الأعمال في قطاع الصناعة	- عدم تحديد وتحليل الاحتياجات والأدوار والعقبات والأصول الخاصة بالنوع الاجتماعي المرتبطة بريادة الأعمال في في قطاع الصناعة (غياب التحليل المتعلقة بالنوع الاجتماعي).
			عدم وجود بيانات مصنفة حسب النوع الإجتماعي
		نقص فرص الحصول على التمويل للمشاريع المرتبطة بقطاع الصناعة.	غياب مفهوم النوع الاجتماعي لآليات/قنوات التمويل.
			جهل النساء قنوات وآليات التمويل
			آليات تمويل لا تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي
		الأعراف الثقافية والاجتماعية.	الخوف من المخاطرة والفشل
			غياب التعريف بالأمثلة النسائية الناجحة في المشاريع في هذا المجال
		الافتقار إلى المهارات الإدارية ومهارات التواصل والخبرة الفنية في قطاع الصناعة	محدودية فرص التشابك المهني(réseautage) النسائي مقارنة بفرص التشابك المهني للرجال.
			غياب مقاربة النوع الاجتماعي في برامج التكوين وآليات المصاحبة

		إجراءات إدارية معقدة.	المعايير الثقافية والاجتماعية التي تعيق التنقلات المتكررة.
		محدودية معرفة النساء بفرص المشاريع في قطاع الصناعة	نقص التواصل حول فرص بعث المشاريع في قطاع الصناعة
		صعوبة وصول المرأة إلى الأسواق في قطاع الصناعة	الأفكار الخاطئة وعدم مراعاة النوع الاجتماعي في حضور النساء في قطاع الصناعة
الهدف العملياتي 2: تعزيز وصول المرأة إلى فرص العمل وبقاءها في قطاع الصناعة.	محدودية وصول المرأة إلى فرص العمل وبقاءها في قطاع الصناعة	قلة الوعي بالفوارق في الفرص بين الجنسين في قابلية التوظيف في قطاع الصناعة	عدم تحديد وتحليل الاحتياجات والأدوار والعقبات والأصول الخاصة بالنوع الاجتماعي المرتبطة بقابلية التوظيف في قطاع الصناعة (غياب التحليل المتعلقة بالنوع الاجتماعي).
			عدم وجود بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي.
		التميز السلبي لمؤهلات النساء بالمقارنة مع الرجال في المهن التقنية	الأفكار النمطية والخاطئة الموروثة.
		الافتقار إلى المهارات والمؤهلات التقنية البسيطة في قطاع الصناعة	الأعراف الثقافية والاجتماعية.
		نقص معرفة النساء بالفرص الوظيفية في قطاع الصناعة	نقص التواصل بشأن فرص التشغيل في قطاع الصناعة

			غياب المواقع المختصة في توفير فرص التشغيل في قطاع الصناعة
			عدم التعريف للطلبة بالفرص التشغيلية في قطاع الصناعة
		التمييز ضد النساء في ممارسات التوظيف في قطاع الصناعة (صعوبة الحصول على الوظيفة الأولى)	عدم مراعاة النوع الاجتماعي في الانتداب والتكوين في المهن التقنية في مجال
برنامج المناجم			
الهدف الاستراتيجي عدد 2: تشجيع بعث المشاريع المنجمية			
الهدف العملياتي عدد 1: الترفيع في عدد السندات المنجمية الممنوحة للنساء صاحبات الشركات.	نقص في عدد السندات المنجمية الممنوحة للنساء صاحبات الشركات	- عدم اعتبار مسألة النوع الاجتماعي أولوية	-عدم توفر الاحصائيات حسب مقاربة النوع الاجتماعي لعدد السندات المنجمية المسندة
		عدم وجود آلية تمكن من متابعة إسناد السندات وفق منظور النوع الاجتماعي	غياب الحملات التحسيسية لتشجيع المرأة للحصول على سند منجمي.

خطة عمل الأثر 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

الأهداف والمؤشرات العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج 1: الطاقة						
المؤشرات العملياتية						
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي	اسم المؤشر	إنجازات2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الهدف الاستراتيجي 1: ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع						
الهدف العملياتي 1: تعزيز ريادة الأعمال النسائية في سلسلة القيمة الطاقة الأحفورية (الخدمات الملحقة).	معدل تطور عدد رائدات الأعمال في قطاع الطاقة الأحفورية					
الهدف العملياتي 2: تعزيز وصول المرأة إلى فرص العمل وبقاءها في قطاع الطاقة الأحفورية	معدل تطور توظيف النساء في قطاع الطاقة الأحفورية					
الهدف العملياتي 3: تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي في السياسة العامة للطاقة	معدل تطور المشاريع المراعية للنوع الاجتماعي ضمن السياسة العامة للطاقة					
الهدف العملياتي 4: تسهيل سبل تزويد المرأة من	معدل تطور عدد النساء المستفيدات من الربط بشبكة الكهرباء					

مصادر الطاقة الأحفورية الآمنة						
الهدف الاستراتيجي 2: الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون						
الهدف العملياتي 1: تعزيز ريادة الأعمال النسائية في سلسلة قيمة الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.	معدل تطور عدد رائدات الأعمال في قطاع الطاقة المتجددة والتقنيات الجديدة					
الهدف العملياتي 2: تعزيز وصول المرأة إلى فرص العمل وبقاءها في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.	معدل تطور توظيف النساء في قطاع الطاقة المتجددة والتقنيات الجديدة					
الهدف العملياتي 3: تسهيل سبل تزويد المرأة من مصادر الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.	معدل تطور نسبة استثمار المرأة في الطاقات المتجددة.					
الهدف العملياتي 4: تعزيز مشاركة المرأة في محاور الكفاءة والترشيد في استعمال الطاقة.	معدل تطور نسبة إستهلاك الكهرباء بالنسبة للأسر التي تترأسها المرأة					
البرنامج 2: الصناعة						

المؤشرات العملياتية						
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي	اسم المؤشر	إنجازات2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الهدف الاستراتيجي 1: النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي						
الهدف العملياتي 1: تعزيز ريادة الأعمال النسائية في سلسلة قيمة الصناعة.	معدل تطور عدد رائدات الأعمال في قطاع الصناعة					
الهدف العملياتي 2: تعزيز وصول المرأة إلى فرص العمل وبقاءها في قطاع الصناعة.	معدل تطور توظيف النساء في قطاع الصناعة					
البرنامج 3: المناجم						
المؤشرات العملياتية						
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي	اسم المؤشر	إنجازات2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الهدف الاستراتيجي 2: تشجيع بعث المشاريع المنجمية						
الترفيع في عدد السندات المنجمية الممنوحة للنساء صاحبات الشركات	عدد السندات المنجمية التي تم منحها للنساء صاحبات الشركات في قطاع المناجم					

الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر 3:

البرنامج 1: الطاقة

الأنشطة			مؤشرات النشاط						الميزانية				مصادر التمويل
الصنف	الصنف الفرعي	ملخص الأنشطة	إسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	2023	2024	2025	2026	
الهدف الاستراتيجي عدد 1: ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع												
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1: تعزيز ريادة الأعمال النسائية في سلسلة القيمة الطاقة الأحفورية (الخدمات الملحقة).												
تحليل النوع الاجتماعي ونظام جمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي	تحليل النوع الاجتماعي	اجراء تحليل النوع الاجتماعي، في مجال الطاقة الأحفورية من خلال اعتماد نهج متعدد الأبعاد.	نسبة التقدم في إنجاز التحليل / الدراسة									
	نظام جمع البيانات	انشاء نظام مستدام لجمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي في مجال الطاقة الأحفورية	نسبة التقدم في إنجاز نظام لجمع البيانات الخاصة بنوع الاجتماعي									
بناء القدرات	فرص التدريب	التنسيق مع الجهات المعنية لإنشاء/تعزيز المسارات الوظيفية لرائدات الأعمال في مجال الطاقة الأحفورية (المهارات الفنية والإدارية ومهارات التواصل) مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي	عدد الدورات التدريبية المنظمة / عدد المشاركين / عدد المشاركات									
	الإرشاد (Mentora t)	التنسيق مع الجهات المعنية لتطوير/أو رفع مستوى الوعي لتطوير برامج الإرشاد لرائدات الأعمال في مجال الطاقة الأحفورية	عدد الإجراءات المتخذة لتعزيز برامج الإرشاد المخصصة لرائدات									

			الأعمال في قطاع الطاقة الأحفورية												
	مراكز التدريب	تعزيز المراكز والدورات التدريبية المعتمدة في مجال الطاقة الأحفورية وإدراج منظور النوع الاجتماعي وتعميمها بين النساء	عدد الإجراءات / المبادرات لصالح مراكز التدريب												
بناء العلاقات المهنية (Networking)	بناء العلاقات المهنية (Networking)	تطوير فرص التواصل وبناء العلاقات لرائدات الأعمال في قطاع الطاقة الأحفورية.	عدد الإجراءات المتخذة لخلق فرص للتواصل وبناء العلاقات المهنية لرائدات الأعمال في قطاع الطاقة الأحفورية												
تثمين النماذج النسائية الناجحة	بوابة واب	تثمين وإبراز مساهمة النساء في قطاع الطاقة الأحفورية من خلال انشاء فضاء خاص على موقع الوزارة/المدونة/البوابة الإلكترونية للنساء الموظفات، والمديرات التنفيذيات، ورائدات الأعمال في قطاع الطاقة.	انشاء فضاء خاص على موقع الوزارة/المدونة/البوابة الإلكترونية للنساء الموظفات، والمديرات التنفيذيات، ورائدات الأعمال في قطاع الطاقة الأحفورية.												
	الجوائز	تنظيم الجوائز/ألقاب لرائدات الأعمال في قطاع الطاقة الأحفورية	تنظيم حفل كريمي للنساء اللواتي لديهن مساهمات مؤثرة / مهمة في قطاع الطاقة الأحفورية.												
قنوات تواصل تراعي مفهوم	آليات التمويل	تعزيز وتنويع قنوات الاتصال الحالية لاعتبار منظور النوع الاجتماعي في ما يتعلق بآليات التمويل، بما في ذلك القروض الصغيرة،	عدد المبادرات الرامية إلى إنشاء أو تعزيز قنوات الاتصال												

النوع الاجتماعي		وكذلك إنشاء المشاريع في قطاع الطاقة الأحفورية.													
	إجراءات	التواصل من خلال إدراج مفهوم النوع الاجتماعي في الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين والتشغيل (إصدار والمشاركة في طلبات العروض) للشركات في قطاع الطاقة الأحفورية	عدد وسائل دعم الاتصالات التي تم إنشاؤها لإدراج منظور النوع الاجتماعي												
	فرص	التواصل بشأن سلسلة قيمة الطاقة الأحفورية وفرص المشاريع، مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي	عدد إجراءات التواصل المتعلقة بسلسلة القيمة في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة وفرص المشاريع، مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي												
	أدوات التطوير	التواصل, مع إدراج منظور النوع الاجتماعي, حول الآليات الحالية لتطوير الأعمال مثل قانون الشركات الناشئة	عدد إجراءات التواصل التي تدرج منظور النوع الاجتماعي، بشأن الآليات الحالية التي تعزز تطوير الأعمال مثل قانون الشركات الناشئة												
التحسيس	إدراج مفهوم النوع الاجتماعي في التمويل	التنسيق مع الجهات المعنية لرفع مستوى الوعي لدى المؤسسات المالية بأهمية تعبئة (أو توفير) خطوط التمويل المخصصة للطاقة الأحفورية، مع مراعات منظور النوع الاجتماعي.	عدد الإجراءات التي تم تنفيذها												
		لتنسيق مع الأطراف المعنية لتنظيم منتدى يجمع الأطراف المعنية في التمويل، وكذلك	تنظيم المنتدى												

		رائدات الأعمال في قطاع الطاقة، ولا سيما لإنشاء قنوات تمويل شاملة يمكن الوصول إليها لرائدات الأعمال												
تطوير آليات لدعم مفهوم النوع الاجتماعي	وحدات الدعم	التنسيق مع الجهات المعنية من أجل تعزيز وحدة دعم الاستثمار وإدراج منظور النوع الاجتماعي في قطاع الطاقة الأحفورية	عدد الاجتماعات التي تم تنفيذها											
	آليات التحفيز	اتخاذ تدابير تحفيزية لتشجيع النساء على متابعة التدريب الفني في مجال الطاقة الأحفورية: المنح الدراسية والقروض وغيرها.	عدد الاجتماعات التي تم تنفيذها											
		التنسيق مع الجهات المعنية لوضع إجراءات التمييز الإيجابي للشركات الخاصة في مجال الطاقة الأحفورية التي تديرها نساء أو التي تمتلك النساء أغلبية رأس مالها، مثل: إضافة معيار مكافأة يتعلق بالنوع الاجتماعي في طلبات العروض...	عدد الاجتماعات التي تم تنفيذها											
		إدراج منظور النوع الاجتماعي في العمليات العرضية	عدد الاجتماعات التي تم تنفيذها											
	رصد وتقييم	إنشاء آليات مراقبة وتقييم دائمة ودعم رائدات الأعمال الجدد في المجال التقليدي	عدد الآليات التي تم إنشاؤها											
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1:														
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 2: تعزيز وصول المرأة إلى فرص العمل وبقاءها في قطاع الطاقة الأحفورية														
تحليل النوع الاجتماعي	تحليل النوع الاجتماعي	إجراء تحليل النوع الاجتماعي في قطاع الطاقة الأحفورية باستخدام نهج متعدد الأبعاد	نسبة التقدم في إنجاز التحليل / الدراسة											

ونظام جمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي	نظام جمع البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي	إنشاء نظام مستدام لجمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي في قطاع الطاقة الأحفورية باستخدام نهج متعدد الأبعاد	نسبة التقدم في إنجاز نظام لجمع البيانات الخاصة بنوع الاجتماعي										
بناء القدرات	فرص التدريب	التنظيم/تنسيق تنظيم دورات تدريبية وتوعوية تهدف إلى كسر الصور النمطية لدى الرجال داخل البيئة المهنية في مجال الطاقة الأحفورية	عدد الدورات التدريبية المنظمة / عدد المشاركين / عدد المشاركات										
	الإرشاد (Mentorat)	التنسيق مع الجهات المعنية لتطوير/أو رفع مستوى الوعي لتطوير برامج الإرشاد للموظفات في مجال الطاقة الأحفورية داخل الإدارة والشركات العامة والخاصة	عدد الإجراءات المتخذة لتعزيز برامج الإرشاد المخصصة للنساء العاملات في قطاع الطاقة الأحفورية										
	مراكز التدريب	التنسيق مع الأطراف المعنية من أجل إدراج النوع الاجتماعي في العرض التدريبي لمراكز التدريب الفني في مجال الطاقة الأحفورية، لتحسين تعميمها وجاذبيتها للنساء (الجداول الزمنية، والأمن، وظروف العمل، والتواصل الشامل).	عدد الإجراءات المتخذة										
بناء العلاقات المهنية Networking)	بناء العلاقات المهنية Networking)	تعزيز حضور المرأة في فرص للتواصل وبناء العلاقات المهنية/ التشبيك في مجال الطاقة الأحفورية وتطوير/تعزيز التشبيك النسائي في المجال	عدد الإجراءات المتخذة										

تثمين النماذج النسائية الناجحة	بوابة واب	تثمين وإبراز مساهمة النساء في قطاع الطاقة الأحفورية وقطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة من خلال انشاء فضاء خاص على موقع الوزارة/المدونة/البوابة الإلكترونية للنساء الموظفات، والمديرات التنفيذيات، ورائدات الأعمال في قطاع الطاقة.	انشاء فضاء خاص على موقع الوزارة/المدونة/البوابة الإلكترونية												
	الجوائز	تثمين وإبراز مسارات النساء الناجحات من خلال: تكريم النساء اللواتي لديهن مساهمات مؤثرة / مهمة في قطاع الطاقة الأحفورية	تنظيم حفل تكريمي												
قنوات تواصل تراعي مفهوم النوع الاجتماعي	فرص	تطوير بوابة وظائف متخصصة في مجال الطاقة تتضمن منظور النوع الاجتماعي	تطوير البوابة												
		تعزيز المهن في سلسلة القيمة لقطاع الطاقة الأحفورية وفرص العمل، وإدراج منظور النوع الاجتماعي من خلال: - رفع الوعي بين مستشاري الإرشاد (Mentor) بعد البكالوريا المسؤولين عن توجيه حاملي البكالوريا الجدد رفع الوعي بين الطلاب: المشاركة في الأيام الافتتاحية حول البيئة من خلال التعاون مع المسؤولين عن برامج C4 في الجامعات ذات الصلة. - مساعدة الباحثين عن عمل: تنظيم جناح في معارض التوظيف المخصصة، - نشر المعلومات عبر وسائل الإعلام المختلفة	عدد الإجراءات / المبادرات التي تم تنفيذها لإدراج منظور النوع الاجتماعي وتعزيز المهن في سلسلة القيمة												
التحسيس	إدراج مفهوم النوع الاجتماعي	التنسيق مع الجهات المعنية لرفع مستوى الوعي لدى المؤسسات المالية بأهمية تعبئة خطوط التمويل المخصصة للطاقة الأحفورية، مع مراعات منظور النوع الاجتماعي.	عدد الإجراءات / المبادرات التي تم تنفيذها												

	في المسارات												
		التنسيق مع الجهات المعنية لرفع مستوى الوعي بين الإدارات والشركات الخاصة والعامة في قطاع الطاقة الأحفورية بأهمية إدراج منظور النوع الاجتماعي في عمليات التوظيف لديها.	عدد الإجراءات / المبادرات التي تم تنفيذها									
تطوير آليات لدعم مفهوم النوع الاجتماعي	آليات التحفيز	وضع آليات تحفيزية تهدف إلى تشجيع شركات القطاع الخاص على تشكيل فرق عمل وتنفيذ مشاريع مختلفة في مجال الطاقة الأحفورية	عدد الآليات التي تم تطويرها										
		التنسيق مع الجهات المعنية لتطوير آليات تحفيز الشركات الخاصة في قطاع الطاقة الأحفورية، لتشجيعها على توظيف المزيد من النساء، مثل إضافة معيار مكافأة مرتبط بالنوع الاجتماعي في دعوات العروض، من بين إجراءات أخرى	عدد الآليات التي تم تطويرها									
		التنسيق مع الأطراف المعنية لدعم الجامعات ومراكز التدريب في البحث عن برامج التدريب الداخلي / العمل والدراسة في مجال الطاقة الأحفورية من خلال إدراج منظور النوع الاجتماعي من خلال الاتفاقيات، والحد الأدنى من حصص النساء، وآليات التحفيز	عدد إجراءات الدعم التي تم تنفيذها									
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 2:													
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 3: تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي في السياسة العامة للطاقة													

	مراجعة النصوص القانونية	مراجعة النصوص التنظيمية لتأخذ في الاعتبار منظور النوع الاجتماعي	عدد النصوص التنظيمية التي تمت مراجعتها لتأخذ في الاعتبار منظور النوع الاجتماعي										
الحوكمة	إضفاء الطابع المؤسسي على النوع الاجتماعي	إنشاء فريق عمل ضمن البرنامج/الوزارة لتنفيذ خطة العمل	إنشاء فريق العمل										
	إدراج النوع الاجتماعي في المشاريع	رفع الوعي لدى الشركات والجهات العاملة في مجال الطاقة تحت إشراف ضرورة إدراج النوع الاجتماعي في مراحل المشروع المختلفة	عدد الإجراءات/المبادرات التوعوية										
تحليل النوع الاجتماعي ونظام جمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي	تحليل النوع الاجتماعي	إجراء تحليل منظور النوع الاجتماعي في قطاع الطاقة من خلال اعتماد نهج متعدد الأبعاد	إجراء تحليل النوع الاجتماعي										
	نظام جمع البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي	تنظيم جمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي في قطاع الطاقة حسب الملف الشخصي والقطاع باستخدام نهج متعدد الأبعاد	تنفيذ نظام جمع البيانات										
	إجراءات التدريب	تنظيم دورات تدريبية للجهات الفاعلة في برنامج الطاقة حول المساواة بين الجنسين	عدد الإجراءات التدريبية / عدد المشاركين / عدد										

			المشاركات الذين تم تدريبهم										
بناء المهارات		بالنسبة للإدارة، الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة، الشركات العامة، وكالات حماية البيئة، وكالات المؤسسات العمومية ذات صبغة غير إدارية: تنظيم دورات تدريبية لأصحاب المصلحة المعنيين بشأن إدماج النوع الاجتماعي في إجراءات العمل، وتنظيم العمل، والتواصل الداخلي	عدد الإجراءات التدريبية / عدد المشاركين / عدد المشاركات / عدد المشاركين / عدد المشاركات الذين اكتسبوا المهارات المطلوبة									
		تنظيم دورات تدريبية لتعزيز مهارات إدراج منظور النوع الاجتماعي في دورة المشروع لأعضاء فريق العمل وسلسلة المسؤولية المشاركة في تصميم المشاريع وتنفيذها ورصدها وتقييمها	عدد الإجراءات التدريبية / عدد المشاركين / عدد المشاركات / عدد المشاركين / عدد المشاركات الذين اكتسبوا المهارات المطلوبة										
		تنظيم ورشات مع الفاعلين العموميين لتحديد الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في السياسة العامة للطاقة	عدد المشاركين في الورشة / عدد الشركات الممثلة										
		رفع مستوى الوعي بين أصحاب المصلحة، بخلاف برنامج الطاقة المشاركين في القطاع، بشأن وضع خطة تدريبية حول المساواة بين الجنسين	عدد المبادرات المتخذة للتوعية حول تطوير الخطة التدريبية										
		تطوير دليل لإدراج النوع الاجتماعي في المشاريع	تطوير الدليل وتوزيعه										

قنوات تواصل تراعي مفهوم النوع الاجتماعي	حملات التواصل	بالنسبة للإدارة: تطوير استراتيجية تواصل تراعي الفوارق بين الجنسين	تم تطوير الإستراتيجية										
		بالنسبة للإدارة: تنفيذ استراتيجية تواصل تراعي الفوارق بين الجنسين	عدد إجراءات الاتصال التي تراعي الفوارق بين الجنسين والتي تشكل جزءًا من استراتيجية الاتصال										
		بالنسبة للفاعلين العموميين: رفع مستوى الوعي حول تطوير استراتيجية تواصل عامة تراعي الفوارق بين الجنسين وتنفيذها	عدد المبادرات المتخذة للتوعية										
	أدوات التطوير	التواصل، من خلال إدراج منظور النوع الاجتماعي، حول الأدوات الحالية التي تعزز تطوير الأعمال مثل قانون الشركات الناشئة											
التحسيس	التكامل بين الجنسين في العمليات	الإدارة والفاعلين العموميين: رفع مستوى الوعي بين المتدخلين في إدماج النوع الاجتماعي في دورة المشروع وإجراءات العمل وتنظيم العمل والتواصل الداخلي	عدد مبادرات التوعية المتخذة										
		التنسيق مع UTICA والمجتمع المدني لرفع مستوى الوعي بين الشركات الخاصة حول إدراج النوع الاجتماعي في إجراءات العمل، وتنظيم العمل، والاتصالات الداخلية، وما إلى ذلك.	عدد مبادرات التوعية المتخذة										
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 2:													
الهدف الاستراتيجي 2: الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون													

الهدف العملياتي 1: تعزيز ريادة الأعمال النسائية في سلسلة قيمة الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة												
تحليل ونظام جمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي	تحليل النوع الاجتماعي	إجراء تحليل منظور النوع الاجتماعي في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة باستخدام نهج متعدد الأبعاد	نسبة التقدم في إنجاز التحليل / الدراسة									
	نظام جمع البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي	إنشاء نظام مستدام لجمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة باستخدام نهج متعدد الأبعاد	نسبة التقدم في إنجاز نظام لجمع البيانات الخاصة بنوع الاجتماعي									
بناء القدرات	فرص التدريب	تنظيم دورات تدريبية وتوعوية تهدف إلى كسر الصور النمطية لدى الرجال داخل البيئة المهنية	عدد الإجراءات التي تأخذ في الاعتبار منظور النوع الاجتماعي كجزء من الدورات التمهيدية في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة ذات المهارات الثلاثية (المهارات الفنية والإدارية والشخصية)، عدد المشاركين/عدد المشاركين الذين تم تعزيز مهاراتهم									

	الإرشاد (Mentora t)	التنسيق مع الأطراف المعنية لتعزيز تطوير برامج الإرشاد (Mentorat) المخصصة لرائدات الأعمال في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديد	عدد مبادرات التنسيق المتخذة											
	تطوير الدلائل (Guides)	إدماج منظور النوع الاجتماعي في الدليل الإعلامي الذي يتم إعداده حاليا حول آليات تمويل المشاريع في مجال الطاقات المتجددة واالتكنولوجيات الجديدة	ادراج منظور النوع الاجتماعي في دليل المعلومات											
	مراكز التدريب	التنسيق مع الأطراف المعنية من أجل إدراج النوع الاجتماعي في العرض التدريبي لمراكز التدريب الفني في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة، لتحسين تعميمها وجاذبيتها للنساء (الجداول الزمنية، والأمن، وظروف النظافة، والتواصل الشامل)	عدد مبادرات التنسيق المتخذة لإدراج النوع الاجتماعي في عرض التدريب و/أو تحسين جاذبية النساء في مراكز التدريب											
بناء العلاقات المهنية (Net	شبكة السفراء	اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم شبكة السفراء الحالية في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة لدعم رائدات الأعمال	عدد إجراءات الدعم من شبكة السفيرات											
	بناء العلاقات المهنية	خلق فرص تواصل جديدة لرائدات الأعمال العاملين في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.	عدد الفرص الجديدة للتواصل											

work ing)	Networ) (king	اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الشبكات القائمة لرائدات الأعمال العاملات في مجال الطاقات المتجددة	عدد إجراءات التعزيز												
		اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم انتداب أعضاء جدد لشبكة شبكات التكنولوجيات الجديدة	عدد الإجراءات لدعم انتداب أعضاء جدد في الشبكات النسائية												
		إنشاء مركز لريادة الأعمال في قطاع الطاقات المتجددة واالتكنولوجيات الجديدة مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي	إنشاء مركز لريادة الأعمال لقطاع الطاقات المتجددة واالتكنولوجيات الجديدة مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي												
تثمين النماذج النسائية الناجحة	بوابة واب	تثمين وإبراز مساهمة النساء في قطاع الطاقة الأحفورية وقطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة من خلال انشاء فضاء خاص على موقع الوزارة/المدونة/البوابة الإلكترونية للنساء الموظفات، والمديرات التنفيذيات، ورائدات الأعمال في قطاع الطاقة.	إنشاء فضاء خاص على موقع الوزارة/المدونة/البوابة الإلكترونية للنساء الموظفات، والمديرات التنفيذيات، ورائدات الأعمال في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة												
	الجوائز	تثمين وإبراز مسارات النساء الناجحات من خلال: تكريم النساء اللواتي لديهن مساهمات مؤثرة / مهمة في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة	تنظيم حفل كريمي لرائدات الأعمال في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة												

قنوات تواصل تراعي مفهوم النوع الاجتماعي	آليات التمويل	اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز وتنويع قنوات الاتصال الحالية التي توفر المعلومات حول آليات التمويل (بما في ذلك القروض الصغيرة) وتقنيات إنشاء المشاريع في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة من خلال إدراج منظور النوع الاجتماعي	عدد المبادرات الرامية إلى إنشاء أو تعزيز قنوات الاتصال التي تدرج منظور النوع الاجتماعي على وجه التحديد											
	إجراءات	التواصل من خلال إدراج مفهوم النوع الاجتماعي في الإجراءات الإدارية لإنشاء وتشغيل الشركات في قطاع الطاقات المتجددة	عدد وسائل دعم الاتصالات التي تم إنشاؤها لإدراج منظور النوع الاجتماعي											
	فرص	التواصل حول سلسلة القيمة في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة وفرص المشاريع مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي	عدد إجراءات التواصل المتعلقة بسلسلة القيمة في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة وفرص المشاريع، مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي											
	أدوات التطوير	التواصل، من خلال إدراج منظور النوع الاجتماعي، بشأن الآليات الحالية التي تعزز تطوير الأعمال (مثل قانون الشركات الناشئة)	عدد إجراءات التواصل التي تدرج منظور النوع الاجتماعي، بشأن الآليات الحالية التي تعزز تطوير الأعمال											
التحسيس	إدراج مفهوم النوع الاجتماعي في التمويل	تنظيم منتدى يجمع الجهات الفاعلة في مجال التمويل، وكذلك رائدات الأعمال في قطاع الطاقة، لا سيما لإنشاء قنوات تمويل شاملة يمكن الوصول إليها لرائدات الأعمال	تنظيم المنتدى											

	إدراج مفهوم النوع الاجتماعي في التمويل	التنسيق مع الجهات المعنية لرفع مستوى الوعي بين المؤسسات المالية بأهمية تعبئة خطوط التمويل المخصصة للطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة من خلال إدراج منظور النوع الاجتماعي	عدد إجراءات التوعية التي نفذتها المؤسسات المالية										
تطوير آليات لدعم مفهوم النوع الاجتماعي	وحدات الدعم	التنسيق مع الأطراف المعنية (مدير برنامج الطاقة وسلسلة المسؤولية بأكملها، الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة، المجتمع المدني، الشركاء الماليين والفنيين، إلخ) من أجل تعزيز مكتب المساعدة الذي تم إنشاؤه داخل الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة، بهدف دعم رائدات الأعمال في مجال الطاقات المتجددة في مناهجها من خلال إدراج منظور النوع الاجتماعي	عدد مبادرات التنسيق التي تم تنفيذها لتعزيز مكتب المساعدة										
	آليات التحفيز	تنسيق مع الجهات المعنية من أجل اتخاذ تدابير تحفيزية لتشجيع النساء على مواصلة التدريب الفني في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة: المنح الدراسية والقروض	عدد الاجتماعات والتظاهرات التي تم تنفيذها										
		إدراج منظور النوع الاجتماعي في عمليات الاحتشاد للطاقة المتجددة واالتكنولوجيات الجديدة	عدد النساء المستفيدات من البرامج العرضية										
	رصد وتقييم	إنشاء آليات للرصد والتقييم ودعم رائدات الأعمال الجدد في مجال الطاقات المتجددة واالتكنولوجيات الجديدة	عدد آليات الرصد والتقييم والدعم لرائدات الأعمال الجدد في مجال الطاقات										

			المتجددة والطاقات المتجددة التي تم وضعها									
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1:												
الهدف العملياتي 2: تعزيز وصول النساء إلى فرص العمل وبقائها في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الحديثة												
تحليل النوع الاجتماعي ونظام جمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي	تحليل النوع الاجتماعي	إجراء تحليل النوع الاجتماعي في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة باستخدام نهج متعدد الأبعاد	نسبة التقدم في إنجاز التحليل / الدراسة									
	نظام جمع البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي	إنشاء نظام مستدام لجمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة باستخدام نهج متعدد الأبعاد	نسبة التقدم في إنجاز نظام لجمع البيانات الخاصة بنوع الاجتماعي									
بناء القدرات	فرص التدريب	تنظيم/تنسيق تنظيم دورات تدريبية وتوعوية تهدف إلى كسر الصور النمطية لدى الرجال في البيئة المهنية في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة	عدد الفرص التدريبية / عدد المشاركين / عدد المشاركات									
	الإرشاد (Mentora t)	التنسيق مع الأطراف المعنية لتطوير / أو زيادة الوعي بتطوير برامج الإرشاد (Mentorat) النسائي للموظفات في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة داخل الإدارة والشركات العامة والخاصة	عدد مبادرات التنسيق المتخذة									
	مراكز التدريب	التنسيق مع الأطراف المعنية من أجل إدراج النوع الاجتماعي في العرض التدريبي لمراكز التدريب الفني في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة، لتحسين تعميمها	عدد مبادرات التنسيق المتخذة لإدراج النوع الاجتماعي في عرض									

		وجاذبيتها للنساء (الجداول الزمنية، والأمن، وظروف النظافة، والتواصل الشامل)	التدريب و/أو تحسين جاذبية النساء في مراكز										
بناء العلاقات المهنية (Networking)	شبكة السفراء	اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم شبكة السفراء الموجودة في مجال الطاقة في إجراءات دعم المرأة العاملة في قطاع الطاقة وتطويرها	التدريب										
	بناء العلاقات المهنية (Networking)	تعزيز حضور المرأة في التشبيك في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة وتطوير/تعزيز التشبيك النسائي في هذا المجال	عدد الإجراءات التعزيزية										
تثمين النماذج النسائية الناجحة	بوابة واب	تثمين وإبراز مساهمة النساء في قطاع الطاقة الأحفورية وقطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة من خلال انشاء فضاء خاص على موقع الوزارة/المدونة/البوابة الإلكترونية للنساء الموظفات، والمديرات التنفيذيات، ورائدات الأعمال في قطاع الطاقة.	انشاء فضاء خاص على موقع الوزارة/المدونة/البوابة الإلكترونية للنساء الموظفات، والمديرات التنفيذيات، ورائدات الأعمال في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة										
	الجوائز	تثمين وإبراز مسارات النساء الناجحات من خلال: تكريم النساء اللواتي لديهن مساهمات مؤثرة / مهمة في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة	تنظيم حفل كريمي										
قنوات تواصل	فرص	تطوير بوابة وظائف متخصصة في مجال الطاقة تتضمن منظور النوع الاجتماعي	تطوير البوابة										

تراعي مفهوم النوع الاجتماعي		اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز المهن في سلسلة القيمة لقطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة وفرص العمل، وإدراج منظور النوع الاجتماعي من خلال: - رفع مستوى الوعي بين مستشاري الإرشاد (Mentor) بعد البكالوريا المسؤولين عن توجيه خريجي المدارس الثانوية الجدد توعية الطلاب: المشاركة في أيام افتتاحية حول البيئة من خلال التعاون مع المسؤولين عن برامج C4 داخل الجامعات ذات الصلة.	عدد الإجراءات / المبادرات التي تم تنفيذها										
التحسيس	إدراج مفهوم النوع الاجتماعي في المسارات	رفع مستوى الوعي بين المديرين والموظفين داخل الإدارات والمؤسسات العمومية والمؤسسات العمومية ذات صبغة غير إدارية حول إنشاء فرق عمل ومشاريع مختلفة في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة	عدد المبادرات التوعوية										
		التنسيق مع الجهات المعنية لرفع مستوى الوعي بين الإدارات والشركات الخاصة والعامة في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة بأهمية إدراج منظور النوع الاجتماعي في عمليات التوظيف الخاصة بهم.	عدد المبادرات التوعوية										
تطوير آليات لدعم مفهوم النوع الاجتماعي	آليات التحفيز	التنسيق مع الجهات المعنية من أجل اتخاذ تدابير تحفيزية لتشجيع النساء على مواصلة التدريب الفني في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة: المنح الدراسية والقروض	عدد الاجتماعات والتظاهرات التي تم تنفيذها										

	تدابير الدعم	التنسيق مع الأطراف المعنية لدعم الجامعات ومراكز التدريب في البحث عن برامج التدريب الداخلي / الدراسة في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة من خلال إدراج منظور النوع الاجتماعي من خلال الاتفاقيات والحد الأدنى من حصص النساء وآليات التحفيز	عدد إجراءات/ مبادرات الدعم										
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 2:													
الهدف العملياتي 3: تسهيل سبل تزويد المرأة من مصادر الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.													
تحليل النوع الاجتماعي ونظام جمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي	تحليل النوع الاجتماعي	إجراء تحليل النوع الاجتماعي في قطاع الطاقات المتجددة من خلال اعتماد نهج متعدد الأبعاد	نسبة التقدم في إنجاز التحليل / الدراسة										
	نظام جمع البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي	تنظيم جمع البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في قطاع الطاقات المتجددة من خلال اعتماد نهج متعدد الأبعاد	نسبة التقدم في إنجاز نظام لجمع البيانات الخاصة بنوع الاجتماعي										
بناء العلاقات المهنية (Networking)	بناء العلاقات المهنية (Networking)	التواصل حول مزايا استخدام الطاقات المتجددة التي تستهدف النساء	عدد إجراءات الاتصال										
		اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير واستدامة شبكة السفراء ودعمها في أعمالها لرفع مستوى الوعي بين النساء لاستخدام الطاقات المتجددة	عدد المبادرات لدعم شبكة السفراء في أعمال التوعية النسائية لاستخدام الطاقات المتجددة										

تطوير آليات لدعم مفهوم النوع الاجتماعي	آليات التحفيز	التنسيق مع المتدخلين المعنيين لوضع تدابير التمييز الإيجابي لضمان استفادة الأسر التي ترأسها نساء بشكل كامل من برنامج برسول الاك (Prosol Elec) برسول إجتماعي (Prosol Social)	عدد تدابير التمييز الإيجابي المتخذة										
		التنسيق مع المتدخلين المعنيين من أجل إدراج منظور النوع الاجتماعي في سياسة تمويل الطاقات المتجددة	عدد إجراءات التنسيق المتخذة لإدراج منظور النوع الاجتماعي في سياسة تمويل الطاقة المتجددة										
		التنسيق مع الجهات المعنية ذات الصلة للقيام بالتمييز الإيجابي لصالح النساء اللاتي لا يملكن ممتلكات للوصول إلى حلول الطاقة البديلة	عدد إجراءات التنسيق المتخذة										
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 3:													
الهدف العملياتي 4: تعزيز مشاركة المرأة في محاور الكفاءة والترشيد في استعمال الطاقة													
تحليل النوع الاجتماعي ونظام جمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي	تحليل النوع الاجتماعي	إجراء تحليل النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالمشاركة في مجالات الكفاءة وترشيد الطاقة من خلال اعتماد نهج متعدد الأبعاد	نسبة التقدم في إنجاز التحليل / الدراسة										
	نظام جمع البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي	تنظيم جمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي فيما يتعلق بالمشاركة في مجالات كفاءة الطاقة والترشيد باستخدام نهج متعدد الأبعاد	نسبة التقدم في إنجاز نظام لجمع البيانات الخاصة بنوع الاجتماعي										

الحوكمة	إضفاء الطابع المؤسساتي على النوع الاجتماعي	إنشاء شبكة من نقاط الاتصال القطاعية لرفع مستوى الوعي حول الاعتدال وكفاءة استخدام الطاقة في قطاعات الصحة والتعليم، الخ.	إنشاء شبكة من مراكز التنسيق القطاعية										
بناء العلاقات المهنية Networki) (ng	بناء العلاقات المهنية Networ) (king	تنفيذ استراتيجية التواصل المتعلقة بجانب الترشيد وكفاءة الطاقة من خلال إدراج منظور النوع الاجتماعي	عدد إجراءات التواصل التي تدرج منظور النوع الاجتماعي										
		اتخاذ التدابير اللازمة لتطوير واستدامة شبكة السفراء في مجال الطاقات المتجددة ودعمها في إجراءاتها التي تراعي الفوارق بين الجنسين فيما يتعلق بترشيد الطاقة وكفاءتها.	عدد المبادرات لدعم شبكة السفراء										
تطوير آليات لدعم مفهوم النوع الاجتماعي	آليات التحفيز	اتخاذ التدابير اللازمة لتطوير الآليات المالية التي تشجع شراء المعدات ذات الاستهلاك المنخفض للطاقة من قبل الأسر الفقيرة والأسر التي ترأسها نساء	عدد الآليات التي تم تطويرها										
		التنسيق مع أصحاب المصلحة المعنيين لوضع تدابير تمييزية إيجابية لضمان استفادة الأسر التي ترأسها نساء بشكل كامل من الفوائد التي توفرها مشاريع كفاءة الطاقة	عدد إجراءات التنسيق										
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 4:													
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية للبرنامج 1													

البرنامج 2: الصناعة

الأنشطة			مؤشرات النشاط					الميزانية				مصادر التمويل
الصنف	الصنف الفرعي	ملخص الانشطة	إسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	2023	2024	2025	2026	
الهدف العملياتي 1: تعزيز ريادة الأعمال النسائية في سلسلة قيمة قطاع الصناعة.												
تحليل ونظام جمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي	تحليل النوع الاجتماعي	إجراء تحليل منظور النوع الاجتماعي في قطاع الصناعة باستخدام نهج متعدد الأبعاد	نسبة التقدم في إنجاز التحليل / الدراسة									
	نظام جمع البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي	إنشاء نظام مستدام لجمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي في قطاع الصناعة باستخدام نهج متعدد الأبعاد	نسبة التقدم في إنجاز نظام لجمع البيانات الخاصة بنوع الاجتماعي									
دعم قدرات ومساندة		- تنظيم دورات تكوينية في ريادة الأعمال للنساء	نسبة الدورات التكوينية الموجهة للنساء	%12.5	15%	20%	22.5%	6500	7500	10000	12500	
		-تنظيم ورشات حول تنمية المبادرة الخاصة لدي النساء	نسبة الورشات الموجهة للنساء	15%	18%	20%	23%	12000	15000	20000	25000	
		-توفير المرافقة للنساء حاملات أفكار مشاريع	نسبة النساء حاملات أفكار المشاريع المستفيدات من المرافقة	8%	10%	12.5%	15%	45000	50000	62500	75000	
	بوابة واب	تثمين وإبراز مساهمة النساء في قطاع الصناعة من خلال انشاء	إنشاء فضاء خاص على موقع الوزارة/المدونة/البوابة									

تثمين النماذج النسائية الناجحة		فضاء خاص على موقع الوزارة/المدونة/البوابة الإلكترونية للنساء الموظفات، والمديرات التنفيذيات، ورائدات الأعمال في قطاع الصناعة.	الإلكترونية للنساء الموظفات، والمديرات التنفيذيات، ورائدات الأعمال في قطاع الصناعة									
	الجوائز	تثمين وإبراز مسارات النساء الناجحات من خلال: تكريم النساء اللواتي لديهن مساهمات مؤثرة / مهمة في قطاع الصناعة	تنظيم حفل كريمي لرائدات الأعمال في قطاع الصناعة									
التحسيس	إدراج مفهوم النوع الاجتماعي في التمويل	تنظيم منتدى يجمع الجهات الفاعلة في مجال التمويل، وكذلك رائدات الأعمال في قطاع الطاقة، لا سيما لإنشاء قنوات تمويل شاملة يمكن الوصول إليها لرائدات الأعمال	تنظيم المنتدى									
	إدراج مفهوم النوع الاجتماعي في التمويل	التنسيق مع الجهات المعنية لرفع مستوى الوعي بين المؤسسات المالية بأهمية تعبئة خطوط التمويل المخصصة للطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة من خلال إدراج منظور النوع الاجتماعي	عدد إجراءات التوعية التي نفذتها المؤسسات المالية									
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1										63500	72500	92500	112500	
الهدف العملياتي 2: تعزيز وصول النساء إلى فرص العمل وبقائها في قطاع الصناعة														

تحليل النوع الاجتماعي ونظام جمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي	تحليل النوع الاجتماعي	إجراء تحليل النوع الاجتماعي في قطاع الصناعة باستخدام نهج متعدد الأبعاد	نسبة التقدم في إنجاز التحليل / الدراسة									
	نظام جمع البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي	إنشاء نظام مستدام لجمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي في قطاع الصناعة باستخدام نهج متعدد الأبعاد	نسبة التقدم في إنجاز نظام لجمع البيانات الخاصة بنوع الاجتماعي									
بناء القدرات	فرص التدريب	تنظيم/تنسيق تنظيم دورات تدريبية وتوعوية تهدف إلى كسر الصور النمطية لدى الرجال في البيئة المهنية في مجال الصناعة	عدد الفرص التدريبية / عدد المشاركين / عدد المشاركات									
	الإرشاد (Mentora t)	التنسيق مع الأطراف المعنية لتطوير / أو زيادة الوعي بتطوير برامج الإرشاد (Mentorat) النسائي للموظفات في مجال الصناعة داخل الإدارة والشركات العامة والخاصة	عدد مبادرات التنسيق المتخذة									
التحسيس	إدراج مفهوم النوع الاجتماعي في المسارات	رفع مستوى الوعي بين المديرين والموظفين داخل الإدارات والمؤسسات العمومية والمؤسسات العمومية ذات صبغة غير إدارية حول إنشاء فرق عمل ومشاريع مختلفة في مجال الصناعة	عدد المبادرات التوعوية									

		التنسيق مع الجهات المعنية لرفع مستوى الوعي بين الإدارات والشركات الخاصة والعامة في قطاع الصناعة بأهمية إدراج منظور النوع الاجتماعي في عمليات التوظيف الخاصة بهم.	عدد المبادرات التوعوية									
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 2												
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية للبرنامج 2												

البرنامج 3: المناجم

الأنشطة			**مؤشرات النشاط**					**الميزانية**				**مصادر التمويل**
الصنف	**الصنف الفرعي**	**ملخص الانشطة**	**إسم المؤشر**	**إنجازات 2023**	**تقديرات 2024**	**تقديرات 2025**	**تقديرات 2026**	2023	2024	2025	2026	
الهدف العملياتي 1: الترفيع في عدد السندات المنجمية الممنوحة للنساء صاحبات الشركات.												
تحليل ونظام جمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي	تحليل النوع الاجتماعي	إجراء تحليل منظور النوع الاجتماعي في قطاع المناجم باستخدام نهج متعدد الأبعاد	نسبة التقدم في إنجاز التحليل / الدراسة									
	نظام جمع البيانات المتعلقة	إنشاء نظام مستدام لجمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي في	نسبة التقدم في إنجاز نظام لجمع البيانات الخاصة بنوع الاجتماعي									

	بالنوع الاجتماعي	قطاع المناجم باستخدام نهج متعدد الأبعاد											
بناء القدرات	فرص التدريب الإرشاد (Mentora t)	تنظيم دورات تدريبية وتوعوية تهدف إلى كسر الصور النمطية لدى الرجال داخل البيئة المهنية	عدد الإجراءات التي تأخذ في الاعتبار منظور النوع الاجتماعي كجزء من الدورات التمهيدية في مجال المناجم ذات المهارات الثلاثية (المهارات الفنية والإدارية والشخصية)، عدد المشاركين/عدد المشاركين الذين تم تعزيز مهاراتهم										
		التنسيق مع الأطراف المعنية لتعزيز تطوير برامج الإرشاد (Mentorat) المخصصة لرائدات الأعمال في قطاع المناجم	عدد مبادرات التنسيق المتخذة										
		-توفير المرافقة للنساء حاملات أفكار مشاريع	نسبة النساء حاملات أفكار المشاريع المستفيدات من المرافقة										
التحسيس	إدراج مفهوم النوع الاجتماعي في التمويل	التنسيق مع الجهات المعنية لرفع مستوى الوعي بين المؤسسات المالية بأهمية تعبئة خطوط التمويل المخصصة للمناجم من خلال إدراج منظور النوع الاجتماعي	عدد إجراءات التوعية التي نفذتها المؤسسات المالية										
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1													
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية للبرنامج 3													

تلخيص للأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي

البرامج	الأهداف العملياتية للنوع الاجتماعي	مؤشرات الأنشطة					
		اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الأثر 2: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي							
البرنامج 1: الطاقة	**تعزيز وصول النساء إلى مناصب صنع القرار في الهيئات والمجالس والهياكل المنتخبة في قطاع الطاقة الأحفورية**	معدل تطور عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب صنع القرار في قطاع الطاقة الأحفورية.					
	تعزيز وصول النساء إلى مناصب صنع القرار والهيئات والمجالس والهياكل المنتخبة في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.	معدل تطور عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب صنع القرار في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة					
البرنامج 2: الصناعة	**تعزيز وصول النساء إلى مناصب صنع القرار والهيئات والمجالس والهياكل المنتخبة في قطاع الصناعة**	نسبة النساء العاملات في الوظائف الإدارية والفنية في قطاع الصناعة					
البرنامج 3: المناجم	**تعزيز تمثيلية النساء في المهام الإدارية والفنية بقطاع الفسفاط ومشتقاته.**	نسبة النساء العاملات في الوظائف الإدارية					

		والفنية في قطاع الفسفاط					
		عدد النساء الموظفات في المناصب الإدارية والفنية في شركات قطاع مشتقات الفسفاط					
البرنامج 9: القيادة والمساندة	**تعزيز تمثيلية النساء في مواقع صنع القرار على مستوى المهمة**	نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية العليا بالإدارات المركزية			30 %	30 %	30 %
		نسبة تمثيلية المرأة في مجالس الإدارة			45 %	50 %	50 %
	دعم المساواة وتكافؤ الفرص في بين الجنسين في الانتفاع بالمهمات والتربصات بالخارج	نسبة الإطارات النسائية المنتفعة بدورات تطوير القدرات من خلال المشاركة في المهمات والتربصات بالخارج			48 %	50 %	50 %
الأثر 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل							
البرنامج 1: الطاقة	**الهدف العملياتي 1: تعزيز ريادة الأعمال النسائية في سلسلة القيمة الطاقة الأحفورية (الخدمات الملحقة).**	معدل تطور عدد رائدات الأعمال في قطاع الطاقة الأحفورية					
	الهدف العملياتي 2: تعزيز وصول المرأة إلى فرص العمل وبقاءها في قطاع الطاقة الأحفورية	معدل تطور توظيف النساء في قطاع الطاقة الأحفورية					

	الهدف العملياتي 3: تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي في السياسة العامة للطاقة	معدل تطور المشاريع المراعية للنوع الاجتماعي ضمن السياسة العامة للطاقة					
	الهدف العملياتي 4: تسهيل سبل تزويد المرأة من مصادر الطاقة الأحفورية الآمنة	معدل تطور عدد النساء المستفيدات من الربط بشبكة الكهرباء					
	الهدف العملياتي 5: تعزيز ريادة الأعمال النسائية في سلسلة قيمة الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.	معدل تطور عدد رائدات الأعمال في قطاع الطاقة المتجددة والتقنيات الجديدة					
	الهدف العملياتي 6: تعزيز وصول المرأة إلى فرص العمل وبقاءها في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.	معدل تطور توظيف النساء في قطاع الطاقة المتجددة والتقنيات الجديدة					
	الهدف العملياتي 7: تسهيل سبل تزويد المرأة من مصادر الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة.	معدل تطور نسبة استثمار المرأة في الطاقات المتجددة.					
	الهدف العملياتي 8: تعزيز مشاركة المرأة في محاور الكفاءة والترشيد في استعمال الطاقة.	معدل تطور نسبة استهلاك الكهرباء بالنسبة للأسر التي تترأسها المرأة					
البرنامج 2: الصناعة	**الهدف العملياتي 1: تعزيز ريادة الأعمال النسائية في سلسلة قيمة الصناعة.**	معدل تطور عدد رائدات الأعمال في قطاع الصناعة					
	الهدف العملياتي 2: تعزيز وصول المرأة إلى فرص العمل وبقاءها في قطاع الصناعة.	معدل تطور توظيف النساء في قطاع الصناعة					
البرنامج 3: المناجم	**الترفيع في عدد السندات المنجمية الممنوحة للنساء صاحبات الشركات**	عدد السندات المنجمية التي تم منحها للنساء					

		صاحبات الشركات في قطاع المناجم					

تلخيص للأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي

أصناف الأنشطة	الأصناف الفرعية للأنشطة	الاثر	البرامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الميزانية					موارد أخرى للتمويل
					2023	2024	2025	2026	2027	
1-تحليل النوع الاجتماعي ونظام جمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي	تحليل النوع الاجتماعي	**2**	**الطاقة**	تعزيز وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار والهيئات والمجالس والهياكل المنتخبة في قطاع الطاقة الأحفورية						
	نظام جمع البيانات			تعزيز وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار والهيئات والمجالس والهياكل المنتخبة في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة						
			الصناعة	تعزيز وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار والهيئات والمجالس والهياكل المنتخبة في قطاع الصناعة						

		المناجم	تعزيز تمثيلية المرأة في المهام الإدارية والفنية بقطاع الفسفاط ومشتقاته.							
		القيادة والمساندة	دعم المساواة وتكافؤ الفرص في بين الجنسين في الانتفاع بالمهمات والتربصات بالخارج							
	3	**الطاقة**	تعزيز ريادة الأعمال النسائية في سلسلة القيمة الطاقة الأحفورية							
			تعزيز وصول المرأة إلى فرص العمل وبقاءها في قطاع الطاقة الأحفورية							
			تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي في السياسة العامة للطاقة							
			تعزيز ريادة الأعمال النسائية في سلسلة قيمة الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة							
			تعزيز وصول النساء إلى فرص العمل وبقائها في							

			قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الحديثة							
			تسهيل سبل تزويد المرأة من مصادر الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة							
			تعزيز مشاركة المرأة في محاور الكفاءة والترشيد في استعمال الطاقة							
		الصناعة	تعزيز ريادة الأعمال النسائية في سلسلة قيمة قطاع الصناعة							
			تعزيز وصول النساء إلى فرص العمل وبقائها في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الحديثة							
		المناجم	الترفيع في عدد السندات المنجمية الممنوحة للنساء صاحبات الشركات							
مجموع الميزانية للصنف 1: تحليل النوع الاجتماعي ونظام جمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي										
	2	الطاقة	تعزيز وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار							

2- بناء القدرات	فرص التدريب			والهيئات والمجالس والهياكل المنتخبة في قطاع الطاقة الأحفورية						
				تعزيز وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار والهيئات والمجالس والهياكل المنتخبة في قطاع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة						
				تعزيز وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار والهيئات والمجالس والهياكل المنتخبة في قطاع الصناعة						
				تعزيز تمثيلية النساء في المهام الإدارية والفنية بقطاع الفسفاط ومشتقاته						
		3	**الطاقة**	تعزيز ريادة الأعمال النسائية في سلسلة القيمة الطاقة الأحفورية (الخدمات الملحقة).						
				تعزيز وصول المرأة إلى فرص العمل وبقاءها في قطاع الطاقة الأحفورية						

				تعزيز ريادة الأعمال النسائية في سلسلة قيمة الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة						
			الصناعة	تعزيز وصول النساء إلى فرص العمل وبقائها في قطاع الصناعة						
			المناجم	الترفيع في عدد السندات المنجمية الممنوحة للنساء صاحبات الشركات						
مجموع الميزانية للصنف 2: تحليل النوع الاجتماعي ونظام جمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي										